بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلاميـــــة

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

الجملة الاسمية في شِعْر الشَّنْفَرَى

(دراسة نحوية تطبيقية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعــداد الطالبة: أميرة أبكر خليل إسماعيل

إشراف الدكتور: حسن ابن عوف أحمد

1429هـ - 2008م



قـــال تعـالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة الحجرات: الآية 13]

الإهداء

إلى روح والدي –رحمه الله– الذي تعهدني بالتنشئة والتوجيه كي أصل إلى ما أصبو إليه، مع الدعاء.

إلى أمي... أطال الله عمرها وأبقاها.

إلى إخواني وأخواتي.

إلى إخوة كرام رعوا هذا العمل وأحاطوه بعنايتهم.

إلى كل من أحب العربية.

إليهم جميعاً أهدي هذه الثمرة.

شكر وعرفان

انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ (1) وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكرُ الله من لا يشكرُ الناس"(2).

ويقول البحتري(3):

من لا يُؤَدِّي شُكْرَ نِعْمَةِ خِلِّه * فمتى يؤدِّي شُكرَ نِعْمَةِ ربِّهِ

أبدأ بشكر المنارة الشامخة "جامعة أم درمان الإسلامية" التي شرعت أبوابها لطلبة العلم، وجزى الله عنّا العاملين بهذه الجامعة المباركة جميعهم خير الجزاء.

وأخصُّ بالشكر، وعظيم الامتنان فضيلة الدكتور: حسن ابن عوف أحمد على تفضُّله بقبول الإشراف على هذا الموضوع، وتقديمه النصح والتوجيه، والمتابعة.

كما أخص بالشكر أيضاً الدكتور/ محمد غالب عبد الرحمن ورّاق الذي لم يبخل عليّ بعلمه وتوجيهه، والشكر أجزله للأستاذة الفاضلة/ منيرة حسن الطيب التي منحتني ما عندها من علم ووقت وكانت نعم الأخت، والشكر أقل ما يقال لهم. والشكر للجنة المناقشة لتفضلهم بقبول قراءة هذه الرسالة.

كما أشكر أسرة كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية، والشكر أجزله لأسرة مكتبتي جامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة القرآن الكريم.

---

(1) سورة النمل، الآية 41.

(2) سنن أبي داود، كتاب الأدب/11.

(3) ديوان البحتري، شرح د. يوسف الشيخ محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ- 1987م، ج/2، ص 285.

ومن الوفاء أن أشكر الذين شجعوني على مواصلة هذا البحث باهتمامهم واستفساراتهم وهم كثيرون، فإن نسيتهم فإن الله لن ينساهم وإن لم ترد أسماؤهم هنا فهي: ﴿عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ (1).

(1) سورة طه، الآية 52.

مقدمــة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد اطّلاعي على المراجع والرسائل الجامعية لاحظت اهتمام الجميع بأخذ الموضوعات وتحليلها وربطها ببعض أجزاء القرآن الكريم، بالإضافة إلى تكرار موضوعات البحث، فقررتُ أن أنتحيَ منحىً آخرَ؛ وذلك بالبحث في الكتب القديمة، وخاصّة كتب العصر الجاهلي والذي ما زال شعره خالداً في أعماقنا نابضاً بكل معاني الحياة، ومعبّراً تعبيراً صادقاً عنها، ولأنّه يحمل إلينا آثاره من عطر الصحراء الخالدة في أعماق كل عربي، وبقية مما ترك أسلافنا القدماء من تراث فنّي لا نملك أن ننفصل عنه، ولأنّه قطعة من تاريخنا، ومقوِّم من مقوّمات حضارتنا العريقة.

ورغم كثرة الدراسات التي قامت حول الشعر الجاهلي، ورغم اهتمام الباحثين في الأدب العربي بهذا الشعر، ما زالت هناك جوانب منه في حاجة إلى مزيد من الدراسة، لكشف ما يكتنفها من غموض، وتجلية ما يحيط به، ونفض ما تراكم من غبار الزمن على هذه الكنوز الثرية، فاطلعت على شعر الجاهليين، وأثار ذلك رغبتي في التبحُّر في هذا المجال، والذي لفت انتباهي لامية "الشَّنْفَرَى" المشهورة "بلامية العرب"، ولقلة الدراسات النحوية حول شعره ولكثرة الدراسات التي اقتصرت على الأدوات والقضايا النحوية، رأيت أن تكون (الجملة الاسمية في شعر الشَّنْفَرَى) دراسة نحوية تطبيقية، عنواناً لبحثي.

أهداف البحث:

1- بيان مفهوم الجملة وآراء النحاة حولها.

2- الوقوف على طريقة ترتيب الجملة الاسمية في النحو العربي.

3- معرفة النواسخ وأقسامها وعملها.

4- تطبيق هذه الأحكام في شعر الشَّنْفَرَى.

:

الدراسات السابقة

نظرتُ في شتى الدراسات والرسائل لأقف على مستوى تناول هذا الموضوع، ومن خلال إجالة النظر فيها بدت لي هذه الدراسات على النحو التالي:

أ- دراسة بعنوان: ظاهرة الترتيب بالجملة الاسمية في القرآن الكريم بين المبني والمعنى. رسالة دكتوراه (1417هـ- 1996م) تقدَّم بها الباحث إبراهيم العنزاوي إلى جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، تحت إشراف الدكتور/ أحمد خالد بابكر. وقد بيّن الباحث في مقدمته أهداف بحثه؛ أهمها:

رسم حركة الجملة الاسمية ومعمولاتها في عناصر الإسناد، والأساليب النحوية أما النتائج التي توصّل إليها فهي كثيرة في ثلاثة مجالات؛ المجال التركيبي، والمجال الدلالي، المجال المنهجي.

ب- دراسة بعنوان أنماط الجملة العربية في القرآن الكريم، دراسة في التركيب النحوي في سورة النساء، رسالة ماجستير (1423هـ- 2002م) تقدمّ بها الباحث دفع الله حمد الله حسين إلى جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية تحت إشراف الدكتور/ أحمد خالد بابكر. وقد بيّن الباحث في مقدمته أهداف بحثه أهمها:

العمل على نقل دارسي النحو والصرف في مجال الأمثلة والأدلة والشواهد المحصورة في النحو العربي إلى مجال القرآن الكريم.

أما النتائج التي توصل إليها فهي كثيرة جداً وأكثرها تتعلق بسورة النساء.

ج- دراسة بعنوان: بناء الجملة الاسمية في شعر أبي تمام، دراسة نحوية تطبيقية، رسالة ماجستير (1421هـ- 2001م)، تقدمت بها الباحثة منيرة حسن الطيب، إلى جامعة أم درمان الإسلامية، تحت إشراف الدكتور/ بابكر البدوي دشين –رحمه الله– وقد بيّنت الباحثة في مقدمتها هدف بحثها: وهو الوقوف على خصائص شعر أبي تمام.

أما النتائج التي توصلت إليها:

أ- اختلاف النحاة حول مصطلح الجملة ومساواته للكلام.

ب- ينقسم المبتدأ إلى قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر... الخ.

صعوبات البحث:

ومن الصعوبات التي قابلتني صعوبة الحصول على الديوان، وعدم وجود شرح كافٍ لديوانه سوى شرح "لامية العرب"، وغرابة ألفاظ شعره، وضياع البحث أكثر من مرة؛ ذلك لإصابة الجهاز بفيروس والطباعة مرة أخرى.

منهج البحث:

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بعرض الآراء النحوية وتحليلها في أكثر النماذج التي اخترتها.

قمتُ بتصنيف المادة العلمية، وتبويب البحث حسب الخطّة، وأَتبعت كل فصل بدراسة تطبيقية في شعر الشنفري، وتوضيح بعض الجمل التي لها محل من الإعراب، وبيان محلّها. وخرّجتُ شواهد القرآن التي وردت في البحث؛ وذلك بذكر الآية، ورقمها، واسم السورة التي وردت فيها، وأكملت بعض الآيات في الهامش.

وخرّجتُ الأحاديث الشريفة التي جرى الاستشهاد بها.

وخرّجتُ شواهد الشعر من دواوين الشعراء وكتب النحو واللغة والأدب متى ما تيسّر لي، كما قمتُ بضبط مفردات الشواهد بالشكل، وترجمتُ للأعلام الواردة بمتن البحث؛ وذلك في مكانها بالهامش، وأثْبتُّ كل مصدر ومرجع بكامل معلوماته حال وروده أول مرّة، وذلك بذكر اسم المؤلِّف، واسم الكتاب، والطبعة، ومكان نشره، وتاريخه ورقم الجزء والصفحة متى ما تيسر ذلك. كما قمتُ بضبط الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط، والألفاظ الغريبة التي قد تُشْكِلْ على القارئ، وشرحت المفردات التي تحتاج إلى شرح، متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد اعتمدت في التطبيق ترتيب المعارف في المبتدأ وأسماء النواسخ مع مراعاة أنواع الخبر من نكرة، ومعرفة، وجملة، وشبه جملة، وختمت البحث بخاتمة موضحة أهم النتائج والتوصيات ثم قمتُ بإعداد طائفة من الفهارس.

هيكل البحث:

يتألف الهيكل من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

- مقدمة
- تمهيد
- **الفصل الأول: (جملة المبتدأ والخبر):**
  - المبحث الأول: الجملة وعناصر بنائها.
  - المبحث الثاني: المبتدأ وأحكامه.
  - المبحث الثالث: الخبر وأحكامه.
  - المبحث الرابع: أحكام تتعلق بالمبتدأ والخبر.

* يليه التطبيق في شعر الشنفري.

- **أولاً:** صور المبتدأ والخبر في شعر الشنفرى.
- **ثانياً:** الترتيب في جملة المبتدأ والخبر في شعر الشنفرى.
- **ثالثاً:** الحذف في جملة المبتدأ والخبر في شعر الشنفرى.

الفصل الثاني: (النواسخ الفعلية لجملة المبتدأ والخبر)

- المبحث الأول: كان وأخواتها.
- المبحث الثاني: أفعال المقاربة والرجاء والشروع.
- المبحث الثالث: ظنّ وأخواتها.

* يليه التطبيق في شعر الشنفرى:

- أولاً: كان وأخواتها في شعر الشنفرى.
- ثانياً: ظنّ وأخواتها في شعر الشنفرى.

الفصل الثالث: (النواسخ الحرفية لجملة المبتدأ والخبر):

- المبحث الأول: إنّ وأخواتها.
- المبحث الثاني: لا النافية للجنس.
- المبحث الثالث: الأحرف المشبهات بليس.

* يليه التطبيق في شعر الشنفرى:

- أولاً: إنّ وأخواتها في شعر الشنفرى.
- ثانياً: لا النافية للجنس في شعر الشنفرى.
- ثالثاً: لا، وما الشبهات بليس في شعر الشنفرى

* خاتمة:

وبينتُ فيها أهم النتائج والتوصيات بعون الله وتوفيقه.

* **المصادر والمراجع:**

أمّا من حيث المصادر والمراجع فهي كثيرة ومتنوعة أهمها:

1- سيبويه (الكتاب).
2- الكواكب الدرية.
3- المفصل في علم العربية.
4- شرح الأشموني.
5- شرح ابن عقيل.
6- المقتضب.
7- الجمل في النحو.
8- مغني اللبيب.
9- بناء الجملة بين منطلق اللغة والنحو.
10- بناء الجملة الاسمية.

وأخيراً ألحقت بالبحث مجموعة من الفهارس العامة شملت، فهرس الآيات، فهرس الأحاديث، فهرس الشعر، فهرس الأعلام، فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات لتنتهي بذلك هذه الرسالة.

تمهيـد

يُعد الشنفرى من أشهر صعاليك[1] العصر الجاهلي، ومن ألمع شعرائهم، ولكنّ الرواة اختلفوا –كالعادة– في اسمه، فقيل أنه: ثابت بن أوس الأزدي[2]. وعمرو بن مالك الأزدي. وعمرو بن بُراق نفسه.

وقيل أنّه الشنفرى[3] بن الأواس.

وقيل أن الشنفرى اسمه لا لقبه، ويُعنى به الغليظ الشفاه، مما يدل على أن دماء حبشية تجري في عروقه من ناحية أمه، فيقال أنها أَمَة حبشية وقد ورث عنها سوادها وإن كان لفظ الشنفرى لذاته أصبح من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى زيادة تعريف أو توضيح، فهو علم فرد في التاريخ العربي قديمه وحديثه، لم يشاركه في الشهرة على الأقل شخص آخر.

نسبته:

ورغم اختلاف الرواة في اسمه فقد أجمعوا على أنّه من الأزد، القبيلة القحطانية المعروفة، ولكنهم اختلفوا في تسلسل قبيلة الأزد، وفي أطوار تنقلها، وانتشارها في الجزيرة العربية وما حولها.

موطنه:

والموطن الأصلي للأزد اليمن، كانوا يعيشون حياة الخصب والاستقرار في شعب سبأ باليمن، وهم بنو أزد بن الغوث فرعاً من بني سبأ، وتفرّقوا فيمن تفرّق من سبأ، ولم يكد يخلو ركن في الجزيرة العربية من بعض هؤلاء المهاجرين

---

(1) الصعلكة: الفقر في الأصل، والصعلوك: الفقير في كلام العرب. ينظر أبو عالي القالي: الأمالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1400هـ– 1980م، 282/20، وابن منظور، لسان العرب، 455/10– 456، مادة صعلك.

(2) نسبه إلى قبيلة الأزد، المنجد في الأعلام، ط19، ص 336.

(3) الشنفرى نصب غلب عليه حتى عرف به، ويقصد به في اللغة (الغليظ الشفة، ويطلق على السيء الخلق وعلى ضخام الإبل، وكلما يصلح لقباً له، حيث كان قبيح الوجه، قاطع طريق، سريع العدو. لسان العرب، مادة (شنفر).

من اليمن ولكن معظمهم أثر الاستقرار في أطراف الجزيرة العربية، وخصوصاً في شمالها وشرقها..."[1].

وإذا تجاوزنا الاعتذار بالغموض في التاريخ وهو حقيقة، يمكن القول بأن أغلب الظن أن الأزد قديمة في اليمن، وكانت لهم السيادة في بيئتهم تلك كما تشير إلى ذلك روايات التاريخ، ثم حاولوا أن يحافظوا على نوع من السيادة أو قوّة الكيان الاجتماعي في مواطنهم الجديدة، بالإضافة إلى لمعان بعض الأسر والأفراد منهم حتى في الجاهلية كملوك الحيرة وآل غسّان، ثم جاء الإسلام فكانوا من أسبق الناس إليه، كما كان الأوس والخزرج، وكما كانت خزاعة التي انضمت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وحالفته متعدية بذلك قريشاً ألد أعداء الإسلام حينئذ وأقواهم، وكان هذا الحلف وغدر قريش به من أهم الأسباب المباشرة لفتح مكة كما هو معروف، وأغلب الظن أن هذه الأسباب ونحوها جعلت الرواة والمؤرخين يركزون حديثهم على الأزد فيما يشبه الجهل والتجاهل لمن صحبهم أو شاركهم ظروفهم من القبائل الأخرى، ولكن هذا الاحتمال يثير أمراً أهم وأبعد من ذلك، وهو الشك في نسبة كل هذه الفروع التي تشعبت في الجزيرة العربية وغيرها إلى الأزد[2].

أما التسلسل القريب لآبائه، فأغلب الروايات تذكر أنَّه الشنفرى ابن الإواس "بكسر الهمزة أو ضمها" ابن الحِجرْ. بكسر الحاء وسكون الجيم. بن الهُنَيء (بوزن كُليب) بن الأزد.

أما فرعه من قبيلة الأزد. فهو أزد شنوءة التي استوطنت منطقة السّرَاة فيما بين مكة والمدينة[3] ويختلف الرواة في سبب وصفهم بشنوءة، فبعضهم يجعلها من الشنآن وهو العداوة. ويسوق لذلك أحداثاً من الخصومة والعداء في أحداث تتعلق بخزاعة، سموا من أجلها أزد شنوءة، وبعض الروايات يذكر أن شنوءة مخلاف اليمن، ومعنى ذلك أن نسبتهم هذه لبيان موطنهم من اليمن،

---

(1) الشنفرى الصعلوك، د. ن. ت. ط، ص 7-9.

(2) المصدر نفسه، ص 9.

(3) ذكر في تاريخ الأدب العربي أن جبال السراة في نجد.

بينما تذكر رواية أخرى أن موطنهم باليمن شنوءة، ومهما يكن من شيء فالشنفرى أزدي وفرعه من الأزد استوطن السّراة وكان ذلك قبل الإسلام.

حياتــه:

قبل أن ندخل في شيء من التحليل والتعقيب على الشنفرى وحياته، ينبغي أن نلم بنبذة تاريخية مجملة، دون تعقيب، لنستطيع أن نحدد في أذهاننا صورة مجملة عن الشخص الذي نتحدث عنه، وعن حياته التي يتعرض لها الحديث.

هناك نقاط تتَّفق عليها الروايات، أو تكون في حكم المتَّفق عليها من حياة الشنفرى، وهناك نقاط تختلف حولها الروايات.

فمما تتفق عليه الروايات أنه أزدي من حيث النسب(1)، نشأ في غير قومه، حيث انتقل إلى قوم آخرين وهو صغير، وقيل أنهم بنو شبابة بن فهم، ثم انتقل منهم إلى بني سلامان بن مفرج، وهم من الأزد أيضاً، ونشأ فيهم مستعبَداً؛ أي أن حياته لم تكن حياة العِزَّة، وإنما حياة الدخلاء على القوم؛ فلما وعى ذلك انفصل عنهم وأضمر لهم الشر وآلى على نفسه أن يقتل منهم مائة رجل انتقاماً منهم(2) وظل مصمماً في تنفيذ وعيده هذا حتى قتل منهم تسعة وتسعين رجلاً قبل أن يدركه الموت ومن المتفق عليه أيضاً أنه مات قتيلاً، وأن بني سلامان هم الذين قتلوه، ومن المتفق عليه أيضاً أنه من أشهر صعاليك العرب، وقطّاع الطرق، ومن أشهر شعرائهم وأجودهم شعراً، وأنه من العدّائين الذين ضرب به المثل في العدو(3).

والثابت في حياة شاعرنا الصعلوك أمران اثنان:

أولهما: أنه عاش في فهم، وقيل إنه نزح إليهم مع أمه وأخيه(4).

ثانيهما: أنه خصّ بني سلامان بغاراته.

---

(1) سبق الكلام عنه.

(2) وقيل في سبب انتقامه منهم أن حزامبن جابر الأزدي قد قتل أباه، فقرر عندئذٍ الانتقام من قومه شر انتقام وقد ورد ذلك في جواد على المفضل، بيروت، دار العلم للملايين، د. ط. ت، 638/9.

(3) في بعض الروايات أن السليك ضرب به المثل أيضاً في العدو دون إجماع على ذلك، 638/9.

(4) شوقي ضيف، العصر الجاهلي، القاهرة، د. ط، ص 379.

ومن طريف ما تتفق عليه الروايات جميعاً بالنسبة للشنفري خبران غريبان غرابتهما أنهما مصدر الطرافة: أولهما: أنه أضمر لبني سلامان الشر حالفاً أن يقتل منهم مائة رجل انتقاماً، فكان يترصدهم حتى إذا استفرد واحداً منهم فوفّ سهمه وهو يقول له: "هل أطرفك؟" ثم يطلق سهمه فيصيبه في عينه. إلى أن قتل منهم تسعة وتسعين رجلاً، ثم غزاهم غزوة فعلموا به وحذّروه، فخرج هارباً إلاّ أنهم خرجوا في أثره، فمرّ بامرأة منهم يلتمس عندها الماء فعرفته، فأطعمته سمناً ليزيد عطشاً، وسقته لبناً رائباً بعد أن غيّبت عنه الماء، ثم خرج من عندها، وجاءها القوم، فأخبرتهم، فرصدوه على بئر لهم ليس له ماء غيره، فلما جنّ عليه الليل، أقبل إلى الماء، وصاح حين دنا منه، إنّي أراكم، وليس يرى أحداً، إنما يريد أن يعلم إن كان هناك أحد يترصد به. فسكت القوم ولم ينطقوا. ورأى سواداً، وقد كانوا أجمعوا إن قتل منهم قتيل أن يمسكه الذي إلى جنبه لئلا تكون حركة، فرمى لمّا أبصر السواد، فأصاب رجلاً وقتله، ولكن لم يتحرك أحد، فأمن وأقبل إلى البئر، فوضع سلاحه ثم انحدر فيه، فخرج محاولاً الهرب، فضرب بعضهم يده الشمال فسقطت، فأخذها الشنفرى ورمى بها كبد الرجل فخر عنده في البئر، فوطئ رقبته فدقّها، ثم ثم خرج إليهم فقتلوه وصلبوه، ولبث عاماً أو عامين مصلوباً، ثم جاء رجل منهم كان غائباً، فمرّ به وقد سقط، فعثر رجله على جمجمته، فدخل فيها عظم من رأسه، فمات، فكان ذلك الرجل هو تمام المائة(1).

والخبر الثاني: أن الوصية الوحيدة التي أقضى بها عند موته حين همّ أعداؤه بقتله هي ألا يدفنوه، بل يتركوا جيفته في العراء غنيمة للضبع المشهورة بالبحث عن الجِيَفِ باعتبارها الطعام الشهي المفضّل لديها، وقد صاغ الشنفرى وصيته هذه في شعر من أشهر ما تحرص الكتب القديمة على إثباته وتداوله، حيث قال عندما ربطوه إلى شجرة وقالوا له أنشد، فقال الإنشاد على حين المسرة فقال:

---

(1) د. مصطفى الجوزو، الأساطير العربية، دار الطبعة، بيروت، 1401هـ- 1980م، ص168.

فَـــلاَ تَقْبُرُونِـــي إنَّ قَبْـــرِي مُحَـــرَّمٌ * عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ أَبْشِرِي أمَّ عَامِرِ[1]

إِذَا احْتَمَلُـوا رَأْسِـي وفِـي الـرَّأْسِ أَكْثَـرِي * وَغُودِرَ عِنْدَ المُلْتَقَـى ثُـمَّ سَائِرِي

هُنَالِـــكَ لا أَرْجُـــو حَيَـــاةً تَسُـــرُّنِي * سَمِيرَ اللَّيَـالِي مُبْسَـلاً بِـالجَرَائِرِ

ومما اتفقت عليه الروايات أيضاً أنه جاهلي، وخالفهم في ذلك صاحب القاموس المحيط حيث عدّه من أغْرِبَة العرب الإسلاميين، وهم سود الألوان تشبيهاً بالغُراب المشهور بالسواد، وإنّي أخالف هذا الرأي؛ من القرائن التاريخية التي تقرب تحديد زمن الشنفرى أن صديقه تأبط شراً كانت له أخت تسمى آمنة تزوجت من نوفل بن أسد بن عبد العزي بن قصي الذي أسلم ابنه عُدي سنة 8هـ، كما نقل بروكلمان[2] ومعنى ذلك أن تأبط شراً كان في الجيل السابق للإسلام، والشنفرى صديقه رغم أنه أكبر سناً ومات قبل تأبط شراً، ورثاه تأبط شراً بشعر، فيكون الشنفرى أيضاً من الجيل السابق للإسلام.

وأما النقاط التي كانت موضع اختلاف بين الروايات: سبب انتقاله من بين قومه إلى آخرين، فبعض الروايات تذكر أن بني شبابه ابن فهم أسروه في بعض غاراتهم على أهله من بني الإواس بن الحجر، ثم أسر بنو سلامان بن مفرج –وهم من الأزد– رجلاً من بني فهم الذين أسروا الشنفرى، فاقتدى بنو فهم رجلهم بالشنفرى، ولذلك انتقل الشنفرى إلى بني سلامان مكان الفهمي، وعاش فيهم كأنه واحد منهم. ولسبب ما انتقم منهم وعاد إلى بني فهم. وقيل أنه لم يؤسر، وإنما عمد بنو سلامان إلى قتل والده، فلم تجد أمه من بني الحجر من يطالب بدمه، فنقمت عليهم وانتقلت بالشنفرى وهو صغير إلى بني فهم. فلمَّا شب الشنفرى أخذ يغير على بني سلامان.

(1) الديوان، ص 47، أم عامر كنية الضبع عند العرب، وفي رواية أخرى بدل (أَبشري) فامري.

(2) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 1993م، 104/1.

وخلاصة الأمر أنه نشأ في غير قومه، ليحيا حياة غير عادية من حيث عدم تمتعه بالكرامة التي يحظى بها ابن القبيلة، أو العشيرة وهو يسجل هذه الحقيقة في شعره حيث يقول:

وهُنِّــئَ بِــي قَـوْمٌ ومَـا إنْ هَنَـأْتَهُم * وأَصْبَحْتُ فِي قَومٍ ولَيْسُوا بِمُنْيَتِي

بيئة الشنفرى:

ذكرت سالفاً أن الشنفرى نشأ في منطقة السراة، تلك المنطقة الجبلية بين مكة والمدينة[1]. وهذه البيئة من العوامل التي تيسر لأبنائها حياة الصعلكة؛ لأن البيئة الجبلية دائماً قليلة الخصب، فتسيطر الحاجة عادة على أكثر أبنائها، مما يدفعهم إلى اللصوصية وقطع الطريق، ولأن المناطق الجبلية أنسب الأماكن للمطاردين، وذلك لتيسير وسائل الحماية والتخفّي سواء في طياتها وكهوفها أو قممها.

ففي هذه الأرض نشأ الشنفرى الأزدي، ولم تحدد لنا الروايات زمن ولادته، ولا زمن وفاته.

أما البيئة الاجتماعية للشنفري فقد كانت شديدة القسوة، وقد حالفته هذه القسوة منذ عرف نفسه، وكانت تلازمه حتى لقى حتفه، مما جعلته ودفعته إلى أن يسلك الحياة التي لا بد أن يلقى فيها حتفه وهي حياة الصعلكة، والدليل على ذلك أن الشنفرى لم يعرف حياة الراحة والدعة قط، بل لم يعرف حياة الاستقرار والانتماء الاجتماعي، ومما لا شك فيه أن معيشته في بني سلامان كانت شديدة القسوة على نفسه بالغة الإيلام والإيذاء لها، وليس من الشك أيضاً في أن النقمة التي كان يحملها الشنفرى لبني سلامان لم ترتبط بسبب واحد محدّد، وإنما كان لآلام تجمعت في نفسه، مما أدى إلى حقده وبغضه على بني سلامان، والروايات تردّد علاقة بين الشنفرى وفتاة من بني سلامان، وهي ابنة الرجل الذي كان الشنفرى يعيش عنده، وبعض الروايات تشير إلى أن الشنفرى كان يحب

---

(1) ورد في كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، أن الشنفرى نشأ في نجد، وهذا غير دقيق، كما ذكر أن الشنفرى اليمني الأصل تعلم لغة الشمال من أهل نجد، والشنفرى لم ينتقل من اليمن، إنما انتقلت القبيلة قبل الشنفرى بأزمان، وولد بالحجاز، 105/1.

هذه الفتاة والتي تسمى قُعسوس، وعندما أراد أن يتزوجها ترفّعت عنه، والبعض يذكر أن الشنفرى كان يظن أنها أخته، فطلب منها أن تخدمه في بعض شأنه، فرفضت ذلك، ولطمته؛ لأنها كانت تعلم أنه أسير عندهم وليس أخاها[1]، وفي رواية أخرى أنه قال لها أغسلي رأسي يا أُخية، وهو لا يشك في أنها أخته، فأنكرت أن يكون أخاها وصفعته، فذهب مغاضباً قائلاً:

أَلاَ لَيــتَ شِــعْرِي والتَّلَهُــفُ ضَــلَّةٌ * بِمَـا ضَـرَبَتْ كَـفُّ الفَتَـاةِ هَجِينَـهَـا[2]

وَلَوْ عَلِمْتَ قُعسُوسُ أَنْسَابَ وَالِدِي * وَاوَلــدِهَا ظَلَّــتْ تقاصــرُ دُونَـهَــا[3]

أنا ابنُ خِيارِ الحُجْرِ بَيتَاً وَمَنْصِباً * وأُمِّي ابْنَـةُ الأَحْـرَارِ لَـو تَعْرِفِينَـهَـا[4]

ولهذا ولأسباب كثيرة جعلت الشنفرى يحمل لبني سلامان الحقد والكراهية وعدم الرضا فإن ما حدث بعد ذلك وهو ما تجمع عليه كل الروايات من أن الشنفرى أقسم ليقتلن من بني سلامان مائة رجل، وهي نتيجة غير طبيعية لمجرد شيء من السبب السابق، فليس مجرد رفض الفتاة الزواج من شخص أو حتى صفعها إياه، ليس سبباً كافياً لأن يحمل لقومها هذا البغض المُدمِّر لكن المنطق الذي يستقيم مع طبائع الأمور، أن نتصور أن الشنفرى قد عانى من إذلال بني سلامان، وامتلأت نفسه بالمرارة من الذلِّ والهوان بينهم. وإنما كان هذا الحادث على مرارته في قلبه، وكرامته مجرد انتكاسة لجراحه، وإزاحة للغشاوة عن بصره ليعود بصره حديداً يرى كل ما يعانيه من بني سلامان، ولتعود ذاكرته شديدة الوعي والاسترجاع لكل ما مرّ به من إيلام وإيذاء. وذلك؛ لأن نفس الشنفرى ليست ككل النفوس في إبائها الضيم وشعورها بالهوان، كما يقول:

ولكِــنَّ نَفْسَــاً حَــرَّةً لاَ تُقِــيمُ بِــي * عَلَــى الــذَّأمِ إلاَّ رِيثَمَـا أَتَحَـوَّلُ[5]

---

(1) الشنفرى، الصعلوك، ص 16-17.

(2) الديوان، ص63. الهجين: اللئيم ومعنى آخر العربي الذي أُمّه أَمة. المعجم، ص856.

(3) قعسوس: اسم الفتاة التي لطمته.

(4) الحجر: قبيلة بعينها: ويقصد بها قبيلة الإواس بن الحجر.

(5) الديوان، ص 8.

ولأن بنـي سـلامان كـانوا أقربـاء الشـنفرى فـي النسـب، فهم فـرع مـن الأزد أيضاً، وإساءة القريب والتعالي منه أشدُّ إيذاء للنفس مما لو صدرت من الغرباء، كما يقول الشاعر العربي القديم:

وظلـمُ ذَوِي القُرْبَـى أَشَـدُّ مَضَاضَـةً * عَلى النَّفْسِ مِنْ وَقْعِ الحُسَامِ المُهَنَّدِ[1]

ومهما يكن من شيء، فقد تجمّعت عوامل النقمة كلها في نفس الشنفرى على بني سلامان خاصة[2].

وعليه نجد أن هذه الأحداث أثَّرت على نفسية الشنفرى وحياته، وذلك من حيث المكان، لأن البيئة التي نشأ فيها الشنفرى وكونت شخصيته كانت بيئة جبلية وعرة، ومن حيث المناخ شديدة الحرارة في الصيف، شديدة البرودة في الشتاء، وذكر ذلك كثيراً في شعره ليس عرضاً في الحديث فحسب، بل أساساً يدور حوله الحديث من حيث معاناة الشنفرى من متاعب هذه البيئة، "فقد تحدث كثيراً عن القُنَنِ[3] التـي كـان يتخـذها مخـابئَ لنفسـه، وكمـائنَ لأعدائـه، وعـن المراقب العنقاء[4] التي كان يتسلل أعلى ذراها..." [5].

وهناك جانب مهم من سمات بيئة الشنفرى، وهو الهدوء والسكون الذي يخيم عليها، ففي هذه البيئة يندد السكان، وتندر الحياة، فهو لا يتعود صدور الأصوات، ولذلك يكون شديد الإحساس بأي حركة، لأنَّه غير مألوف، بخلاف البيئة التي يكثر فيها الأحياء، فإن الحركة والصوت يفقدان فيها إثارة الانتباه من كثرة تكرارها على الأسماع لذلك نجد الشنفرى شديد الإحساس بكل شيء، الذي دفعه إلى حياة الصعلوك، والصعاليكُ عامَّةٌ يتميزون بهذا الإحساس.

وإذا نظرنا إليه من الناحية الاجتماعية، نجد أن الروايات تتفق على أن الشنفرى لم ينعم بالحياة الاجتماعية العادية، كما ذكر سالفاً من جعله ينعكس

---

(1) الشنفرى الصعلوك، ص 18.

(2) بعض الروايات تذكر أن بني سلامان كانوا قد قتلوا والد الشنفرى فأصبح طالباً الثأر منهم.

(3) القنن: جمع قنة بضم القاف وهي أعلى الجبل. المعجم في اللغة، ص 115.

(4) المرقبةالمرتفع من الجبل بحيث يستطيع مراقبة غيره منه، والعنقاء: طويلة العنق إشارة إلى شدة ارتفاعها.

(5) الشنفرى الصعلوك، ص 190.

علـى حياتـه وسـلوكه، فقد اتخـذ مـن الصـعلكة وقطـع الطريـق والغـارات إعلانـاً للحرب على الناس أجمعين، ولكنه ركز نقمته وحقده بتركيز بالغ الشدة على بنـي سلامان، يصيب كل ما يعرض لـه مما يملك الناس، ويسطو علـى كل ما يمكن أن تصل إليه يده من متاعهم، ولكنـه مع ذلك يدّخر صلب جهده وقوتـه ليصب نغمته علـى بنـي سـلامان، وهذه النتيجة هـي التـي استهل بها لاميتـه المشـهورة، مظهراً نقمته على الناس مصمماً على هجرهم[1].

ومـن حيث الجانـب النفسـي يتضـح ممـا سـبق أن نفس الشـنفرى امـتلأت نفوراً من الناس ثم توجساً وحذراً، ثم غضباً ونقمة[2].

---

(1) يوسف بن سليمان بن عيسى "الشنتمري" أشعار الشعراء الستة الجاهليين، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ- 1992م، ج1، ص 20.

(2) الشنفرى الصعلوك، ص 191.

الفصل الأول

جملة المبتدأ والخبــر

المبحث الأول
الجملة وعناصر بنائها

المعنى اللُّغوي لكلمة جملة:

جاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي[1] "استجمل البعير إذ صار جملاً"[2].

وجاء في لسان العرب "الجمّل بتشديد الميم يعني الحبال المجموعة، فأما الجمل بالتخفيف فهو الحبل الغليظ، والجمل الجماعة من الناس، ولعل الجملة اشتقت من جملة الحبل وجمل الشيء جمعه قال تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [3] والجملة واحدة الجُمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره. يقال: أجملت له الحساب والكلام. قال تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [4] وقد أجملت الحساب إذ رددته إلى الجملة"[5].

المعنى الاصطلاحي لكلمة (جملة):

عرّف النحاة الجملة، ومصطلحات الكلام والقول، وقد تباينت تعريفاتهم واختلفت فيما بينها، فمنهم من عرّف الكلام وساوى بينه وبين الجملة، ومنهم من رأى غير ذلك.

---

(1) هو محمد بن يعقوب بن إبراهيم الفيروز أبادي، ولد بكازرون سنة 729هـ، وتوفي سنة 817هـ، من مؤلفاته: القاموس المحيط. ينظر هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة استانبول، 1951م، ج/2، ص180.

(2) القاموس المحيط، دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، فصل الجيم، باب اللام، د. ت، ج3/ ص361.

(3) سورة الأعراف، الآية 40.

(4) سورة الفرقان، الآية 32.

(5) لسان العرب، مادة (جمل).

فالكلام في اصطلاح النحاة هو عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها وعرّفه ابن هشام "القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه[1].

وزاد ابن مالك[2] قيداً على هذا التعريف حيث قال: "والكلام ما تضمَّن من الكلم إسناداً مقصوراً لذاته"[3].

ورأى الأشموني[4] في زيادة (لذاته) قال: لإخراج نحو (قام أبوه) من قولك: "جاءني الذي قام أبوه"[5] وزاد محمد بن علي الرعيني[6] قيداًً ثالثاً وهو التركيب، والمقصود به أن يكون مركباً من كلمتين فأكثر تركيباً إسنادياً، وقيود التركيب متمثلة في المفرد كزيد، والمركب غير الإسنادي كالمركب الإضافي نحو عبد الله، والمزجي كبعلبك، والإسنادي المسمى به، كتأبط شراً (لقب الرجل) كما زاد قيداً رابعاً وهو القصد؛ والمراد به أن يقصد المتكلم بما يلفظ به إفادة السامع، وخرج بهذا القيد غير المقصود كالصادر من النائم والساهي والسكران[7].

---

(1) جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م ص 490.

(2) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيان بالأندلس سنة 600هـ، وتوفي بدمشق سنة 672هـ،، من آثاره: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والألفية. ينظر البداية والنهاية، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة 774هـ، ط/2، بيروت، دار المعارف، 1411هـ- 1990م، ج/13، ص267.

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج3، حققه محمد كامل بركات، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د. ط، 1378هـ- 1967م.

(4) هو أحمد بن محمد بن منصور الأشموني الحنفي النحوي، كان فاضلاً في العربية مشاركاً في الفنون توفى سنة 809هـ.

(5) أحمد بن محمد بن منصور الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين بن عبد الحميد، ملتزمة الطبع والنشر، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1970م، 171/1.

(6) صاحب متممة الأجرومية.

(7) محمد بن أحمد بن عبد البارئ الأهدل، الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د. ط، 1307هـ، 6/1.

والقيد الأخير وهو المفيد ما لا يفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه كجملة الصلة والصفة والحال والخبر، وجملة الشرط، والقسم وحدها، وجملة الجواب وحدها، لأن الفائدة، إنما تحصل بمجموعة الجملتين، فنحو (إن قام زيد) لا يسمى كلاماً لعدم حصول الفائدة.

وفائدة الجملة أو معناها إنما يكون في تعلق ألفاظها وكلماتها ببعضها البعض، ولا يتم ذلك إلا من خلال معرفة الألفاظ، ومعرفة تركيبها، ومعرفة الألفاظ وحدها لا تغني صاحبها في تأليف الكلام، بل لا بد له من معرفة كيفية نظم هذه الكلمات وتركيبها، ونجد أثناء التحليل النحوي ترابط جانبي النحو والدلالة، فهما وجهان للجملة، والغرض من التحليل النحوي، فهم الجملة دلالياً أو المساعدة على ذلك، ولا يمكن فهم الجملة من غير فهم تراكيبها، أي نحوها، وكذلك لا يمكن تحليل جملة نحوية من غير فهم دلالتها، فكلا الجانبين معين على فهم الآخر.

لذلك جاء اهتمام علماء العربية من نحاة وبلاغيين، ولغويين بهذه اللغة العظيمة الشريفة، فوهبوها أنفسهم واهتموا بها منذ مخرجها صوتاً له معناه، ثم حرفاً له دلالته، ثم كلمة وجملة وكلاماً.

الجملة عند علماء النحو:

وقد اختلف النحاة حول مفهوم الجملة ومساواتها للكلام على عدة مذاهب.

فمذهب ابن جني[1] يقول: "أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجملة: نحو زيد أخوك، وقام سعيد، وحضر محمد، وفي الدار أبوك"[2].

---

(1) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو، ولد بالموصل، وتوفي ببغداد عام 392هـ، من آثاره: الخصائص، سر صناعة الإعراب، واللمع في النحو. ينظر هدية العارفين، ج/1، ص652.

(2) ابن جني، الخصائص 17/1، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1371هـ- 1952م.

ونجده يوافق أبا علي الفارسي[1]: في أن الكلام يساوي الجملة، وتبعهما الزمخشري[2] أيضاً بعد أن عرّف الكلام قال: "ويسمى الجملة"[3]، وقد ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين الدكتور عباس حسن[4]: حيث يرى أن الكلام مرادف للجملة وهو: "ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"[5].

مثل: أقبل الضيف، وهذه أنوار ساطعة.

فنجد أن أصحاب هذا الرأي ساووا بين الكلام والجملة إلا أن عباس حسن حدّد تركيب الجملة، وذلك أن يتركب من كلمتين فأكثر، مع الإفادة والاستقلال.

ويرى ابن هشام الأنصاري[6] أن الجملة أعم من الكلام، وأن الكلام أخص منها فيعرّف الكلام بقوله: "هو القول المفيد بالقصد".

ويعرّف الجملة بقوله: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره، كـ "زيدٌ قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضُرِب اللص" و "أقائم الزيدان" و "كان زيدٌ قائماً" و "ظننته قائماً".

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس[7] وتبع صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من تعريف الكلام قال: ويسمى جملة،

---

(1) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي المشهور، توفى ببغداد عام 377هـ. ينظر جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، د. ط. ت 496/1.

(2) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم، توفى 538هـ. بغية الوعاة 279/2.

(3) محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، عنى بنشره محمد محمود توفيق، د. ت. ط، 10/1.

(4) أستاذ بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، رئيس قسم النحو والصرف والعروض، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، النحو الوافي 1/1.

(5) المرجع نفسه، ص 15.

(6) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تفقه للشافعي، ثم تحنبل، وأتقن العربية، له عدة تصانيف في النحو، توفى عام 761هـ، بغية الوعاة، د. ت. ط، 68/2- 70.

(7) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص410.

والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام[1].

ويقول أيضاً في كتاب آخر شارحاً: "... فكل كلام جملة ولا ينعكس ألا ترى أن نحو: "إنْ قَامَ زَيدٌ" من قولك "إن قام زيدٌ قام عمرٌو" يسمى جملة ولا يسمى كلاماً؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، وكذا القول في جملة الجواب"[2].

وتبعه الإمام السيوطي[3] والذي يرى أن إطلاق الجملة على جملة الصلة، والجواب والشرط إطلاق مجازي، لأن كلاً منهما كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً لأنهم كانوا كذلك[4] وقد أيّده أحد المحدثين بقوله: "... والحق أن الكلام أخص من الجملة، والجملة أعم منه، وإنما كان الكلام أخص من الجملة لأنه مزيد فيه الإفادة ويقول المناطقة: "الأخص ما زاد قيداً، والأعم ما ازداد فرداً" فالنسبة المنطقية بينهما هو العموم والخصوص المطلق يجتمعان في قولك: أدِّ واجبك، وتنفرد الجملة في صلة الموصول وجملة الجواب وحدها"[5].

نلاحظ اتفاق أهل الرأي الثاني مع أصحاب الرأي الأول في قيد الإفادة، وافتراقهما في اشتراط القصد بالذات في الإسناد، مما أدى إلى عدم مساواتهم الكلام للجملة".

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص410.

(2) ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم علي فورة نبيل، جامعة الرياض، السعودية، عمادة شئون المكتبات، ط1، 1401هـ- 1981م، (35-36).

(3) هو عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر محمد جلال الدين السيوطي، من رجال الفضل والدين، توفى سنة 911هـ. ينظر بغية الوعاة.

(4) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ- 1987م، 36/1- 38.

(5) عبد السلام محمد هرون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مطبعة السنّة المحمدية، الناشر مؤسسة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد، د. ط، 1378هـ- 1959م، 18-19.

وهناك اتجاه ثالث يذهب إلى أن الكلام أعم من الجمل، لأنه يصلح لأن يطلق على جملة واحدة، كما يصلح أن طلق على عدد لا حصر له من الجمل[1].

بعض النحاة اشترط الإفادة. ولكن هنالك من يرى غير ذلك فيعرّف الكلام بأنه "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد، كقولك: "زيدٌ قائمٌ، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني. فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً"[2].

ويذهب إلى هذا الرأي الرضي الاسترباذي[3] حيث عرّف الكلام بأنه لفظ موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة تدل على حرف كواو العطف أو على أكثر من كلمة، وسواء كان مهملاً أو لا. أما إطلاقه على المفردات فكقولك لم تكلم بكلمة كزيد، غير مركبة تركيب الإعراب كزيد، عمرو بكر. هذا كلام غير مفيد، وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلّم فلان بكلام لامعنى له[4].

ونجد أحد المحدثين معلقاً على رأي الرضي قائلاً: "وقول الرضي هذا له من كتاب سيبويه[5] سند؛ ذلك أن سيبويه يقول في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: يعني الكلام: "فمنه مستقيم، محال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن، فقولك "آتيك أمس" و "سآتيك غداً".

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: "آتيك غداً" وسآتيك أمس وأما المستقيم الكذب فقولك: "حملتُ الجبل" و "شربتُ ماء البحر" ونحوه...

---

(1) عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، 125/1.

(2) محمد علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط، 1978م، ص82.

(3) هو الشيخ محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي النحوي، من مؤلفاته: شرح الكافية وشرح الشافية، وله اختيارات جمّة لقبه نجم الأئمة توفى 686هـ. ينظر هدية العارفين 134/2.

(4) الاستراباذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، 1402هـ- 1982م، 3/1.

(5) هو عمر بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب من أهل فارس، سُمّي كتابه قرآن النحو، توفى سنة 161هـ.

وأما المحال الكذب، فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس[1] فلم يمتنع من أن يسميه كلاماً وإن كان محالاً كذباً لا تجنى منه ثمرة أصلاً.

ونجد أن سيبويه نفسه يعرض في بعض قوله بأن ما لا يفيد قد لا يسمى كلاماً حيث يقول: "الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً إن قلت: إن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً"[2].

فالكلام عند الرضي يشمل كل ما نطق به سواء أفاد أم لم يفد، وسواء استعمل أم أهمل.

وأمثلة سيبويه في باب الاستقامة والإحالة من الكلام لا تعتبر كلاماً ولا جملاً عند اشتراط الإفادة في الكلام، وساوى بينه وبين الجملة، وهم أصحاب الرأي الأول. أما في رأي الفريق الثاني فإنها لا تعتبر كلاماً أيضاً ولكنها تعتبر جملاً، لأنهم لم يشترطوا الإفادة فيها غير أنها تعتبر خطأ في رأي البلاغيين؛ لأن الجملة في النهاية فكرة إما منسقة فنقول أن الجملة صواب أو متناقصة فنقول أن الجملة خطأ"[3].

أما نحو مثال سيبويه "إن يضرب" فهو من المهمل فلا يُعدُّ من أقسام الكلام حتى يسمى كلاماً. يقول ابن فارس[4]: "قال لي بعض فقهاء بغداد: "إنّ الكلام على ضربين مهمل ومستعمل. قال: فالمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وضع ليفيد" فأعلمته أن هذا الكلام غير صحيح؛ وذلك أن المهمل على ضربين... وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام، وإنما

---

(1) سيبويه، الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، ط1، 1420هـ- 1999م، 79/1.

(2) من حديث الجملة (مقال)، جعفر ميرغني، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، مجلة نصف سنوية، السنة الأولى، العدد الأول، أغسطس 1982م، ص 57.

(3) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1399هـ- 1979م، ص 179.

(4) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا محمد بن حبيب، اللغوي، القزويني، الرازي، من مؤلفاته: المقاييس، فقه اللغة والتفسير، توفي سنة 332هـ. ينظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص 28.

ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل عليها العرب فقد صحّ ما قلناه من خطأ رغم أن المهمل كلام"[1].

فتعريف الرضي أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح؛ لأن الكلام يطلق في اللغة على الكلام النفسي الخالي عن الحروف والصوت.. وعلى اللفظ مطلقاً أي أفاد أو لم يُفِد ولو مهملاً لا معنى له وعلى الخط والإشارة ولسان الحال وكل ما أفهم... وهو حقيقة لغوية فيها جميعاً على الأظهر[2].

وأقل عدد ينعقد به الكلام مسند ومسند إليه (وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً[3] والرابطة بين أجزاء الكلام هي علاقة الإسناد، ونعني بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به)[4].

ولا يتأتى الإسناد إلا في اسمين، أو في فعل واسم، لأن الكلام كله اسم وفعل وحرف والتركيب العقلي الثنائي بين هذه الثلاثة لا يعدو ستة أقسام الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان؛ فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً إليه، والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً[5].

ولكننا نجد كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية، أو عطفية غير إسنادية مفيدة مستقلة بنفسها لا تحتاج على غيرها مظهراً كان أو مقدّراً نجدها غير داخلة في تعريف النحاة للجملة والكلام؛ لذلك يقول الدكتور إبراهيم أنيس[6]: "كل الذي يشترط في الكلام لئلا يكن لغواً هو حصول الفائدة وتمامها،

---

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د. ط. ت، 88/8.

(2) سيبويه، الكتاب، القاهرة، دار القلم، 1966م، 23/1- 24.

(3) الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م، 23/1- 24.

(4) المرجع نفسه، ص 908.

(5) نفس المرجع، ص 908.

(6) باحث لغوي، ولد بالقاهرة سنة 1324هـ، 1906م، من مؤلفاته: أسرار اللغة، الأصوات اللغوية، موسيقى الشعر. ينظر محمد خير، تكملة معجم المؤلفين، ط/1، ابن حزم للطباعة والنشر، 1418هـ- 1997م، ص 256.

وتمامها، ويتحقق مثل هذا الشرط في كثير من العبارات التي لا يعدها اللغويون جملاً"[1].

ويقول باحث آخر: "والذي نرتضيه هو ما يرتضيه الزمخشري وابن يعيش حداً للكلام وحدّاً للجملة، ونخالفه كما نخالف من تبعه في أن الكلام أخص من الجملة وهي أعم منه، فنرى أن الجملة "ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه"[2] "فقام زيد" جملة، و "زيدٌ مجتهدٌ" جملة و "صه" جملة و "أُف" جملة، و "النار" جملة، لأن كل جملة مما سبق تؤدي بلبناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى.

ونرى كذلك أن الكلام تألف من عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن الكريم كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب"[3].

ومما يدخل في باب الخلاف ويتصل بحديث معنى الجملة تفسيرهم لمعنى كلمة، فالنحاة لا يعرّفون الكلمة إلا بلفظ الواحد من مفردات القول ويحملون ما يجدونه في كلام العرب من الدلالة والكلمة على الجملة من الألفاظ على المجاز القليل الاستعمال مثلما قال ابن مالك: "وكلمةٌ بِهَا كَلامٌ قد يُؤَم"[4].

الجملة عند علماء البلاغة:

جاء اهتمام علماء البلاغة من جانب المسند والمسند إليه، وأحوالهما. ثم جعلوا ذلك في جملتين كبيرتين هما: الجملة الإنشائية التي غرضها الابتداء، والإنشاء والإبداع، كأساليب الاستفهام، والشرط والتمنّي... وغيرها[5].

---

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م، 276– 277.

(2) ابن جني، الخصائص 17/1.

(3) خليل أحمد عمايرة، نحو اللغة وتراكيبها، "منهج وتطبيق في الدلالة"، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1410هـ– 1990م، ص 76– 77.

(4) بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا– بيروت، 1990م، ج1، ص 8.

(5) د. محمد أبو موسى، أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، دلالات التركيب، دراسة بلاغية، ط1، 1399هـ– 1979م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 199.

والجملة الخبرية وهي كل كلام يصح فيه الصدق أو الكذب كقولك: وُلِدَ المصطفى عليه الصلاة والسلام في يوم الاثنين في الثاني عشر من ربيع الأول. فإن كانت الحقائق المذكورة في هذا الكلام صحيحة كان هذا خبراً صادقاً، وإلا، فهو خبر كاذب.

والمسند هو الفاعل في نحو قام عمر، وهو المبتدأ في نحو: الصدقُ نجاةٌ، وهو نائب الفاعل في نحو: قُتِلَ الكافرُ، أو ما أصله الخبر كخبر كان، وإن والمصدر، والمسند والمسند إليه تتبعهما الفضلة، وهي ما زاد عليهما من حال، أو صفة، أو تمييز، أو جار ومجرور، أو مفعولات... الخ.

وأيضاً اهتم علماء البلاغة بأحكام المسند والمسند إليه وأحوالهما واهتموا بها كثيراً، كحذف أحدهما وذكره، وتنكيره، وتعريفه، وتقديمه...[1].

تقسيمات الجملة عند النحويين:

الجملة عند النحويين نوعان: الجملة الاسمية وهي التي تبدأ باسم كمحمدٌ مجتهدٌ والجملة الفعلية وهي التي تبدأ بفعل كجَاءَ زيدٌ، وظننتُ علياً قائماً، ولا يقومُ زيدٌ، وقم وقسمها ابن هشام إلى اسمية وفعلية وظرفية حيث قال: "فالاسمية: هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية: هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً وظننته قائماً، ويقوم زيد وقم.

والظرفية: هي المصدرة بظرف أو مجرورة نحو: "أعندك زيدٌ" و "أفي الدارِ زيدٌ" إذا قدّرت "زيداً" فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومثّل الزمخشري لذلك بـ "في الدار" في

---

(1) الخطيب القزويني، جلال الدين بن عبد الله بن محمد قاضي القضاة سعد الدين بن محمد عبد الرحمن القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة "المعاني والبيان والبديع"، مختصر تلخيص المفتاح، دار الجيل، بيروت– لبنان، د. ط. ت، ص 22–61.

قولك زيدٌ في الدار. وهو مبنيٌ على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه"[1].

ويرى ابن هشام أن الجملة عبارة عن الفعل والفاعل كقام زيدٌ، والمبتدأ والخبر كزيدٌ قائمٌ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو أقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً ويشترط في الجملة الظرفية أن تكون مقدرة بظرف أو مجرور كما سبق.

ومن كلامه نستنبط أن المتكلم إن قصد بحديثه الذات أو المعنى بدأ حديثه بالاسم، كزيد قائم، وأقائمٌ الزيدان، وأزيدٌ منطلق، وإن أراد المتكلم الحدث، بدأ بالفعل، ثم أسند إليه فاعله، كقام زيد وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، وهي جملة فعلية.

وذكر الزمخشري أن الجملة على أربعة أضرب، فذكر الشرطية نحو "بكر إن تعطه يشكرك"[2] وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأن الشرطية مركبة من جملتين فعليتين (الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي استقر وهو فعل وفاعل)[3].

وقد قسمت الجملة باعتبار التراكيب إلى كبرى وصغرى؛ فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو "زيدٌ قام أبوه، وزيد أبوه قائم" وتسمى في المثال الأول جملة كبرى ذات وجهين، وفي الثاني جملة كبرى ذات وجه.

---

(1) جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص492.

(2) الزمخشري، المفصل في علم العربية وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النمساني الحلبي، دار الجيل، بيروت- لبنان، ص 24.

(3) محمد سمير بخيت، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، عجمان، مؤسسةالرسالة، بيروت، ط3، 1409هـ- 1988م، ص53.

والجملة الصغرى وهي الجملة المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في الأمثلة السابقة كجملة (قام أبوه) في المثال الأول. وجملة (أبوه قائم) في المثال الثاني.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير لأنها خبر، و (أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام.

يقول ابن هشام: "ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة، بالفعل نحو (ظننت زيداً يقوم أبوه) كما قسّم ابن هشام الجملة إلى ذات وجه، وذات وجهين:

فذات الوجهين: هي اسمية الصدر، فعلية العجز، نحو "زيدٌ يقوم أبوه" كذا قالوا ينبغي أن يراد عكس ذلك في نحو "ظننتُ زيداً أبوه قائم" بناءً على ما قدّمنا وذات الوجه نحو "زيدٌ أبوه قائم" ومثله على ما قدّمناه نحو: "ظننتُ زيداً يقوم أبوه"[(1)] ويوحي حديث ابن هشام بتقسيم الجمل إلى جمل بسيطة ومركبة لما لما يوحي بأن الجملة هي أكبر وحدة تحليل في النحو.

والجملة الكبرى هي الجملة الاصطلاحية، وإطلاق الجملة إطلاق مجازى على الصغرى باعتبار أنها إذا كانت في سياق مستقل كانت جملة[(2)].

أما تقسيم الجملة باعتبار المحل فتنقسم إلى جمل لا محل لها من الإعراب وتسمى الجمل غير المعربة، وجمل لها محل من الإعراب وتسمى الجمل المعربة.

أما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فهي التي لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل وهي:

---

(1) محمد سمير بخيت، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص53.

(2) أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط. ت.

1- **الجمل المستأنفة:** وهي التي تقع في صدر الكلام أو في أثنائه، وهي منقطعة عمّا قبلها نحو: "الأرضُ كرويةٌ"، "وقد حضر والدي" وتسمى الجملة الابتدائية لأنها تطلق أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل.

2- **المعترضة** بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً وقد وقعت في المواضع التالية:

شَجَاكَ -أَظُنُّ- رَبْعُ الظَاعِنِينَا * ولَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا[1]

ويُروى بنصب ربع على أنه المفعول الأول لأظن، و "شجاكَ" المفعول الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي -والحَوَادِثُ جمّةٌ- * أَسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعَافٌ ولا عُزَّلُ[2]

عُــــزَّلُ[2]

وقوله تعالى نهياً: ﴿وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [3].

3- **التفسيرية:** وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو: "أشرت إليه بأن قم" وكقوله: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ... هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [4].

فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون جملة هل هذا في النجوى إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل: ﴿وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلاَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾[5].

ثم إن المفسرة ثلاثة أقسام:

---

(1) ورد بلا نسبة في تخليص الشواهد، ص 446.

(2) جويرية بن زيد، وقيل لـ "حويرثة بن بدر" من بني دارم، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1984م.

(3) سورة آل عمران، الآية 73.

(4) سورة الأنبياء، الآية 3.

(5) سورة الرعد، الآيتان 23-24.

أ- مجردة من حرف التفسير أي كما في الأمثلة السابقة.

ب- مقرونة بأي كقوله:

وتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أي أَنْتَ مذنبٌ * وَتقْلِينَنِي، لَكِن إياكِ لا أَقْلِي[1]

4- جواب القسم: نحو: "والله لأقولن الحق" وقوله تعالى: ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[3].

يقدّر لذلك وما أشبهه القسم.

5- جواب الشرط غير الجازم مطلقاً نحو: "إذا اجتهدت نجحت" أو الجازم غير المقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية نحو: "إن تزرع تحصدْ".

فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف، والثاني نحو "إن تقم أقمْ" و "إن قمتَ قمتُ" أما الأول فلظهورا لجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل، لا الجملة.

6- جملة الصلة سواء كان لاسم أو حرف، فالأول نحو: "جاء الذي قام أبوه" فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها.

وقوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتَهُم * فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُم مَاكَفَانِيَا[4]

مَاكَفَانِيَا[4]

حيث بنى (ذو) على السكون وذلك على لغة طيء، وهو بمعنى صاحب.

والثاني: نحو: "أعجبني أن قمت، أو ما قمت" إذ قلنا بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يُقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن

(1) هذا البيت مجهول القائل وهو في الخزانة 490/4.

(2) سورة يس، الآيتان 2-3.

(3) سورة الأنبياء، الآية 57.

(4) قائله منظور بن سحيم الفقعسي الأسدي مخضرم من شعراء الحماسة. شرح التصريح على التوضيح 830/2، شرح المفصل 148/3.

الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأمّا قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [1]؛ إن (ما) مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لكان، فظاهره متناقض، ولعل مراده أنّ المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح، وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها.

7- **التابعة لجملة لا محل** لها من الإعراب نحو: "قدم الرجل الذي احترمه وأقدره" وفي نحو: "قام زيد ولم يقم عمرو".

الجمل التي لها محل من الإعراب:

وهي أيضاً سبع:

1- الجملة الواقعة خبراً وتكون في موضع رفع في بابي المبتدأ وإنّ، ونصب في بابي كان وكاد، نحو "المذاهبُ أصدقاؤُهُ كثيرون" "إن المنافقين يخادعون الله".

2- الجملة الواقعة حالاً: وتكون في موضع نصب كما في: .﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[2]. ونحو: ﴿لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ [3] ونحو: "لا تفصل القول وأنت غضبان" وقوله صلى الله عليه وسلم: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[4].

3- الجملة الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تنب عن الفاعل، والنيابة هنا مختصة بباب القول نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [5] وكما في نحو "قال المتهم إنّي بريء" فجملة: "إنّي بريء" مفعول به لقال.

4- المضاف إليها: ومحلها الجر، ويضاف إلى الجملة الآتي:

---

(1) قال تعالى: "ولهم عذاب أليم بماكانوا يكذبون"، البقرة: (10).

(2) سورة المدثر، الآية 6.

(3) سورة النساء، الآية 43.

(4) صحيح مسلم، كتاب الصلاة 217/3.

(5) سورة المطففين، الآية 17.

أ- أسماء الزمان ظروفاً كانت أو أسماء نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [2] فيوم في الأولى خبر، وفي الثانية مفعول ثانٍ. وظرف في قوله: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [3].

ب- حيث: وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً كما وزعم المهدوي شارح الدريرية أنّ "حيث" في قوله[4]:

ثُمَّتَ رَاحَ فِي المَلبِينِ إِلَى * حَيْثُ تحجَّى المَأْزُمَانِ ومِنِّي

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلّف تقدير رابط لها، وهو "فيه" وليس بشيء، لما قدّمنا في أسماء الزمان.

ج- آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما، كقوله:

بِآيَةِ يَقْدِمُونَ الخَيْلَ شَعْثَاً * كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مَدَامَا[5]

وقال آخر:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمَاً * بآيَةَ مَا يحبُّونَ الطَّعَامَا[6]

د- ذو في قولهم "اذهب بذي تسلم" والباء في ذلك ظرفية، وذي صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة،

---

(1) سورة المرسلات، الآية 35.

(2) سورة إبراهيم، الآية 44.

(3) تتمتها "يوم أموت ويوم أبعث حيا" مريم: 33.

(4) لم أعثر على قائله. ورد في المغني، ص 550.

(5) قد اختلفوا في نسبة هذا البيت، نسب للأعشى وليس في ديوانه، ونسب لمجهول.

(6) قائله يزيد بن عمرو بن الصعق يعبر تميماً بحب الطعام وهو في الخزانة 138/3، وفي سيبويه 460/1، وفي الكامل، ص 147.

أي ذهب في وقت صاحب سلامة "أي في وقت مظنّة السلامة"، وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرف، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل "اذهب في الوقت الذي تسلم فيه"[1].

هـ- لدن وريث، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية.

فأما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، ومن شواهدها قوله[2]:

لَزِمْنَـا لَـدُنْ سَـأَلْتُمُونَا وِفَـاقَكُم * فَـلاَ يَـكُ مِـنْكُم الخِـلاف جُنُـوحُ

وأما ريث فهي مصدر راث إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: "جئتك صلاة العصر" قال:

خَلِيلَيَّ رِفْقَاً رَيْثَ أَقْضِـي لُبَانَـة * مِـن العَرَصَـاتِ المُـذْكَراتِ عُهُـودَا[3]

و- قول وقائل كقوله[4]:

قـول "يـا للرِّجَـالِ" يَـنْهَضُ مِنَّـا * مُسْـرِعِينَ الكُهُـولُ والشّـبَّانَا

وقوله[5]:

وأَجَبْتُ قَائلَ "كيف أَنْتَ" بـ "صالح" * حتـى مَلَلْـتُ ومَلَّنِـي عُـوَّادِي

5- الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: "إن تَقُمْ أَقُم" أو محلاً في قولك: "إن جئتني أكرمتك" مثال المقرونة بالفاء: ﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[6] ولهذا قرئ بجزم يذر عطفاً على المحل. ومثل "إن

---

(1) ابن هشام، المغني، ط1، ص550.

(2) ورد بلا نسبة في شواهد المغني، ص 836، ومغني اللبيب، ص 421.

(3) لم أقف على قائله.

(4) لم أقف على قائله، ينظر شرح شواد المغني 837/2.

(5) لم أقف على قائله، ورد في المقاصد النحوية 503/4، والشاهد فيه إضافة لفظ قائل إلى المحكي.

(6) سورة الأعراف، الآية 185.

تول الجميل فأنت مشكور". ومثال المقرونة بإذا: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [1].

6- الجملة التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع:

أ- المنعوت بها، فهي في موضع رفع وفي نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ﴾ [2] ونصب في نحو: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾ [3] وجر في في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾ [4].

ب- المعطوف بالحرف: نحو: "زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ" إن قدّرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب.

ج- المبدلة كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[5] فإنّ وما عملت فيه بدل من ما وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿إِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [6] هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف[7].

(1) سورة الروم، الآية 36.

(2) سورة البقرة، الآية 354.

(3) سورة البقرة، الآية 281.

(4) سورة آل عمران، الآية 9.

(5) سورة فصلت، الآية 43.

(6) سورة الجاثية، الآية 32.

(7) ابن هشام الأنصاري، المغني، ص 556.

من ذلك ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾[1] ثم قال الله تعالى: ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾ [2] قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من النجوى، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً * وبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْف يَلْتَقِيانِ[3]

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذّر التقائهما.

7- الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل. ويقع ذلك في بابي النّسق والبدل خاصة فالأول نحو: "زيد قام أبوه وقعد أخوه" إذ لم تقدر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ* أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ* وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [4] فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى[5].

أركان الجملة الاسمية التامة:

هناك فكرة أساسية في نظرة النحاة العرب إلى الجملة هي أنه لا بد من وجود الإسناد بطرفيه، وطرفاه في الجملة الاسمية هما (المبتدأ والخبر)[6] فلا بد بد من وجودهما ولا يمكن اعتبار أحدهما فحسب جملة مستقلة. مع إفادته معنى يحسن السكوت عليه في نظر كثير من النحاة.

وقد عرّفوا الإسناد بأنه "رابطة"؛ أي حكم بأحد الطرفين على الآخر، وبأنه تعليق خبر بمخبر عنه في الجملة الاسمية. فالضرورة تقتضي طرفين هما المسند إليه "المبتدأ" والمسند (الخبر)[7].

---

(1) سورة طه، الآية 62.

(2) سورة الأنبياء، الآية 3.

(3) البيت للفرزدق.

(4) سورة الشعراء، الآيتان 131- 132.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ص577.

(6) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة الاسمية، القاهرة، مكتبة الشباب، 1988م، د. ط، ص(17-18).

(7) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع 5/1.

ونعني بالجملة الاسمية التامة. تلك التي اكتمل عنصراها وتحقق فيها الإسناد بطرفيه (المبتدأ والخبر)، وكان المبتدأ فيها اسماً من أسماء الأعلام كما في: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ (1)، أو اسم موصول مثل: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ﴾(2)، أو ضمير مثل: ﴿وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾ (3) أو اسم إشارة مثل قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ﴾ (4) أو معرفاً بأل مثل: ﴿الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (5) أو معرفاً بالإضافة إلى معرفة كما في: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (6) أو نكرة مخصصة مثل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ (7).

وقد حُدِّدت بعبارات أكثر اختصاراً فقالوا: "الجملة الاسمية التامّة ما لم يكن المبتدأ فيها وصفاً رافعاً لما يكتفي به، ولم يجب حذف أحد وتطابق الجزأين فيها.

ومن التعريف أعلاه نجدهم قد اشترطوا ثلاثة شروط:

الشرط الأول: ألاّ يكون المبتدأ وصفاً رافعاً لما يكتفي به حتى لا تصير وصفية.

الشرط الثاني: ألاّ يكون أحد جزأيها واجب الحذف حتى لا تصير ناقصة؛ إلا إذا كان الحذف لداع اقتضاه الموقف اللّغوي. وهو ما يسمى بالحذف وذلك كأن يسألك سائل: من أنت؟ فتجيب: محمّد.

الشرط الثالث: أن يتطابق الجزءان في العدد (الإفراد والتثنية، والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث). فإذا قلنا مثلاً: (محمدٌ ناجحٌ) فإننا نرى أن كلمة "ناجح" خبر سواء سبقت باستفهام أم لا، ولا نرى أنّها عندما تكون "أناجحٌ محمدٌ"

---

(1) سورة الفتح، الآية 29.

(2) الآية نفسها من سورة الفتح.

(3) سورة آل عمران، الآية 139، وسورة محمد، الآية 35.

(4) سورة الجاثية، الآية 29.

(5) سورة الفاتحة، الآية 2.

(6) سورة الكافرون، الآية 7.

(7) سورة البقرة، الآية 221.

يمكن أن تكون جملة وصفية، فإذا أعربنا هذه الجملة فإنّنا نكتفي بالقول بأنّ الهمزة للاستفهام و "ناجحٌ" خبر مقدّم و "محمدٌ" مبتدأ مؤخّر (1).

وهذا هو إعراب الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب، إذ أوجبوا في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ (2) أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير (3).

وقول الزمخشري في هذه الآية "وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم) لأنه كان أهم عنده، وهو عند أغنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار برغبته عن آلهته، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد، وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه"(4).

ولكن أبا حيّان(5) يبين أن المختار في إعراب "أراغب أنت" أن يكون "راغب" مبتدأ لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام و "أنت" فاعل سدّ مسد الخبر. ويقول في ترجيح هذا الإعراب: "ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون أراغب خبراً وأنت مبتدأ بوجهين: أحدهما أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير، إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ والثاني: ألاَّ يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين مفعوله الذي هو: (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل؛ لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ بخلاف كون (أنت) فاعلاً فإنه

---

(1) محمد حماسة، وأحمد عفيفي، بناء الجملة الاسمية، القاهرة، مكتبة الشباب، 1988م، ص 20.

(2) سورة مريم، الآية 46.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب، 181، وقد أعرب هذه الآية على أنها مبتدأ وفاعل سدّ مسد الخبر كل من مكي بن أبي طالب (مشكل إعراب القرآن، 456)، وابن الأنباري (البيان 127/3)، والعكبري، (الإملاء 114/2- 115).

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، 1348هـ، 412/3.

(5) هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي المغربي، ولد بغرناطة سنة 654هـ، قرأ القرآن بالروايات، توفي بالقاهرة عام 745هـ، من آثاره البحر المحيط في التفسير. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ط/1، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1368هـ- 1949م، ج11/ص111-112.

معمول (أراغب) فلم يفصل بين (أراغب) وبين (عن آلهتي) بأجنبي إنما فصل بمعمول له[1] وإني أرى رأي الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب أرجح.

ويعرف الجملة الاسمية التامة عند النحاة بالمبتدأ الذي له خبر، وإليك الفرق بينه وبين غيره في هذين الأمرين.

أحدهما: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً كما في: (اللهُ ربنا) و (محمدٌ نبيّنا)، ومؤولاً بالاسم نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [2] أي (وصيامكم خير لكم).

ثانيهما: أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر (وهو ما نسميه بالجملة الوصفية) لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام[3].

وتتألف الجملة الاسمية التامّة من المبتدأ والخبر، والمبتدأ لا بد أن يكون اسماً وأمّا الخبر فلا بد أن يكون وصفاً (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو أفعل تفضيل) أو ما يكون في قوة الوصف – على حد تعبير النحاة القدماء– وهو ما ينقل إليه من أنواع الاسم الأخرى، أو الجملة، أو شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور).

والمبتدأ لا بد أن يكون مرفوعاً بعلامة الرفع المعروفة (الضمة أو الواو أو الألف) ولا يفقد هذه العلامة إلا في الحالات الآتية:

1- عندما يكون مضافاً إلى ياء المتكلم لأن المضاف إلى ياء المتكلم تذهب الياء فيه بالعلامة على حد قول ابن خالويه إذ يقول في إعراب ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [4] نجد أن (ربي) رفع بالابتداء ولا علامة للرفع فيه لأن الياء

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط 145/6، وينظر النهر الماد له أيضاً بهامش البحر المحيط 192/6، وينظر أيضاً بهامش الدر اللقيط، تاج الدين الحنفي 194/6.

(2) سورة البقرة، الآية 184.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 180، مرجع سابق.

(4) سورة الفجر، الآية 15.

تذهب بالعلامة[1] على أنّ بعض النحاة يرى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني والصحيح أنّه معرب إعراباً تقديرياً[2].

2- عندما يكون المبتدأ اسماً منقوصاً مثل: (القاضي عادلٌ) أو اسماً مقصوراً مثل: (الهدي هدي الله) لأن كلاً من الاسم المقصور والمنقوص لا علامة فيه كما يقرر ابن خالويه أيضاً وغيره.

3- إذا كان المبتدأ منقولاً عن جملة نحو: (جادَ الحقُّ) و (تأبَّط شرّاً) أو مبنياً أو مصدراً مؤولاً.

4- إذا كان المبتدأ مجروراً بحرف الجر الزائد، كقولهم: (بِحَسْبِك دِرْهمٌ).

---

(1) ابن خالويه الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة، بيروت، دار مكتبة الهلال، 1998م، ص 89.

(2) جمال الدين أبي عبد الله، شرح الكافية 35/1.

المبحث الثاني

المبتدأ وأحكامه

عرّف سيبويه المبتدأ فقال: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليُبْنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه[1].

ثم جاء النحاة بعد سيبويه فعرّفوا المبتدأ بأنه هو الاسم الذي تجرّد من العواملا للفظية أو بمنزلته مخبراً عنه أو وصف رافع لمكتف به.

فعرّفه عباس حسن[2] فقال: (المبتدأ القياسي اسم مرفوع في أول جملته[3] مجرد من العوامل اللفظية الأصلية[4] محكوم عليه بأمر، وقد يكون وصفاً مستغنياً بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة)[5]. فكلمة (مِنْ) حرف جر زائد دخل على المبتدأ فجرّه في اللفظ دون المحل، ولذلك نقول في إعرابه إنه مبتدأ مجرور بمن في محل رفع.

فالاسم نحو (الله ربُّنا) والمصدر المؤول نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [6] والذي بمنزلة المجرّد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [7] (بحسبك درهم) لأن وجود الزائد كلا وجود[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1900م، ص 126-127.

(2) سبق ذكره.

(3) غالباً.

(4) أما غير الأصلية فقد يحتويها.

(5) عباس حسن، النحو الوافي 441/1.

(6) سورة البقرة،الآية 184.

(7) سورة فاطر، الآية 3.

(8) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وينظر أيضاً محمد محيى الدين عبد الحميد، أوضح المسالك ط8، 1986م، 131/1- 132.

ومثل الزائد والشبيه بالزائد نحو: "ربّ قادمٍ غريب أفادنا" فقادم مبتدأ مجرور في اللفظ بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو "رُبّ" في محل رفع.

أنواع المبتدأ:

المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب كما في: "المحيطاتُ خمسٌ".

ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يغني عن الخبر كما في (أمرتفعٌ البناءُ) و (ما حسنٌ الظلمُ).

ويشترط النحاة في الوصف الذي يغني عن الخبر شروطاً هي:

1- أن يكون الوصف سابقاً، ففي نحو "أخواك خارجٌ أبُوهُمَا" ليس منه لعدم سبقه[1] والمقصود بالوصف الذي له مرفوع يستغني به عن الخبر، المشتق الجاري مجرى فعله في كثير من الأمور، المشاركة في الحروف الأصلية وفي عمله ومعناه كـ "اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل وصيغ المبالغة" فإنه يرفع الظاهر في مثل: "ما رأيت ورقةً أحسن في سطورها الخط منه في ورقة محمود"[2].

2- أن يعتمد على نفي أو استفهام على مذهب البصريين -إلا الأخفش- وذهب جماعة من النحاة إلى أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، فإذا قلت (أقادمٌ أنت) أصحَّ الكلام، ولكن يجب أن يكون "قادم" خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ مؤخر، والجمهور جوّز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ﴾ [3] إذ لو جعلت "راغب" خبراً مقدماً و "أنت" مبتدأ مؤخر للزم عليه الفصل بين (راغب) وما يتعلق به

---

(1) همع الهوامع 3/2.

(2) عباس حسن، النحو الوافي 449/1.

(3) سورة مريم، الآية 46

وهو قوله: "عن آلهتي" بأجنبي وهو أنت، لأن المبتدأ بالنسبة لخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح..."[1].

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا "قائمٌ الزيدان" فقائم: مبتدأ، والزيدان فاعل سدّ مسد الخبر.

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: "وقد يجوز نحو: "فائز أولو الرشد". أي يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفيٌ أو استفهام.

وقد أجاز ابن مالك أن يكون الاستفهام بالاسم غير نافع كما يكون بالحرف نحو: "كيف جالسٌ الضيوف؟" ونحو "متى قادمٌ السائحون".

وكذلك النفي بالفعل كما يكون بالحرف نحو "ليس قائم الزيدان" ومن أشهر أدوات النفي (ما) ومن أدوات الاستفهام (الهمزة).

3- أن يرفع الوصف منفصلاً سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً نحو: "أقائمٌ أنتما" ومنع الكوفيون الضمر فلا يجيزون إلاّ "أقائمان أنتما" بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخر لأن الوصف على حد قولهم إذا رفع الفاعل الذي يسد مسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير[2].

وقد ورد بالسماع:

خَلِيلَيّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا * إِذَا لَم تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[3]

أُقَاطِعُ[3]

قيل لا يجوز في هذا البيت أن نجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعد مبتدأ مؤخر لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لا بد منه، فإن الوصف المفرد، والضمير البارز للمثنى أو المجموع، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محظور فيه، لأنّ الفاعل يجب إفراد عامله[4].

---

(1) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، على ألفية ابن مالك 181/1.

(2) شرح ابن عقيل 194/1.

(3) قائله مجهول، ورد في شرح الأشموني 89/1، وشرح قطر الندى، ص 121.

(4) محمد محيى الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ط/2، د. ت، 193/1.

ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ، إذ رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في "ما زيدٌ قائم ولا قاعد" فقاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر[1].

4- أن يكون مغنياً عن الخبر ليخرج نحو: "أقائم أبواه زيد" فإن الفاعل فيه غير مغن إذ لا يحسن السكوت عليه، فزيد هنا مبتدأ وقائم خبر مقدمّ[2].

رأي المحدثين في النوع الثاني من المبتدأ:

وتعرف عندهم بالجملة الوصفية وهو المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر؛ وسبب ذلك أن الإسناد بطرفيه هو الذي تنعقد به الجملة، وطرفا الإسناد إما أن يكنا المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية التامة، أو أن يكونا الفعل والفاعل في الجملة الفعلية التامّة، أو الفعل ونائب الفاعل، وكل من المبتدأ ونائب الفاعل يعدان مسنداً إليه في جملتيهما، فجملة "أقائمٌ الزيدن" تتألّف من مسند إليه + مسند وأحدهما من الجملة الاسمية، والآخر من الجملة الفعلية، أي تم أخذ المسند إليه من الجملتين، فهم يرون أنّ هذا الوضع غريب في تركيب الجملة مما دعاهم إلى إفرادها بمعالجة خاصّة[3].

خصائص الجملة الوصفية:

1- عدم تطابق الوصف مع المرفوع بعده، أي إذا كانت الصفة مفردة كان الاسم بعدها جمعاً أو مثنى، وأن يكون منكراً، فلا يعرّف ولا يوصف، ولا يُصغّر، ولا يشترط في مثل هذا في المبتدأ.

مثال: "أعارفٌ الرجلانِ الأَمْرَ؟" فالرجلان فاعل لعارف سدّ مسد الخبر، والأمر مفعول به لعارف. فإذا تطابقت الصفة مع الاسم بعدها وجب هنا أن يكون الاسم الصفة مبتدأ مؤخر.

2- عدم دخول النواسخ عليها إلا إذا أفادت النفي.

---

(1) شرح ابن عقيل 189/1.

(2) همع الهوامع 6/2، شرح ابن عقيل، ص 189.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف وأحمد عفيفي، بناء الجملة الاسمية، 113.

إذا دخلت عليها ليس نحو:"ليس قائم الزيدان" فإن ليس تعتبر أداة نفي فقط، وليس لها تأثير على الجملة الوصفية، والبصريون يشترطون أن تكون الصفة مسبوقة بنفي أو استفهام(1).

ولا يخرج الوصف في الجملة الاسمية عن هذا الإعراب إلا إذا أضيفت إلي كلمة (غير) كما في مثل (غير لاه عداك) فيجر بالإضافة(2).

ويرى بعضهم أنّ الوصف على أي حال هو الخبر المقدّم، والمرفوع هو المبتدأ المؤخّر؛ ذلك لأنهم يعربون جملة (أقائم أبواه زيدٌ): مبتدأ مؤخّر و (قائمٌ أبواه) خبر مقدّم. وأصل الكلام عندهم "أزيد قائم أبواه"، ومعنى ذلك أنّ المعنى الدلالي لا الصورة الشكلية هو الذي في فرض شكل التركيب. وذلك غير جائز، لأنه إما أن نجعل الوصف الذي له مرفوع فاعل يغني عن الخبر أولاً، وأما أن نجعله مرة له فاعل وأخرى لا يجيزها، لأن ذلك تجميل للصورة الشكلية أكثر من صورة تعبيرية، وهذا يتنافى مع المنهج الوصفي.

دخول اللام على المبتدأ:

تدخل اللام على المبتدأ وتسمى لام الابتداء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ (3)، والفائدة منها:

---

(1) عبد المتعال الصغيري، النحو الجديد، المطبعة النموذجية، الناشر دار الفكر العربي، د.ط. ت، ص149-54.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة، دار غريب، 2001م.

(3) سورة الحشر، الآية 13.

1- توكيد مضمون الجملة.

2- تخليص المضارع للحال على قول الأكثرين[1].

وتلزم لام الابتداء صدر الكلام.

المبتدأ المعرفة والمبتدأ النكرة:

يقول ابن هشام: "والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عامّاً أو خاصّاً"[2].

ويقول ابن يعيش[3]: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة لأن الغرض من الأخبار إفادة المخاطب والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه فإن أفاد جاز"[4].

فالخبر حكم على المبتد، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معروفاً أو مخصصاً.

فالنكرة لا تصح أن تكون مبتدأ إلا إذا أفادت فائدة يحسن السكوت عليها. ويتأتّى ذلك من الأمور التي تُسوّغ الابتداء بالنكرة، وترجع هذه المسوّغات إلى أمرين اثنين:

1- جعل النكرة عامّة بحيث يكون المقصود حينئذ هو الحكم على جميع أفراد الجنس؛ وذلك إذا وقعت النكرة بعد نفي أو استفهام، ويُقال أنّ النكرة بعد النفي أو الاستفهام تعم.

مثال: الاستفهام: أَإِلهٌ مع اللهِ؟

مثال النفي: ما رجلٌ في الدارِ؟

---

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 86.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط/1، بيروت، دار المعرفة، 2001م، ص 115.

(3) هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن الفضل الأسدي الموصلي، الحلبي، نحوي، ولد بحلب سنة 556هـ، وتوفي بها سنة 643، من مصنفاته: المفصل، شرح التصريف. معجم المؤلفين، ج4، ص133.

(4) ابن يعيش الحلبي، شرح المفصل، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م، 84/1.

وقد يتحقق عموم النكرة وشمولها لجميع أفراد الجنس بأن تكون النكرة نفسها عامة من غير حاجة إلى وقوعها في سياق نفي أو استفهام وذلك إذا كانت النكرة اسماً من أسماء الشرط مثل: من يجتهدْ يتفوقْ. ومن يَزُرْنِي أكرمْه.

وكذلك إلا كانت النكرة اسماً من أسماء الاستفهام كما في مَنْ عندكم؟ وما في يدك؟.

2- جعل النكرة مخصصة بحيث لا تكون شاملة لجميع الأفراد، ويكون التخصيص بالآتي:

أ- أن تكون مخصصة مثل ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك.

ب- أن تكون مخصصة بإضافتها إلى نكرة[1] مثل: "خمسُ صلواتٍ كتبهنّ اللهُ في اليومِ والليلةِ".

وكما في (ثلاثُ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ ورَسُولُهُ أَحبَّ إِليهِ مِمَّا سِواهُما، وأَنْ يُحِبَّ المَرْءُ مَنْ لاَ يُحِبُّهُ إِلاَّ الله، وأَنْ يَكْرَهُ أنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفُ فِي النَّارِ)[2].

أو أن تكون نكرة مخصصة بالعمل كما في: "أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ – ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٍ".

أو تقديم الخبر عليها وهو إما جار ومجرور أو ظرف مختصان مثل (للمالِ زكاةٌ) المبتدأ نكرة تقدّم عليها الخبر وهو جار ومجرور مختص.

هذه هي المواضع المشهورة التي يسوغ فيها الابتداء بالنكرة، وأنها تؤول إلى أحد سببين هما: تعميم النكرة، أو تخصيصها، ومما يمكن أن يدخل تحت التخصيص أيضاً ما يأتي:

1- وقوع النكرة مبتدأ أول الجملة الحالية مثل قول الشاعر:

سَرَينا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا * مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[3]

شَـــــارِقِ[3]

---

(1) لأن إضافتها إلى معرفة تكسبها التعريف أما الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص.

(2) البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، القاهرة، مكتبة الصفا، 2002م, 10/1- 12، وجامع الرسائل، باب بدء الجواب عن كلمات أهل الوحدة، ج1، ص 57.

(3) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. ورد في الأشباه والنظائر 98/3.

2- إذا وقعت النكرة بعد إذا الفجائية مثل: (خرجتُ فإذا مطرٌ منهمرٌ). وهذا بناء على أن (إذا) حرف يفيد المفاجأة وليست ظرف زمان ولا ظرف مكان.

3- إذا وقعت النكرة بعد (لولا) مثل:

لَولاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلَّ ذِي مِقَـةٍ * لَمَا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعْنِ[1]

للظَّعْـــــــــــــــنِ[1]

4- إذا وقعت النكرة بعد لام الابتداء مثل: (لرجلٌ حاضرٌ).

5- إذا وقع النكرة في جواب سؤال مثل: منْ عندك؟ الجواب: رجل فالتقدير: رجل عندي ورجل مبتدأ وهو نكرة سوّغ الابتداء بها وقوعها في جواب.

6- إذا وقعت النكرة بعد (كم) الخبرية مثل قول الشاعر:

كَـمْ عَمــةٌ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وخَالــةٌ * فَدْعَاءُ من حَلَبْتْ عَلـيَّ عِشَارَها[2]

عِشَـــــــــــــــارَها[2]

حيث وقعت (عمّة) مبتدأ مع كونها نكرة لوقوعها بعد (كم) الخبرية.

7- إذا وقعت النكرة مبهمة مثل قول الشاعر:

أَيَـــا هِنْـــدُ لاَ تَنْكَحِـــي بُوهـــةً * عَليـــهِ عَقِيقَتُـــه أَحْسَـــبَا

مُرَسَّـــعَةٌ بـــينَ أرْسَـــاغِهِ * بِـــهِ عَسَـــمٌ يَبْتَغِـــي أَرْنَبَـــا[3]

حيث أتت النكرة (مرسّغة) مبتدأ؛ وصوّغ الابتداء بالنكرة كونها مبهمة.

8- إذا كان الاسم النكرة المبتدأ في معنى الفعل مثل قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [4]، وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [2].

---

(1) قائله مجهول، المقة: الحب، الظعن: الرجل. شرح الأشموني 98/1، والشاهد مجيء النكرة مبتدأ بعد لولا. في قوله: "لولا اصطبار".

(2) البيت للفرزدق يهجو جرير، الفدعاء: هي المرأة التي اعوجَّت أصابعها من كثرة الحلب، العشار: جمع عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر. ينظر لسان العرب، باب الفاء، ص 246، وباب العين. انظر خزانة الأدب 458/6، 489.

(3) البيت لامرئ القيس، وهند أخته ورد في ديوانه، ص 128.

(4) سورة الصافات، الآية 109.

والنكرة في الآيات السابقة يراد بها الدعاء، وقد يراد بها التعجب مثل: ما أحسن زيداً.

وقد أنهى المتأخرون ذلك إلى نيف وأربعين موضعاً ولكن بشرط الإفادة فإن أفادت النكرة جاز الابتداء بها وإن لم تفد فلا منها:

- أن يقصد بها التنويع كقوله:

فَأَقْبَلْـتُ زَحْفَـاً عَلَـى الـرُّكْبَتَينِ * فَثَـوْبٌ لَبِسْـتُ، وثَـوْبٌ أَجُـرُّ[3]

- أن تكون دعاء: نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾[4].

- أن يكون فيها معنى التعجب: نحو: "ما أحسن زيداً".

- أن تكون خلفاً من موصوف نحو: "مؤمنٌ خيرٌ من كافرٍ".

- أن تكون مصغّرة نحو: "رحيلٌ عندنا" ونحو قوله:

أُمَيْمَـةُ لا يُخْـزِي نَثَاهَـا حَلِيلَهَـا * إِذَا ذُكِرَ النِّسْوَانُ عَفَّتْ وجَلَّتِ[5]

وفي الابتداء بالنكرة ومسوّغاته يقول ابن مالك:

ولا يَجُـوزُ الابْتِـدَاُء بِـالنَّكِرَةِ * مَـا لَـمْ تُفِـدْ كَعِنْـدَ زَيْـدٍ نَمِـرَةَ

وهَـلْ فَتـىً فِـيْكُم فمـا خِـلٌّ لَنَـا * ورَجُـلٌ مِـنْ الكِـرَامِ عِنْـدَنَا

وَرَغْبَـةٌ فِـي الخَيْـرِ خَيْـرٌ، وَعَمَـلُ * بِرٍّ يزينُ، ولـيقس مَا لَمْ يَقَل[6]

---

(1) سورة الرعد، الآية 24

(2) سورة المطففين، الآية 1.

(3) قائله امرؤ القيس.

(4) سورة الصافات، الآية 130.

(5) قائله الشنفرى، الديوان، ص 36.

(6) شرح ابن عقيل 202/1- 212، مرجع سابق.

المبحث الثالث

الخبر وأحكامه

تعريفـه:

الخبر هو الذي يتم به مع المبتدأ جملة مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، وهو حكم على المبتدأ. يقول ابن يعيش: "اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أنّ به يقع التصديق والتكذيب..." وزاد الشيخ خالد عبد الله بقوله: "هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله: أو وصف رافع لمكتفي به فخرج بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك: قام زيد فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل (هيهات العقيق)، وخرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو: الزيدان من قولك: أقائمٌ الزيدان فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبراً بل فاعلاً سدّ مسد الخبر[1].

نجد أن العلاَّمة خالد بن عبد الله[2] أوضح توضيحاً كاملاً للخبر[3] بخلاف قول ابن مالك:

والخَبَـرُ: الجَـزْءُ المُـتِم الفَائِـدَةَ * كَـاللهُ بَـرٌّ والأَيَـادِي شَـاهِدَة

فنجده عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره.

أنواع الخبر:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 87/1.

(2) هو الشيخ الإمام العالم خالد بن عبد الله الأزهري، ولد بجرجة من الصعيد سنة 838، توفي بالقاهرة، 905هـ، من تصانيفه: المقدمة الأزهرية في علم العربية، شرح البردة. ينظر معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط/1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1414هـ- 1993م، ج/1، ص668

(3) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، بيروت، دار الفكر، 159/1- 160.

أنواع الخبر ثلاثة:

أولاً: الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة، ولا شبه جملة فيشمل المثنى والمجموع سواء أكان جامداً أو مشتقاً. فإن كان جامداً فذكر المصنّف أنه يكون فارغاً من الضمير نحو: (زيدٌ أخوك)[1] أو (الجنديُّ أسدٌ)[2] وذهب الكسائي[3] والرماني[4] وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير وحجتهم في ذلك أنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة[5] والتقدير عندهم: "زيد أخوك هو".

أما البصريون فقالوا: إمّا أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تضمن معناه نحو: "زيدٌ أسدٌ" أي شجاع تحمّل معنى الضمير، وإن لم يتضمّن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّل.

وأما إن كان مشتقاً وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كقائم فإنه دال على معنى قام فإذا أخبر به عن مبتدأ فيتحمل ضميره نحو "زيدٌ قائمٌ" وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

*** وإن يُشْتَقُّ فَهُو ذو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ ***

نحو: زيدٌ قائمٌ والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة، والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ والألف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون إلا أن رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم أبوه أو رفع الضمير البارز نحو زيدٌ قائمٌ أنت إليه فإنه لا يتحمل ضمير

---

(1) ابن عقيل 193/1.

(2) محمد حماسة، الجملة الاسمية، ص 51.

(3) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عالم أهل الكوفة، وإمامهم وقدوتهم في العربية، توفى سنة 589.

(4) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرماني، كان من أهل المعرفة، متفنناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن واللغة والكلام على مذهب المعتزلن، له تصانيف مشهورة، توفى سنة 384هـ.

(5) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحوي، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيى عبد الحميد، بيروت، د. ط، 1407هـ- 1978م، ص 438.

المبتدأ؛ لأنه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمّل وينفصل إذا جرى الوصف الواقع خبراً عن مبتدأ غير من هو له في المعنى سواء ألبس الحال نحو: (غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لأنه هو الضارب للغلام وذلك إذا كانت الهاء المفعولة للغلام لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظ لأنه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعاً لها اللبس فإن كان الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظاً ومعنى واستغنى عن إبراز الضمير أم لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التأنيث في ضاربته خارجة تدل على أنّ الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أنّ البصري التزم الإبراز مطلقاً طرداً للباب[1] وجرى على ذلك ابن مالك فقال:

وأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقَـــاً حَيْـــثُ تَـــلاَ * مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصِّـلاَ

ثانياً: خبر الجملة:

يقع الخبر جملة اسمية أو فعلية وتكون في محل رفع على النحو التالي:

1- الخبر نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج جملة الخبر إلى رابط يربطها بالمبتد، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وإن تكن إيّاه معنى اكتفى بها نحو قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: "أفضلُ ما قَدَّمْتُهُ أنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لا إِلَـهَ إلاَّ الله"[2] فجملة (لا إله إلا الله) في محل رفع خبر عن المبتدأ (أفضلُ)، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى، ومنه قول الناظم: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)[3] فنطقي مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول، وليس في

---

(1) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 161– 162، مرجع سابق.

(2) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب القرآن، ص 15، والترمذي في سننه، 45 كتاب الدعوات، 122، باب دعاء يوم عرفة، 572/5، حديث رقم 3585.

(3) ابن عقيل 152/1.

جملة الخبر رابط يربطها بالمبتدأ لأن قولك (الله حسبي) هو نفس معنى نطقي؛ لأن المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج إلى رابط.

2- الخبر ليس نفس المبتدأ في المعنى: وفي هذه الحالة تحتاج جملة الخبر إلى رابط يربطها بالمبتدأ، وأنواع الروابط هي:

أما ضمير المبتدأ حال كون الضمير مذكوراً وهو الأصل نحو: (زيدٌ قام أبوه)، فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء، أو مقدّراً، وهو إمّا مجرور أو منصوب فالأول نحو (السمنُ منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أوّل، ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف أي (منوان منه) وبدرهم خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة. والثاني أي النصب نحو قراءة ابن عامر ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [1] برفع كل فكل مبتدأ. وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير المقدّر المنصوب بوعد على أنه مفعول الأول أي (وعده) الله، أو أن يكون الرابط إشارة إلى المبتدأ نحو (ولباس التقوى ذلك خير) ففي هذه الآية نجد أن الخبر جملة (ذلك خيرٌ) وهي جملة اسمية في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول (لباس التقوى) والرابط في هذه الجملة هي أن جملة الخبر مشتملة على اسم إشارة مشار به إلى المبتدأ الأول فـ (ذلك) أي لباس التقوى ويكون الرابط إعادة المبتدأ بمعناه كما قال الأخفش أو غيرهما أي غير الضمير والإشارة[2] نحو: أبو بكر نعم الرجلُ. وأبو جهل بئس الرجل، ففي هذين المثالين جاء الخبر جملة فعلية والرابط فيها هو أنها تشتمل على عموم يدخل تحته المبتدأ، فأبو بكر واحد من جنس الرجل المذكور في جملة الخبر، فكأنَّ المبتدأ أعيد بمعناه وهذا نوع من الربط بين المبتدأ وخبره إذا كان جملة[3].

---

(1) سورة الحديد، الآية 10.

(2) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح اتصريح على التوضيح، ص 165.

(3) محمد حماسة، بناء الجملة الاسمية، ص 56.

أو تكرار المبتدأ ومعناه نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ* مَا الْحَاقَّةُ﴾[1].

فالحاقة الأولى مبتدأ، وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقةُ الثانية خبر ما الاستفهامية و (ما) وخبرها خبر الحاقة الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه.

نستطيع بعد هذا العرض أن نجمل حكم الخبر الواقع جملة بأنه إذا كان نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج جملته إلى رابط، وإذا كان غير المبتدأ في المعنى فلا بد من اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط يكون باشتمال جملة الخبر على واحد مما يأتي:

1- ضمير بارز أو مستتر يعود على المبتدأ.
2- إشارة إلى المبتدأ.
3- إعادة المبتدأ بمعناه.
4- إعادة المبتدأ بلفظه.

يقول ابن هشام: "لو عريت الجملة مما ذكرنا لم يقع خبراً، فلو قلت "زيداً قام عمرو" اختلت لثبوت الأجنبية بينهما من كل وجه حتى تقول: عند أو في داره ونحو ذلك[2].

وقد يقع الخبر جملة طلبية ومنعها ابن الأنباري، وبعض الكوفيين[3]، واحتج ابن الأنباري بأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وما احتج به رُدَّ بالآتي:

1- بأنّ الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ بل هو ما يقابل الإنشاء، وأنت ترى أنّ المفرد يقع خبراً إجماعاً مع كونه غير محتمل للصدق والكذب لأنّ احتمال ذلك إنما هو من خصائص الكلام لا الكلمة الواحدة على أن من الممكن أن يكون (أكرمه) من قولك: (زيدٌ أكرِمُهُ) مؤولاً بما يحتمل الصدق والكذب، فكأنك قلت: زيدٌ مطلوب

---

(1) سورة الحاقة، الآيتان 1-2.

(2) ابن هشام عبد الله بن يوسف، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، عمان، دار البازوري العلمية، د. ت، /372.

(3) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، بيروت.

إكرامه، أو مستحق لأن يطلب إكرامه. وليست خبرية الجملة عن المبتدأ باعتبار نفس معناه الذي هو طلب الإكرام لأن هذا الطلب قائم بالطالب والمنشئ لا المبتدأ، بل الخبرية واردة باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ؛ فكأنك قلت المبتدأ مطلوب فيه كذا وكذا. ولا ريب أن هذا الاعتبار الثاني إخباري لا إنشائي[1].

2- اتفق النحويون جميعاً على جواز الرفع في نحو (زيدٌ أضربْهُ، وزيدٌ لا تضربْهُ)، فزيدٌ في هذين المثالين يتعيّن أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر وهي إنشائية طلبية[2].

3- كذلك رُدّ بالسماع ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ* مَا الْحَاقَّةُ﴾[4] و ﴿الْقَارِعَةُ* مَا الْقَارِعَةُ﴾[5]. إذ وقعت جمل الدعاء والاستفهام أخباراً[6].

4- جملة القسم: ومنعها ثعلب[7]، وأجازها الجمهور نحو: "زيد أقسم بالله لأضربنه"[8].

ويشترط في الجمل التي تقع خبراً ثلاثة شروط:

1- أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

2- ألاّ تكون ندائية.

---

(1) عبد السلام محمد هرون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، القاهرة، مؤسسة الخانجي، 1959م، ص 29.

(2) أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب على لسان العرب، ط/2، القاهرة، مصطفى أحمد النحاس، 1984م، ص 49.

(3) سورة ص، الآية 60.

(4) سورة الحاقة، الآيتان 1-2.

(5) سورة القارعة، الآيتان 1-2.

(6) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 29.

(7) هو أحمد بن يحيى بن سيّار أبو العباس النحوي الشيباني، له مصنفات في النحو واللغة أشهرها كتاب (الفصيح)، توفى سنة 291هـ.

(8) الكافية بشرح الرضي، دار الكتب العلمية 91/1، ارتشاف الضرب 49/2.

3- ألاّ تُصدّر بلكن، وبل، وحتى[1].

ثالثاً: الخبر شبه الجملة:

وشبه الجملة يُقصد به أمران: أولهما الجار والمجرور مثل نحو قوله: "الحمد لله" وقوله صلى الله عليه وسلم: "البركةُ في البكور" وثانيهما الظرف نحو قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [2] والجنة تحت أقدام الأمهات ونحو: (الحقُّ فوق القوة)[3].

وشرطهما أن يكونا تامين كما مُثِّل فلا يجوز زيد مكاناً ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوباً ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور، أي المتعلق المحذوف، ففي قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ [4] يكون المتعلق المحذوف تقديره: تقديره: سيماهم (كائنة) في وجوههم أو سيماهم (مستقرة) في وجوههم، وذلك على رأي جمهور البصريين وحجتهم أنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، أما الأخفش والفارسي والزمخشري التقدير عندهم (كان أو استقر) وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والأصل في العامل أن يكون فعلاً، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح.

وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف[5] إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقالا الناصب لهما المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك، وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، وإنّي أرجّح الرأي الأخير.

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور -إذا وقعا خبراً- كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة، نحو: مررت برجل عندك، أو في الدار أو حالاً نحو: "مررتُ بزيدٍ عندك، أو في الدارِ" أو صلة نحو: "جاء الذي عندك أو في

---

(1) أبو القاسم عبد الواحد علي الأسدي، شرح اللمع 36/1.

(2) سورة الأنفال، الآية 42.

(3) محمد حماسة، بناء الجملة الاسمية، ينظر أيضاً الكافية بشرح الرضي، وينظر شرح ابن عقيل 210/1- 211، 54/2.

(4) سورة الفتح، الآية 29.

(5) هو علي بن محمد بن علي الحضرمي "ابن خروف"، إمام في النحو، شرح كتاب سيبويه. إشارة التعيين، ص 238.

الدار" لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير "جاء الذي استقر عندك أو في الدار" وأمّا الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدّم.

وإليك إعراب الجملتين التاليتين:

1- الحمدُ للهِ:

الحمدُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

لله: جار ومجرور متعلّق بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ.

2- الجنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الأُمَّهاتِ:

الجنّة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

تحت: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو متعلق بمحذوف خبر وهو مناف.

أقدام: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف.

والأمهات: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وللإخبار بالظرف حكم خاص، وذلك أن الظرف إمّا أن يكون ظرف مكان مثل: عند، أمام، وراء... الخ. أو ظرف زمان مثل اليوم، الليلة، غداً... الخ.

ويخبر بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني، فالأول ما يدلّ على ما يشغل حيزاً ويسمى أيضاً اسم الجثة، فتقول: زيدٌ خلفك[1]، والخيرُ أمامك[2] ومحمد عندك والثاني ما يعبّر به عن فكرة ذهنية ليس لها حيز، وليس لها جسم، مثل: الحق، العدل، القوة، فيمكن القول: الحق فوق القوة، العدل أمام القُضاة.

وظرف الزمان لا يخبر به إلا عن أسماء المعاني إذا كان الحدث غير مستمر نحو (الصومُ اليوم، والسفر غداً) فإن كان الحدث مستمراً امتنع الإخبار به عنه فلا يقال: طَلَعَ الشمسُ يومَ الجُمْعَةِ لعدم الفائدة، ولا يخبر بالزمان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيدٌ اليوم، والفرق أنّ الأحداث أفعالٌ وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى

---

(1) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ص167.

(2) محمد حماسة، ص 62.

جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها فإن حصلت الفائدة جاز الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات، وتحصل الفائدة كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً إما بالإضافة نحو (نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام، وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف إليه، وإما بالوصف نحو: (نحن في زمان طيب)، وإما نحو (اليومَ خمرٌ، والليلةَ الهلال) بنصب اليومَ والليلةَ، فالتأويل فيها واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسي: (الأصلُ) اليوم شرب خمر، والليلةَ رؤية الهلال، فالإخبار عن اسم المعنى لا عن اسم الذات، والتفضيل بين حصول الفائدة وعدمهما هو اختيار ابن الطراوة[1]، وجماعة وافقهم الناظم فقال:

ولاَ يكُونُ اسمُ زَمانٍ خَبَراً * عَنْ جُثَّةٍ وإنْ يفد فَأَخْبِرَا

روابط جملة الخبر بالمبتدأ:

الجملة التي تقع خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأنها في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام تعيّن أن يكون فيها رابط يربطها بالجزء الآخر[2].

والجملة إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أولاً، فإن كانت هي المبتدأ لم تحتج إلى الضمير نحو: "قولي لا إله إلا الله"، و "نطقي الله حسبي"؛ لأن قولك "الله حسبي" هو معنى "نطقي" وكذلك "قولي لا إله إلا الله"[3] فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى احتاجت إلى رابط، والروابط هي:

1- إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: "زيدٌ قام أبوه". وقد يكون الضمير محذوفاً قياساً أو سماعاً. فالقياس في موضع، وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن، والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول نحو (السمن منوان بدرهم) أي منوان منه.

---

(1) خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح على التوضيح، ص 167-168.

(2) الكافية بشرح الرضي 91/1.

(3) شرح ابن عقيل 204/1.

والسماع في غير ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [1] والتقدير: إنّ ذلك الصبر منه؛ أي من الصبر، وإنما حذف لقوة الدلالة عليه.

2- أو الإشارة إلى المبتدأ كقوله: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [2] في قراءة من رفع اللباس.

3- أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التضخيم كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾[3] وقد تستعمل في غيرهما، نحو (زيدٌ ما زيدٌ).

4- أو عموم يدخل تحته المبتدأ. نحو: "زيدٌ نعم الرجل"[4].

5- عطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية من الضمير هي خبر المبتدأ، نحو: (زيد جاءت هند فضربها)، ففي ضربها ضمير الفاعل عائد على المبتدأ[5].

6- إعادة المبتدأ بمعناه، نحو (زيد جاءني أبو عبد الله) إذا كان كُنية له.

7- العطف بالواو عند ابن هشام وحده، نحو (زيد قامت هند وأكرمها).

8- شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: (زيدٌ يقوم عمرو إن قام).

9- (ال) النائبة عن الضمير في قول طائفة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾[6].

---

(1) سورة الشورى، الآية 43.

(2) سورة الأعراف، الآية 26.

(3) سورة الحاقة، الآية 1-2.

(4) ينظر أوضح المسالك 139/1- 140، شرح ابن عقيل 204/1.

(5) علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، ارتشاف الضرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، بغداد، د. ت، 1971م، 83/1.

(6) سورة النازعات، الآية 41.

10- كما اعتبروا كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى من الروابط[1].

دخول الفاء على الخبر:

تدخل الفاء لتقوية الربط بين المبتدأ والخبر، فتدخل على الخبر، وذلك على ضربين واجب وجائز.

فتدخل الفاء وجوباً على الخبر في حالة واحدة هي إذا وقع المبتدأ بعد (أمّا) وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد، ويجب الإتيان بالفاء في خبره لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئاً بشيء، وتعلّق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله ومن ذلك: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [2].

وقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [4].

وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ﴾[5] ودخول الفاء على الخبر هنا واجب، لذلك حكم النحاة على ما ورد بدونها في القرآن الكريم بأنه مؤول على تقدير قول محذوف كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [6].

حيث يرى جمهور النحويين أن التقدير هو: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم فحذف القول استغناء عنه بالمقول وحذفت معه الفاء وما ورد بدونها في هذا التركيب في الشعر فإنه يعد لدى النحاة ضرورة مثل قول الشاعر:

فَأَمَّـــا القِتَـــالُ لاَ قِتَـــالَ لَـــدَيْكُمو * ولكنَّ سَيْرَاً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ[7]

---

(1) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو 65/2.

(2) سورة فصلت، الآية 17.

(3) سورة الكهف، الآية 79.

(4) سورة الكهف، الآية 80.

(5) سورة الكهف، الآية 82.

(6) سورة آل عمران، الآية 106.

(7) قائله: الحارث بن خالد بن العاص. الديوان، ص 45. والشاهد فيه حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ.

وأمّا دخول الفاء جوازاً على الخبر فإن ذلك يكون بثلاثة شروط:

أولهما: إذا كان المبتدأ غير منسوخ بأية أداة ناسخة إلاّ إذا كان الناسخ هو إنّ أو أنّ أو لكنّ.

ثانيهما: إذا كان المبتدأ متقدماً على الخبر.

ثالثهما: إذا كان المبتدأ فيه معنى الشرط، ويتحقق ذلك إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صلته فعل ليس معه حرف شرط مثل:

- الذي يتفوّق فله جائزة.
- ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [1] أو كان موصولاً صلته ظرف أو جار ومجرور مثل: الذي معك فهو لك. أو الذي في بيتك فهو ضيفُك. ومثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ .

أو كان اسماً نكرة منعوتاً بفعل لا شرط فيه، أو بظرف أو جار ومجرور مثل:

- طالبٌ يجتهدُ فله النجاحُ.
- فَقِيرٌ يَسْأَلُنِي فَلَهُ صَدَقَةٌ.

أو اسماً موصوفاً بالموصول السابق[2]مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [3].

أو كان وصفاً (اسم فاعل أو اسم مفعول) معرّفاً بالألف واللام مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا﴾ [4].

وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [5].

---

(1) سورة البقرة، الآية 274.

(2) الكافية بشرح الرضي، دار الكتب العلمية، 102/1– 103، مرجع سابق، وينظر أيضاً همع الهوامع 55/2، مرجع سابق.

(3) سورة الجمعة، الآية 8.

(4) سورة المائدة، الآية 38.

(5) سورة النور، الآية 2.

ومما ورد في الشعر من المبتدأ المنسوخ بـ (لكنّ) ودخلت الفاء في خبرها قول الشاعر[1]:

بِكُـلِّ دَاهِيــةٍ أَلْقَــى العَـدَاءَ وَقَـدْ * يَظُـنُّ أَنِّـي فِـي مَكْـرِي بِهِـم فَـزِعُ

كَـلاَّ، ولَكِـنّ مَـا أُبْدِيـهِ مِـن فَـرقٍ * فَكَـي يغُرُّوا فَيُغْرِيهمُ بِـي الطَّمَـعُ

وقول الأخر:

فَــوَ اللهِ مَــا فَــارَقْتُكُم قَالِيَــاً لَكُــم * ولكِن مَا يُقْضَى فَسَوفَ يَكُونُ

ومما ورد منسوخاً بأنّ وإنّ، أو اقترن الخبر فيه بالفاء قول القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [2].

وقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ﴾ [3].

فدخول الفاء في كل هذه الأمثة ونظائرها جائزٌ لا واجب وقد ورد التركيب القرآني بها كما سبقت، وبدونها في مواضع كثيرة مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاء الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [4].

الإخبار بالظرف عن اسم الذات واسم المعنى:

الظرف نوعان؛ ظرف زمان وظرف مكان، والمبتدأ أيضاً ضربان؛ جُثّة، وحدث فالجثّة ما كان شخصاً مرئياً، والحدث ما كان معنىً نحو المصادر مثل العلم، والقدرة[5] فظرف المكان يصلح للإخبار عن الجثة، نحو: "زيدٌ عندك".

أمّا ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بفي، نحو: القتالُ يومَ الجُمْعَةِ ولا يقع خبراً عن الجثَّة إلا إذا أفاد نحو: (الليلة الهلال) و (اليوم خمر، والورود في أيّار)، والأصل الإفادة؛ وذلك لأن الجثث أشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلّها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرت وقلت (زيد اليوم أو عمرو الساعة) لم

---

(1) لم أعثر على قائله. ورد في شرح الأشموني 108/1. والشاهد فيه "فكي" اقترن خبر لكن بالفاء.

(2) سورة آل عمران، الآية 91.

(3) سورة الأنفال، الآية 41.

(4) سورة الحجرات، الآية 4.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل 89/1، مرجع سابق.

تفد المخاطب شيئاً ليس عنده، لأنّ التقدير (زيد حال، أو مستقر في اليوم)، وذلك معلوم؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمّن واحداً دون واحد[1].

تعدد الخبر:

اختلف النحويون في جواز تعدُّد خبر المبتدأ الواحد بغير عطف نحو (زيدٌ قائم ضاحكٌ) فذهب قوم إلى جواز ذلك سواء أكان الخبران في معنى خبر واحد نحو (هذا حلوٌ حامضٌ مُرّ) أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلاّ إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر[2].

والراجح أنه يجوز تعدُّد الخبر[3]، فكما يجوز أن يكون للمبتدأ أوصاف كثيرة كذلك يجوز تعدد الخبر سواء كان هذا التعدد من جهة اللفظ لا من جهة المعنى نحو (هذا قائمٌ قاعدٌ) على معنى راكع، أم كان خلاف ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[4].

وفي الحالة الثانية يجوز عطف أحد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، نحو (زيدٌ كريمٌ شجاعٌ، زيدٌ كريمٌ وشجاع)[5].

(1) شرح ابن عقيل 214/1، أوضح المسالك 143/1، مرجع سابق.

(2) شرح ابن عقيل 257/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 99/1، مرجع سابق.

(4) سورة البروج، الآيتان 14، 15.

(5) الكافية بشرح الرضي، 101/1، مرجع سابق.

المبحث الرابع
أحكام تتعلق بالمبتدأ والخبر

من أهم الأحكام التي تتعلّق بالمبتدأ والخبر الآتي:

التطابق، والترتيب، والحذف:

أولاً: التطابق بين المبتدأ والخبر:

وهو ضروري لتناسق التركيب، وتمام الفائدة، وكما أوضحنا أن المبتدأ نوعان: نوع له خبر، ونوع له مرفوع يغني عن الخبر وهو كالآتي:

1- المبتدأ الذي له خبر:

يتطابق المبتدأ والخبر في الأحكام التالية:

1- الحكم الإعرابي:

المبتدأ والخبر أركان أساسية في بناء الجملة، وقد خصت العرب هذه الأركان بموضع الرفع لأصالتها وتقدمها على مكملات المعنى غالباً، ومن هنا تطابق المبتدأ والخبر في حكم الرفع، ويعرب كل منهما بعلامة الرفع الأصلية ظاهرة أو مقدرة، أو بإحدى العلامات الفرعية، وقد يأتي مبنياً في محل رفع نحو (سيبويه إمامُ النحاةِ).

ويتغيّر ضبط المبتدأ من الناحية اللفظية إذا دخل عليه حرف جر زائد أو شبيه بالزائد فمثال الزائد قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [1] ومثال الشبيه بالزائد "رب قادم غريب أفادنا".

وقد يأتي الخبر منصوباً إذا كان من أسماء الزمان. إلا أنهما دائماً في موضع الرفع[2].

---

(1) سورة فاطر، الآية 3.

(2) د. نجاة عبد العظيم الكوفي، بناء الجملة الاسمية بين منطق اللغة والنحو، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978م.

2- التذكير والتأنيث:

يتفق الخبر مع المبتدأ في التذكير والتأنيث إلا في الألفاظ التي يستوي فيها المؤنث والمذكّر ومنها:

أ- الإخبار بالمصدر نحو: (المؤمن براء مما يفعل المفسدون، المؤمنة براء مما يفعل المفسدون).

ب- ما جاء على وزن (فَعُول) بمعنى فاعل نحو: (المؤمن شكورٌ لأنعم الله، والمؤمنة شكور...) ونحو: هذا عجوز، وهذه عجوز.

ج- ما جاء على وزن (فَعِيل) بمعنى مفعول إذا سبقه ما يدل على جنسه نحو: (الجندي جريحٌ، والثكلى جريحٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]. ومذهب النحاة[2] أنّ (رحمة) اكتسبت التذكير من المضاف إليه فجاز حينئذٍ أن يخبر عنها بالمذكّر والمؤنث، بدليل الإخبار بها عن المؤنث المجرّد من الإضافة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [3].

د- وهناك صِيَغ أخرى يستوي فيها المذكّر والمؤنث وهي قليلة منها نحو (مِقوال) على وزن مِفعال في صفة الفصيح، و (معطير) على وزن (مِفْعِيل) لكثير التعطّر وغيرها.

3- الإفراد والتثنية والجمع:

يتفق الخبر مع المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع إلا في بعض مواضع منها:

---

(1) سورة الأعراف، الآية 56.

(2) شرح ابن عقيل 51/2.

(3) سورة الشورى، الآية 17.

أ- أن يكون الخبر أفعل تفضيل مجرّداً من (ال) والإضافة، أو مضافاً إلى نكرة، قال تعالى: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[1]، ﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾[2].

فوقع اسم التفضيل (أكثر) خبراً عن ضمير المتكلم المفرد في الآية الثانية؛ لأنه ملازم للإفراد والتذكير أيضاً في مثل هذه المواضع.

ب- أن يكون الخبر مصدراً نحو: المؤمن براءٌ من الكبائر، المؤمنون براءٌ...

ج- أن يكون المبتدأ وصفاً مشتقاً يستغنى بمرفوعه عن ذكر الخبر[3] نحو:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا * إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[4]

أُقَاطِعُ[4]

4- التعريف والتنكير:

يختلف الخبر عن المبتدأ في هذا الحكم فيكون نكرة والمبتدأ معرفة، وقد يتطابقان تعريفاً وتنكيراً لكن بشروط وأحكام.

فإذا تساوى الخبر مع المبتدأ في التعريف، وجب الفصل بين الركنين بضمير منفصل[5]، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [6] فلولا الضمير (هم) لأُعْرب الفائزون نعتاً للمبتدأ (أصحاب الجنة)، وحاجة المبتدأ إلى خبر أشد من حاجته إلى نعت، ولذا جيء بضمير الفصل ليتعين الوجه الأول دون الثاني.

---

(1) سورة الكهف، الآية 34.

(2) سورة سبأ، الآية 35.

(3) الأشموني علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط/1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م، 191/1.

(4) سبق شرحه ص (41).

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف 706/2.

(6) سورة الحشر، الآية 20.

وقد يستغني عن ضمير الفصل إذا أُمِّن اللبس بين الخبر والنعت ويتحقق ذلك في الحالات التالية:

أ- إذا كان الركن الثاني لفظاً جامداً فيتعين إعرابه خبراً دون أن يلتبس بالنعت؛ لأن النعت مشتق أو مؤول بمشتق نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[1].

ب- أن يكون تعريف الخبر دالاً على الغاية التي ينتهي عندها الوصف فيكتسب اللفظ معنى العموم ويبعد عن شبهة النعت الذي يرادُ به تعريفاً أو تخصيصاً قال تعالى: ﴿وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾ [2].

ج- ويستغني عن ضمير الفصل إذا تضمّنت الجملة معنى التشبيه مثل (كتابي صديقي)، وقولهم: (أبو يوسف أبو حنيفة): فأنت تريد تشبيه الكتاب بالصديق، وتشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، فلا مجال إذن لتوهم الوصف[3].

2- المبتدأ الذي له مرفوع يغني عن الخبر:

وهذا النوع من المبتدأ يختلف عمّا سبقه، ويمكن تلخيص الحالات الإعرابية الخاصة بالمبتدأ الوصف في ثلاث:

الحالة الأولى: التطابق في الإفراد: وفي هذه الحالة أجاز النحاة أن يكون الوصف من المبتدأ الذي له مرفوع يغني عن الخبر وما بعده فاعلاً سدّ مسد الخبر أو يكون الوصف خبراً مقدّماً وما بعده مبتدأ مؤخر كما في "أحاضرٌ القلم" أو "ما مهزومٌ الحق"[4]. ففي المثال الأول يجوز أن تكون كلمة (حاضر)

---

(1) سورة فصلت، الآية 30.

(2) سورة آل عمران، الآية 139.

(3) ينظر محمد حماسة، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، مرجع سابق، ص 32-34.

(4) ينظر عباس حسن، النحو الوافي 453/1.

مبتدأ، وكلمة (القلم) فاعل أغنى عن الخبر، ويجوز أن تكون كلمة (حاضر) خبراً مقدماً، والقلم مبتدأ مؤخر.

وفي المثال الثاني يجوز أن تكون كلمة (مهزوم) مبتدأ، و (الحق) نائب فاعل أغنى عن الخبر، كما يجوز أن تكون كلمة "مهزوم" خبراً مقدماً مع إعراب (الحق) مبتدأ مؤخر.

الحالة الثانية: التطابق في غير الإفراد: ورأي جمهرة النحاة في هذه الحالة أن يعرب الوصف خبراً مقدماً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً نحو: (ما السابحان المحمدان- ما السابحون المحمدون) ولا يكون الوصف من المبتدأ حينئذٍ فاعلاً به، أو الوصف عاملاً له، وعامل الفاعل لا يثنى ولا يجمع في اللغة الفصحى، من أجل ذلك يتعين هنا أن يكون الوصف خبراً مقدّماً.

الحالة الثالثة: عدم التطابق: وإن لم يتطابقا، فإن كان الوصف مفرداً، ومرفوعه مثنى أو جمعاً مثل: (أعالمٌ المحمدان؟ أمحبوبٌ المحمدون؟) صحّ التركيب في هذه الصورة الخالية من المطابقة، ووجب إعراب الوصف مبتدأ، وإعراب مرفوعه فاعلاً[1].

الترتيب بين المبتدأ والخبر:

سارت الجملة الاسمية على الترتيب بين المبتدأ والخبر، إذ كان المبتدأ سابقاً على الخبر دائماً، ولمّا كانت الجملة العربية تتمتع بحرية الترتيب بين ركنيها جاز تقدّم الخبر على المبتدأ ولا سيما إذا دعا غرض بلاغي لذلك. وتنحصر ظاهرة تقديم الخبر في حالات الجواز والوجوب قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقسم يجب فيه تأخير الخبر، وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

أولاً: جواز تأخير الخبر، وهي نفسها جواز تقديم المبتدأ.

---

(1) ينظر عباس حسن، النحو الوافي 227/1، وينظر أيضاً محمد عيد، النحو المصفّى، مكتبة الشباب، القاهرة، د. ط، 1980م، 221- 223.

تأمّل الأمثلة:

الحقُّ واضحٌ   واضحٌ الحقَّ

المجتهدان متفوقان   متفوقان المجتهدان

النور ساطعٌ   ساطعٌ النورُ

فكل خبر يجوز أن يتأخر وهذا هو الأصل، ويجوز أن يتقدم الخبر مفرداً، كان أو جملة أو شبه جملة. ما لم يمنع من ذلك مانع؛ أي إذا أمن اللبس نحو: "قائمٌ زيدٌ" وقائمٌ أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وعندك عمرو[1].

ومنع الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، واحتجوا بأن تقديم خبر المبتدأ عليه في هذه الحالة يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه.

أمّا البصريون فاحتجوا بأن ذلك قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم.

فمن أمثالهم (في بيته يؤتي الحكم)[2] قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[3]

حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف لأجل القرينة المعنوية.

وكلامُ الكوفيين فاسد[4]؛ لأن الخبر وإن كان مقدّماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإن كان متقدماً في اللفظ متأخراً في التقدير فلا اعتبار بهذا في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع (ضرب غلامه زيد) قال تعالى: ﴿

---

(1) شرح ابن عقيل 227/1.

(2) أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، الميداني، مجمع الأمثال، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ط، 1962م، 28/2.

(3) البيت للفرزدق، خزانة الأدب 444/1.

(4) الأنباري عبد الرحمن بن أبي الوفاء، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بيروت، ط/1، دار الكتب العلمية، 1998، ص 48-49.

﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [1] فالهاء عائدة إلى موسى، وإن كان متأخراً لفظاً، لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في نيّة التأخير[2].

ثانياً: وجوب تقديم الخبر، وهي نفسها وجوب تأخير المبتدأ: هناك أربع حالات يجب في كل منها أن يتقدم الخبر، ويتأخر المبتدأ.

أ- أن يكون الخبر اسم استفهام مثل (أين محمد) فأين خبر مقدم، ومحمد مبتدأ مؤخر، وأسماء الاستفهام في العربية لها الصدارة- أو مضافاً إليها نحو في أيّ يومٍ سفرك؟ والاسم المضاف إلى اسم الاستفهام له خصائص اسم الاستفهام لذلك وجب تقديم الخبر.

ب- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للابتداء بها إلا تقديم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور مختصان نحو: (عندنا ضيوف) وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [3] فلا يجوز (ضيوف عندك) ولا غشاوة على أبصارهم؛ لأن تأخير الخبر يلتبس فيه الخبر بالصفة وتصبح النكرة مبتدأ بلا مسوغ، وقد أجمع النحاة والعرب على منع ذلك[4].

ج- أن يشتمل المبتدأ المتأخر على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: (في الكلية طلابها)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[5].

د- أن يكون المبتدأ محصوراً بإنّما أو بما وإلاّ نحو "إنما نافع العمل" و "ما نافع إلا العمل"[6].

هـ- أن يكون كم الخبرية أو مضافاً إليها نحو: (كم درهماً مالك، وصاحب كم غلاب أنت).

---

(1) سورة طه، الآية 67.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، 71/1، مرجع سابق، محمد حماسة، بناء الجملة الاسمية.

(3) سورة البقرة، الآية 7.

(4) ابن عقيل 240/1.

(5) سورة محمد، الآية 24.

(6) محمد حماسة، بناء الجملة الاسمية، ص 36.

و- أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو: (ثم زيدٌ وهنا عمرو).

ز- أن يستعمل في مثل؛ لأن الأمثال لا تغير كقولهم: "في كل واد بنو سعد".

ح- أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: "لله درُّك".

ط- أن يكون الخبر مسنداً دون أمّا إلى أنّ المفتوحة المشدّدة وصلتها نحو قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾[1] إذ لو أقر لالتبس بالمكسورة[2]. فإن ولي أما جاز التأخير اتفاقاً كما في قوله[3]:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ * يَوْمَ النَّوَى فَلِوجدٌ كَادَ يَبْرِينِي

حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ وتقدم على خبره وهو الجار والمجرور وذلك لأمن اللّبس بين أنّ وإنّ.

ثالثاً: وجوب تأخير الخبر، وهذه الحالة نفسها هي حالة وجوب تقديم المبتدأ وهناك سبع حالات يجب فيها أن يتأخر الخبر ويتقدم المبتدأ أي يجب أن يلزما الوضع الأصلي لهما وهي:

1- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة، بحيث يصح أن يكون كل منهما مبتدأ، نحو (محمدٌ أخوك) ففي مثل هذه الحالة تساوى فيها الطرفان (المبتدأ والخبر) في التعريف وليس هناك ما يبين أحدهما من الآخر يجب أن يكون المتقدم هو المبتدأ والمتأخر هو الخبر، أما إذا تساوى الطرفان في التعريف وكانت هناك قرينة تبيّن المبتدأ من الخبر، جاز أن يتقدم الخبر أو يتأخر مثل "أبو يوسف أبو حنيفة" لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف[4] وكذلك قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

---

(1) سورة يس، الآية 41.

(2) السيوطي، همع الهوامع 34/2- 36.

(3) قائله مجهول، ورد في أوضح المسالك 213/1، وشرح التصريح على التوضيح 175/1.

(4) أوضح المسالك 145/1.

فالواضح أن الحكم هنا على بني الأبناء بأنهم مثل أبنائنا تماماً وليس العكس. وإذا تساوى المبتدأ مع الخبر في التنكير فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على حالة استوائهما في التعريف، يجب أن يكون المتقدم هو المبتدأ والمتأخر هو الخبر نحو (أفضل منك أفضل من عمرو).

2- أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (1) و "الحقُّ ظَهَر".

3- أن يكون الخبر محصوراً بإنما نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾(2) أو بإلاّ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ (3).

4- أن يكون خبراً لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء (وهي تفيد التأكيد) ولا بد أن تكون في صدر الكلام نحو: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾(4).

5- أن يكون المبتدأ اسماً له الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام نحو: ﴿مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ، وأسماء الشرط نحو "من يجتهد يتفوق"(5) أو "من يقم أقم معه"(6) وما التعجبية نحو "ما أجمل الوفاء"(7). وكم الخبرية نحو "كم صديق راقني منه خُلْقُهُ".

6- أن يكون خبراً لمبتدأ هو ضمير الشأن للزوم تصدره نحو: "هو زيدٌ منطلق" أو شبهه نحو "كلامي زيدٌ منطلق"(8).

---

(1) سورة البقرة، الآية 15.

(2) سورة هود، الآية 12.

(3) سورة آل عمران، الآية 144.

(4) سورة الضحى، الآية 4.

(5) محمد حماسة، ص77.

(6) ابن عقيل 232/1.

(7) أوضح المسالك 145/1- 148.

(8) ارتشاف الضرب 42/2.

7- يجب تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: "الذي يأتيني فله درهم" نظراً إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب وأيضاً لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق أداته صدر الكلام"[1].

الحذف في جملة المبتدأ والخبر:

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل جوازاً أو وجوباً، فمثال حذف الخبر جوازاً أن يقال: "من معك؟" فتقول: محمد. التقدير "معي محمد". وكقول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ[2]

التقدير: "نحن بما عندنا راضون".

ومثال حذف المبتدأ جوازاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ* فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[3]

التقدير: هي فك رقبة وأن يقال: "كيف زيد؟" فتقول: "صحيح" أي "هو صحيح".

وقد يحذف الجزءان "المبتدأ والخبر" للدلالة عليهما إذا حلّ محل المفرد كقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [4] أي "فعدتهن ثلاثة أشهر" فحذف المبتدأ والخبر وهو: "فعدتهن ثلاثة ثلاثة أشهر" لدلالة ما قبله عليه.

وجوب حذف الخبر:

أولاً: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد "لولا" الامتناعية الشرطية في الغالب كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [5] أي لولا دفع الله الناس موجود. ونحو: "لولا زيد لآتيتك" التقدير "لولا زيد موجود لأتيتك" وقول الشاعر:

لَوْلاَ أَبُوك وَلولاَ قَبْلَهُ عَمَرٌ * أَلْقَتْ إِليكَ مَعَدٌّ بِالمَقالِيدِ[6]

(1) الكافية بشرح الرضي، 97/1.

(2) البيت لابن هشام اللخمي، وقيل لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه، ص 239.

(3) سورة البلد، الآيتان 12-13.

(4) سورة الطلاق، الآية 4.

(5) سورة البقرة، الآية 251.

(6) البيت لأبي العطاء السندي، "الأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، بولاق"، 84/16.

فـ "عمر" مبتدأ وقبله خبر.

وقد اختلف النحاة اختلافاً كثيراً حول "لولا" فذهب ابن الطراوة[(1)] إلى أنّ جواب لولا هو الخبر، وذهب الرماني وابن الشجري[(2)] إلى التفصيل فقالوا: إن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه، أو مقيداً ودلّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه، أو لم يدل وجب إثباته، وجعل منه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَوْلاَ قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبُنَيتِ الكَعْبَةُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ"[(3)] وجعل منه قول أبي العلاء المعري[(4)]:

يُـذيبُ الرُّعْـبُ مِنْــهُ كُـلَّ عَضْـبٍ * فَلَــوْلاَ الغِمْــدُ يُمْسِــكُهُ لَسَــالاَ

واختار ابن مالك هذا المذهب.

وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوباً ولا يكون إلاّ كوناً مطلقاً، وإذا أريد الكون المقيّد جُعل مبتدأ فنقول: "لولا مسالمة زيدٍ إيّانا ما سلم" أي موجودة وأما الحديث فمرويّ بالمعنى، وأما بيت المعري فهو لحن[(5)].

وإني أرى رأي الرماني وابن الشجري أقرب للصواب لاستعماله في اللغة.

ثانياً: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين غالباً نحو: "لعمرك لأفعلن" التقدير: "لعمرك قسمي"، فعمرك مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به[(6)]فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو: "عهد الله لأفعلنّ، وعهد الله عليّ لأفعلن.

---

(1) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين بن الطراوة، أديب من كتاب الرسائل، له شعر. من مؤلفاته: "الترشيح في النحو"، توفى سنة 528، الأعلام 132/3.

(2) هو هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات الشريف، المعروف بابن الشجري، من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب، من مصنفاته: الأمالي، توفى ببغداد سنة 542هـ. الأعلام 74/8.

(3) صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 1401هـ- 1981م، باب (نقض الكعبة وبناؤها)، 88/10، وتفسير اللباب، لابن عادل، ج/1، الباب 63، ص 357.

(4) أوضح المسالك 221/1.

(5) ارتشاف الضرب 31/2، شرح الأشموني 292/2- 299.

(6) ابن مالك، شرح ابن عقيل 224/1.

ثالثاً: أن يقع بعد المبتدأ واوٌ تدل على العطف والمعية نحو: "كل امرئ وعمله" فكل مبتدأ، وقوله (عمله) معطوف على كل، والخبر محذوف والتقدير: كل امرئٍ وعمله مقترنان، ويقدر الخبر بعد واو المعية. للعلم به، وسد العطف مسدّه.

رابعاً: أن يكون المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً وإنما تصلح أن تسد مسده، نحو: "فهمي الدرس مشروحاً" ففهمي مبتدأ، والدرس: معمول له، ومشروحاً حال "سدت مسد الخبر" والخبر محذوف وجوباً، والتقدير "فهمي الدرس إذا كان مشروحاً" فمشروحاً حال من الضمير المستتر في "كان" المفسر بالدرس.

وقول الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ المَولَى حَليفَ رِضًى * وَشَرُّ بُعدِي عنهُ وهُو غَضبانُ[1]

غَضـــــــــبانُ[1]

فحليف حال سدت مسد خبر المبتدأ خير، وهو غضبان جملة حالية سدّت مسد خبر المبتدأ شر.

وجوب حذف المبتدأ:

أولاً: المبتدأ الذي خبره نعت مقطوع في مجال المدح أو الذم أو الترحم مثل: "ذهبتُ إلى الرفيق الأديب" ونحو: "مررتُ بزيدٍ الخبيث" ونحو: "مررتُ بزيدٍ المسكين" فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة ونحوها وجوباً والتقدير هو الأديب، وهو الخبيث، وهو المسكين. فإن كان النعت بغير ذلك نحو: "مررتُ بزيدٍ الخيّاط" جاز إظهاره وإضماره[2].

ثانياً: أن يكون الخبر مخصوص "نِعْمَ" أو "بِئْسَ" نحو: "نعم التلميذُ سعيدٌ" و "بئس الرجلُ عمرو"، فسعيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوباً والتقدير: "هو سعيد" و "هو عمرو" أي الممدوح سعيد، والمذموم "عمرو".

---

(1) البيت قائله مجهول، ينظر همع الهوامع 107/1.

(2) ابن عقيل 238/1.

ثالثاً: أن يكون الخبر صريحاً في القسم مثل "في ذمّتي لأجتهدنّ" ففي ذمتي. خبر لمبتدأ محذوف وجوباً والتقدير: "في ذمتي عهدٌ أو يمين".

رابعاً: أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (1)

التقدير: "صبري صبر جميل"، فصبري مبتدأ وصبر جميل خبره، وقد احتمل الأمرين حذف المبتدأ أو الخبر؛ وذلك أن يكون (صبر) مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى فصبر جميل أجمل، أو فعندي صبرٌ جميل(2).

خامساً: يحذف المبتدأ وجوباً بعد (لا سيما) إذا ارتفع الاسم بعدها نحو: "ولا سيّما زيدٌ" أي ولا سيّ الذي هو زيد.

سادساً: يجب حذفه في المصادر التي انتصبت توكيداً لنفس الجملة إذا رفعت فعلى إضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ (3) أي ذلك صنع الله(4).

رأي المحدثين في حذف المبتدأ والخبر:

اعترض بعض المحدثين على عدم دقّة القدماء في اختيارهم للفظ (حذف) في الحذف الواجب للمبتدأ والخبر؛ لأنه يشعر بأن المحذوف كان موجوداً، ثم حذف بشكل مقصود بعد ذلك، والحقيقة إننا في الواقع لم نذكرها في جميع حالات الحذف الواجب حتى يمكن لنا أن نحذفها(5) ويتفقون في أن الحذف المسلّم به هو الحذف الذي تسمع به ظروف الموقف اللغوي وهو ما سماه القدماء بالحذف الجائز(6).

أما الحذف الواجب فهو غير مقبول، لأنه نتيجة لعوامل خارجة عن طبيعة المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي –الذي انتهجه المحدثون– ما دام لم

---

(1) سورة يوسف، الآية 18.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 95/1.

(3) سورة النمل، الآية 88.

(4) ارتشاف الضرب 29/2.

(5) عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي 158/1، نجاة عبد العظيم الحوفي، وبناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، ص 47.

(6) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم 96/2– 97، عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي 158/1.

يقبل خطة المنهج المعياري –الذي اتبعه القدماء– فليس ملزماً أن يقبل عناصر ومقولات خارجة عن طبيعته[1].

ومن أجل ذلك فهم يرون ضرورة وجود نوع من الجمل العربية الإسنادية ذات الركن الواحد[2] ويطلق أحدهم عليها اسم (الجمل الموجزة)[3].

وقد اعترضوا على حذف المبتدأ وجوباً بالآتي:

1- في النعت المقطوع للمدح، أو الذم، أو الترحم، فإن فكرة المدح أو الذم أو الترحم لم تأتِ من الصيغة المحذوفة ولكنها جاءت من نفس الصيغة المذكورة، وكذلك فإن القطع ليس دائماً إلى الرفع حتى نقدر مبتدأ بل القطع عندهم يكون إلى النصب، على تقدير (أعني) فالعامل –إذن– هو الذي يوجه النص حسبما يريده المتكلم[4].

2- حذفه في نحو "صبرٌ جميل" وأصل الكلام (صبري صبر جميل) فمعنى المثال هو الأمر بالتزام الصبر الجميل، ولكن التقدير هو الإخبار بأن الصبر جميل. فالأمر في ذلك أن أصل التعبير جملة فعلية إنشائية هي الأمر، وبعد إنابة المصدر عن فعله خرج إلى الإخبار وذلك غير مراد مطلقاً، وفيه إخراج للجملة عن الغرض الذي سيقت له[5].

3- مخصوص نعم وبئس. نجد أن إعرابه خضع لتوجيه العامل، فمرة هو مبتدأ مؤخر، ومرة هو خبر لمبتدأ محذوف، ولقد قال شيخ النحاة وإمامهم سيبويه بوجهة النظر الأولى. وهذا هو الرأي الصائب[6]، لأنه لا فرق بين (زيد نعم الرجل) و (نعم الرجل زيد). إن جملة المدح في كلا الأمرين حكمك على المخصوص تقدَّم أو تأخَّر.

---

(1) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم 2/96- 97.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي 1/159.

(3) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص 87.

(4) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم 2/106.

(5) المرجع السابق، 2/111-112.

(6) المرجع نفسه، 2/108.

4- حذف المبتدأ في نص اقسم الصريح نحو: "بذمتي لأزورنّك"، والتقدير: "بذمتي يمين لأزورنك" وهذا التقدير يقتضي أن تتحولا لجملة عن معناها. فبعد أن كان المعنى تأكيد الزيارة بالقسم صار بناءً على هذا التأويل إخبار السامع بما في ذمة المتكلم، وليس هو المقصود من الجملة، وكذلك سيترتب على هذا التقدير أن تكون جملة (لأزورنّك) جملة ثانوية لتوضيح كلمة (يمين) بينما الواقع أنها الجملة الأصلية التي جاء القسم لتوكيدها[1].

كذلك اعترضوا على وجوب حذف الخبر الآتي:

1- حذف الخبر بعد لولا، فالموقف اللغوي في الجمل الاسمية يقتضي مبتدأ مؤخراً، ولكن بعد تضام لولا تغيّر الموقف وأصبحت المهمة الأساسية ربط جملتين بواسطة لولا، فلا خبر محذوف في التركيب لا وجوباً ولا جوازاً. لذلك فالراجح عندهم رأي الكوفيين القائل بأن المرفوع بعد لولا رفعته لولا لنيابتها عن الفعل، مع اختلاف بسيط، وهو أن هذا الاسم مرفوع بلولا كما يرفع بعد (لا، وما، ولات، وإنْ) النافيات، لكنه ليس له مبتدأ له خبر بل هو يحل محل الجملة الشرطية التي قال فيها الكوفيون (لولا يمنع زيد) فلولا ربطت جملة الشرط والجواب، وليس الكلام من قبيل الجملة الاسمية مطلقاً[2].

2- بعد واو المعية، فهم يرون أنه لا لزوم لتقدير الخبر لأن الدلالة عليه حاصلة بواو المعية نفسها[3].

3- إذا كان المبتدأ نصاً في القسم نحو (لعمرك لأزورنّك) التقدير: (لعمرك قسمي لأزورنك) ومقتضى هذا التأويل أن يكون المقسم عليه جملة قائمة بذاتها، والمقسم عليه جملة منفصلة عنها، ويترتب على ذلك وجود إسنادين فالمتكلم لا يريد أن يخبر المخاطب بأنه أقسم بلفظ عمرك، بل

---

(1) دراسات نقدية في النحو العربي 164/1- 165.

(2) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم 114/2.

(3) المرجع نفسه 118/2.

يريد أن يخبره بأنه سيزوره مؤكداً ذلك بالقسم. إذن فليس هناك سوى إسناد واحد عبّر عنه المتكلم بالفعل (أزور) المسند للمتكلم، ولا يستقيم تقدير النحاة مع هذا التفسير السليم[1].

4- يحذف الخبر وجوباً إذا ودت حال تسد مسدّه نحو: "ضربي العبد مسيئاً" والتقدير: "ضربي العبد حاصل إذا وجد مسيئاً" وهذا التأويل لا يصلح لعدم استقامة المعنى، ويسبب ذلك اعتبار كان تامّة، ولو اعتبرت كان ناقصة، لما اضطررنا إلى تفسيرها بالفعل (وجد)، وبهذا يستقيم التأويل حيث يبقى (ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئاً) وتكون (مسيئاً) هنا خبراً لكان[2].

---

(1) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم 118/2.

(2) المرجع السابق 161/1.

تطبيق الفصل الأول في شعر الشنفرى

أولاً: صور المبتدأ والخبر في شعر الشنفرى:

1- المبتدأ معرفة والخبر نكرة:

أ- المبتدأ ضمير والخبر نكرة:

وردت في هذا الفرع الأبيات التالية:

تَخَافُ عَلَيْنَا العَيْلَ إِنْ هِيَ أَكْثَرَتْ * (ونَحْـــنُ جِيَـــاعٌ) أيَّ آل تَأَلَّـــتِ[1]

وإنَّــكَ لَــو تَــدْرِينَ أَنْ رُبَّ مَشْــرَبٍ * مَخُوفٍ كَداءِ البَطْنِ أَو (هُوَ أَخْوَفُ) [2]

أُرَكِّبُهَــا فِــي كُــلِّ أَحْمَــرَ غَــاثِرٍ * [2]

وَأَعْـدِلُ مَنْحُوصَــاً كَــأَنَّ فُصُوصَــهُ * وَأَنْسِجُ لِلوِلْدَانِ (مَا هُو مُقْرِفُ) [3]

وإِلْــفُ هُمُــومٍ مَــا تَــزَالُ تَعُــودُهُ * [3]

وَلَسْـتُ بِمِهْيَـافٍ يُعَشِّــي سَـوَامَهُ * كِعَابٌ دَحَاهَا لاَعِبٌ (فَهِـيَ مُثَّلُ)[4]

(وَهُـنَّ) كَأَذْنَـابِ الحَسِـيلِ (صَـوَادِرٌ) * عِيَاداً كَحُمَّى الرَّبْعِ أَوْ (هِيَ أَثْقَلُ)[5]

أَثْقَـــــــــــــــــــلُ)[5]

مُجَدَّعَــةٌ سُــقْبَانَهَا (وَهــيَ بُهَّــلُ)[6]

وقَــدْ نَهِلَــتْ مِــن الــدِّمَاءِ وعَلَّــتِ[7]

نلاحظ مما سبق أن المبتدأ في هذا الفرع ورد ضميراً لجماعة المتكلمين في البيت الأول في قوله: "ونحن جيا عٌ" وهي في محل نصب حال. وورد في

---

(1) الديوان، ص 37، العيل: الفقر أي آل تألت: أي ساسه سات. ينظر المنجد، باب العين، 538.

(2) الديوان، ص 52.

(3) الديوان، ص 52، الغاثر: الذي يلون الغبار. ينظر المنجد، ص 545، باب الغين، ط/37، بيروت، 1973م.

(4) الديوان، ص 61، أعدل: أتوسّد. منحوصاً: قليل اللحم. المنجد، ص 203.

(5) الديوان، ص 62، حمى الربع: حمى تأخذ المرء يوماً وتدعه يومين.

(6) الديوان، ص 57، المهياف: الذي يبعد بإبله في طلب المرعى على غير علم فيعطشها ويمشي بها. والمهياف: السريع العطش. يعشي: يرعى ليلاً. السوام: جمع سائمة وهي التي ترسل لترعى. ويقصد بالسوام الإبل، المجدعة: السيئة الغذاء. السقب: الذكر من ولد الناقة. البهّل المخلاة المتروكة. ينظر المنجد، ص 881، باب الهاء.

(7) الديوان، ص 38، الحسيل: جمع حسيلة وهي أولاد البقر, المنجد، باب الحاء، ص 133.

البيتين الثاني والثالث ضميراً للغائب في قوله: (هو أخوفُ) وما هو مقرف وورد في الأبيات الثلاثة التي تليها ضميراً للمفردة الغائبة في قوله: (فهي مُثّل) (وهي أثقل). و (هي بهّلُ) وجملة "هي بهّل" في محل نصب حال وورد ضميراً لجماعة الإناث في قوله: "وهنّ... صوادرٌ".

ب- المبتدأ اسم إشارة والخبر نكرة:

ورد في بيت واحد في شعر الشنفرى في قوله:

ومَـا ذَاكَ إلاَّ بَسْـطَةٌ عَـنْ تَفَضُّـلٍ * عَلَيهم وكَانَ الأَفْضَلَ المُتَفَضِّلُ[1]

المُتَفَضِّـــــــــــــــــلُ[1]

نلاحظ أن اسم الإشارة ورد للبعيد (ذا) والخبر نكرة في قوله (وما ذاك إلا بسطة).

ج- المبتدأ معرّف بأل والخبر نكرة:

ورد فيه الآتي:

أَلاَ لَيْـتَ شِـعْرِي (والتَّلَهُّـفُ ضُـلَّةٌ) * بِمَـا ضَـرَبَتْ كُـفَّ الفَتَـاةِ هَجِينَهَـا[2]

فَقَدْ حُمَّتِ الحَاجَاتُ (واللَّيلُ مُقْمِرٌ) * وَشُـدَّتْ لِطِيَّـاتٍ مطَايَـا وأَرْحُـلُ[3]

شَكَا وَشَكَتْ ثُمَّ ارْعَوَى بَعْدُ وارْعَوَتْ * (وللصَّبْرُ) إنْ لَم يَنْفَعِ الشَّكْوُ (أَجْمَلُ)[4]

فَأَيَّمْـتُ نِسْـوَانَاً وأَيْتَمْـتُ آلْـدَةً * وعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ (واللَّيْـلُ أَلْيَـلُ)[4] [5]

فقد ورد الخبرة نكرة وصفاً في البيتين الأول والثاني "التلهف ضلة" و "الليل مقمر". وجملة "الليل مقمر" في محل نصب حال. كما يلاحظ في البيتين الثالث والرابع أن أخبارها أسماء تفضيل "الصبر أجمل" و "الليل أليلُ" والجملة في محل نصب حال.

د- المبتدأ معرّف بالإضافة والخبر نكرة:

ورد في ذلك الآتي:

---

(1) الديوان، ص 56.

(2)الديوان، ص 68.

(3) الديوان، ص 55، الطيّة: الحاجة والوطر. المنجد، ص 476، باب الطاء.

(4) الديوان، ص 60، ارعوى: ترك.

(5) الديوان، ص 63.

وَوَادٍ بُعْيـدِ العُمْـقِ ضَـنْكٍ جُمَاعُـهُ * (بَوَاطِنُهُ للجِنِّ والأُسْدِ مَأْلَفُ) [1]

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلـى الـزَّادِ لَمْ أَكُنْ * بِأَعْجَلِهِمِ إذْ "أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ" [2]

حيث ورد المبتدأ في البيت الأول مضافاً إلى الضمير ها في قوله: "بواطنه... مألف". وفي البيت الثاني مضاف إلى معرفة في قوله: "أجشع القوم أعجل". والجملة في محل جر مضاف إليه لإذ. ومما يلاحظ أنه لم يرد المبتدأ علماً مفرداً ولا اسم موصول في هذا القسم.

2- المبتدأ معرفة والخبر معرفة:

ورد في هذا الفرع الأبيات التالية:

(أَنَا ابْنُ خِيارِ) الحُجْرِ بَيْتاً وَمَنْصِباً * وأُمِّـي ابْنَـةُ الأَحْـرَارِ لَـوْ تَعْرَفِينَـهَا [3]

(فَأَنْــتِ البَعْــلُ) يِوْمئــذٍ فقُــومِي * بِسَـوْطَكِ لاَ أَبَـا لَـكِ فَاضْـرِبِينِي [4]

(هُمُ الرَّهْطُ) لاَ مُسْتَوْدَعُ السِّرِّ ذَائِـعٌ * لَدَيهُم ولا الجَانِي بِمَا جَرَّ يُخْذَلُ [5]

بَعِيْدٌ بِمسِّ الدُّهْنِ (والفَلْيُ عَهَدُهُ) * لَـهُ عَبَسٌ عَافٍ مِن الغِسْلِ مُحْوِلُ [6]

نلاحظ في الأبيات أعلاه أن المبتدأ ورد ضميراً للمتلكم والخبر معرّفاً بالإضافة في قوله: (أنا ابنُ خيار الحُجْر) وورد في البيت نفسه معرفان بالإضافة في قوله: (أُمِّي ابنةُ الأحرار) وورد المبتدأ ضميراً للمخاطب والخبر معرفاً بأل في البيت الثاني في قوله: "فأنت البعل". وفي البيت الثالث ورد المبتدأ ضميراً لجماعة الغائبين والخبر معرفاً بأل في قوله: "هم الرهط" وورد في البيت الرابع المبتدأ معرفاً بأل والخبر معرفاً بالإضافة في قوله: "والفليّ عهده".

---

(1) الديوان، ص 52، الضنك: الضيق. ينظر المنجد، باب الضاد.

(2) الديوان، ص 56.

(3) الديوان، ص 68، الحجر: قبيلة بعينها، يقصد قبيلته الأواس بن الحجر.

(4) الديوان، ص 70.

(5) الديوان، ص 56.

(6) الديوان، ص 64.

ومن الملاحظ في هذا القسم أن الضمير أكثر وروداً من بين المعارف ويليه المعرّف بأل والمعرّف بالإضافة، وما سواها قليل.

3- المبتدأ معرفة والخبر جملة:

أ- المبتدأ معرفة والخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ:

ورد فيها الآتي:

إِذَا (هُـو أَمْسَـى) آبَ قُـرَّةَ عَيْنِــهِ * مَآبَ السَّعِيدِ لَمْ يَسَلْ أَيْنَ ظَلَّتِ(1)

تَخَافُ عَلَينَا العَيْلَ إِنْ (هِي أَكْثَرَتْ) * ظَلَّـــــــــــــتِ(1)

أَلاَ (أُمُّ عَمـرٍو أَجْمَعَتْ) فَاسْتَقَلَّتِ * ونَحْــنُ جِيَــاعٌ أي آلٍ تَأَلَّــتِ(2)

تَبِيـتُ بُعَيـدَ النَّـوْمِ تُهْـدِي غَبُوقَهَـا * وَمَـا وَدَّعَتْ جيرَانَهَـا إِذْ تَوَلَّـتِ(3)

إِذَا (الأَمْعَزُ الصَّوَّانُ لاَقَى) مَنَاسِمِي * لِجَارَاتِهَــا إِذا (الهَدِيَّــةُ قَلَّـتِ)(4)

تَطَــايَرَ مِنْــهُ قَــادِحٌ ومُفَلَّــلُ(5)

فجملة المبتدأ والخبر في الأبيات أعلاه على الترتيب هي: (هو أمسى)، (هي أكثرت)، (أم عمرو أجمعت)، (الهدية قلّت)، (الأمعز لاقى).

ب- المبتدأ معرفة والخبر جملة فعلها مضارع:

يقول الشنفرى في ذلك:

لَعمْرُكَ مَا فِي الأَرْضِ ضِيقٌ عَلَى امْرِئٍ * سَرَى رَاغِبَاً أو رَاهِبَاً (وهُو يَعْقِـلُ)(6)

فَوَلَّيـتُ عَنْهَـا (وهِـي تَكْبُـو) لِعَقْـرِهِ * يُبَاشِرُه مِنْهَـا ذُقُـونٌ وحَوْصَـلُ(7)

حيث ورد المبتدأ في البيت الأول ضميراً للغائب والخبر فعل مضارع (يعقل) وجملة (هو يعقل) في محل نصب حال من الضمير في (سرى) أو حال من

---

(1) الديوان، ص 36.

(2) سبق ترجمته.

(3) الديوان، ص 35. استقلت: ارتحلت.

(4) الديوان، ص 36، الغبوق: ما يشرب بالعشي. تهديه لجارتها تؤثرها به لكرمها. ينظر المنجد، ص 544، باب الغين.

(5) الديوان، ص 58، الأمعز: المكان الصلب الكثير الحصى. الصّوان: الحجارة الملس. المنسم: خف البعير استعاره الشاعر لنفسه القادح: ما يخرج معه النار من الحصى.ا لمغلل: المكسر.

(6) الديوان، ص 55.

(7) الديوان، ص 60.

الضمير في راغباً أو راهباً، وفي البيت الثاني ورد ضميراً للغائبة (هي) في قوله: (هي تكبو) والجملة في محل نصب حال من تاء الضمير في (وليثُ).

4- المبتدأ معرفة والخبر متعدد:

وورد في هذا الفرع الآتي:

يَشُـــنُّ إِلَيـــهِ كُـــلُّ رِيـــعٍ وقَلْعَـــةٍ * ثَمَانِيـةً (والقَـوْمُ رِجْـلٌ ومِقْنَـبُ)[1]

(نَحــنُ الصَّــعالِيكُ الحُمَــاةُ البُــزَّلُ) * إِذَا لَقِينَـــا لاَ نُـــرَى نُهَلَّـــلُ[2]

حيث ورد المبتدأ في البيت الأول معرفاً بأل، والخبر متعدّد في قوله: (والقوم رجل ومقنب) وفي البيت الثاني المبتدأ معرفة (ضمير) والخبر متعدد في قوله: "نَحْنُ الصَعَالِيك الحُماةُ البذّل". هذا على مذهب من أجاز التعدّد، أما من لم يجزه فجعلها أخباراً لمبتدآت محذوفة.

5- المبتدأ نكرة والخبر نكرة:

ورد فيه الآتي:

(وأَبْيَضُ) مِن مَاءِ الحَديدِ (مُهَنَّدٌ) * مُجِـذٌ لأَطْـرَافِ السَّـوَاعِدِ مِقْطَـفُ[3]

(وحَمْـرَاءُ) مِـنْ نَبْـعٍ أبِـيٌّ (ظَهِيـرَةٌ) * تَـرِنُّ كَإِرْنَـانِ الشَّـجِيِّ وتَهْتِـفُ[4]

(وَوَادٍ) بُعَيدِ العُمْقِ (ضَنْكٍ) جُمَاعُهُ * بَوَاطِنُـهُ للجِـنِّ والأُسْـدِ مَـأْلَفُ[5]

(وكُـلُّ أَبِـيٌّ بَاسِـلٌ) غَيْـرَ أَنَّنِـي * إِذا عَرَضَـتْ أُوْلَـى الطَّرَائِـدِ أَبْسَـلُ[6]

---

(1) الديوان، ص 34، الريع: المرتفع من الأرض، والمقنب: الجماعة من الفرسان الراكبين الخيول. ينظر المنجد في اللغة.

(2) الديوان، ص 66، البذل: جمع الباذل وهو الرجل المجرب، نهلل: نجبن ونفر.

(3) الديوان، ص 51.

(4) الديوان، ص51.

(5) الديوان، ص 56، سبق شرحه.

(6) الديوان، ص 56.

جاز الابتداء بالنكرة في هذه الجمل لأنها جاءت موصوفة في البيتين الأول والثاني (وأبيض من ... مهند مجذ مقطف) و (حمراء ... ظهيرة)، وفي البيت الثالث جاءت مسبوقة بواو ربّ في "وواد بعيد العمق ضنك" وعامة في البيت الأخير (كلٌّ أبيٌّ باسلٌ)..

6- المبتدأ نكرة والخبر جملة فعلية:

ورد فيه الآتي:

(ومُسْتَبْسِلٌ) ضَافِي القَمِيص (ضَمَمْتُهُ) * بِـأَزْرَقَ لاَ نِكْـسٍ ولاَ مُتَعَـوِّجِ[1]

(وَيـومٍ) مِـن الشِّـعْرَى (يَـذُوبُ) لُوَابُـه * أَفَاعِيـهِ فِـي رَمْضَـائِهِ تَتَمَلْمَـلُ[2]

(وخَرْقٍ) كَضَهْرِ التِّرْسِ قَفْرٍ (قَطَعْتُهُ) * بِعَـامِلَتَيْنِ ظَهْـرُهُ لَـيْسَ يُعْمِـلُ[3]

لاَ تَبْعَـــدِي إِمَّـــا ذَهَبْـــتِ شَـــامَه * (فَـــرُبَّ وَادٍ نَفَـــرَتْ) حَمَامَـــه[4]

ورُبَّ قَـــرْنٍ فَصَـــلَتْ عِظَامَـــه * وَرُبَّ حَـــيٍّ فَرَّقَـــتْ سَـــوامَه[5]

حيث ورد المبتدأ موصوفاً في البيت الأول "ومستبسل ضافي القميص ضممته" وقد سبق بواو (رُبّ) في البيتين الثاني والثالث في قوله: "ويوم من

---

(1) الديوان، ص 42، بأزرق: أي بنصل أزرق شديد الصفاء. نكس: السهم الذي ينكسر فوقه فيجعل أعلاه أسفله، أو هو الرجل الضعيف الدنئ الذي لا خير فيه. متعوج: معوج، الفوق: رأس السهم. لسان العرب.

(2) الديوان، ص 64، الشعرى: كوكب مضيء يطلع بعد الجوزراء.

(3) الديوان، ص 64، الخرق: الأرض الواسعة تتخرق فيها الرياح، ينظر لسان العرب.

(4) الديوان، ص 67، شامة: يريد شامة سوداء كانت بيده، نفرت حمامه: كناية عن الصيد.

(5) الديوان، ص 67، القرن: من يقاومك. ونظيرك في الشجاعة، ينظر لسان العرب، بابا لنون، ص 337.

الشعرى يذوب لوابه" و "خرق كظهر الترس قفر ضممته" وسبقت برب ظاهرة في البيتين الأخيرين: "فرب وادٍ نفرت حمامه –ورب قرن فصلت عظامه– ورب حي فرقت سوامه".

7- المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة:

ورد المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة في عدة أبيات في شعر الشنفرى منها:

(وفِي الأَرْضِ مَنْأَى) للكَرِيمِ عَنِ الأَذَى * وفيهَا لِمَنْ خَافَ القِلَي مُتَعَزِّلُ[1]

(عَلَيـهِ نَسَـارِيٌّ) عَلَـى خُـوطِ نَبْعَـةٍ * مُتَعَـــــــزِّلُ[1]

(ولِـي دُونَكُمْ أَهْلُـونَ) سِيْدٌ عَمَلَّسٌ * وَفُـوقٍ كَعُرْقُـوبِ القَطَـاةِ مُـدَحْرَجِ[2]

بَعِيـدٌ بِمَـسِّ الـدّهْنِ والفَلْـيُ عَهْـدُهُ * وَأَرْقَـطُ زُهْلُـولٌ وَعَرْفَـاءُ جَيْـأَلُ[3]

لِعَمرُك مَا فِي الأَرْضِ ضيقٌ عَلَى امرئٍ * (لَهُ عَبْسٌ) عَافٍ من الغسلِ مُحْوِلُ[4]

فَــلاَ جَــزِعٌ مِــنْ خُلَّــةٍ مُتَكَشِّــف * مُحْـــــــوِلُ[4]

سَرَى رَاغِبَاً أو رَاهِبَاً وهُو يُعْقِلُ[5]

ولاَ مَـرِحٌ (تَحـتَ الغِنَـى أَتَخَيَّـلُ)[6]

ومن الملاحظ في الأبيات أعلاه أن الجار والمجرور تقدم على النكرة وهو المسوغ للابتداء بها، وهي على التوالي: "في الأرض منأى"، "وفيها... متعزّل" و "عليه نساريّ"، و "لي دونكم أهلون"، و "له عبس"، و "في الأرض ضيق"، و "تحت الغنى أتخيل"، وهي حال من المرح.

---

(1)الديوان، ص55.

(2) الديوان، ص 42، خوط جمعها خيطان: الغصن الناعم أو كل قضيب، النبعة: شجرة يستعمل خشبها للقوس. فوق: رأس السهم حيث يقع الوتر، العرقوب: المفصل في الرجل. المنجد في اللغة.

(3) الديوان، ص 55، السيد: الذئب، العملس: الخفيف السريع، الزملول: الأملس، العرفاء: الضبع. الجيأل: الضخم. لسان العرب، باب الدال، والسين، والطاء، والعين، والهمزة.

(4) الديوان، ص 64، سبق شرحه.

(5) الديوان، ص 55، سبق شرحه.

(6) سبق شرحه.

ثانياً: الترتيب في جملة المبتدأ والخبر في شعر الشنفرى:

أ- تقديم الخبر جوازاً:

إِذَا احْتَمَلُوا رَأْسِي وفِي الرَّأْسِ أَكْثَرِي * وَغُودِرَ عِنْدَ المُلْتَقَى ثُمَّ سَائِرِي[1]

الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ولكنه جاز تقديم الخبر على المبتدأ لدواع بلاغية أهمها العناية والاهتمام وقد حكمنا هنا بتقدم الخبر؛ لأن المتأخر أعرف من المتقدم في قوله: "وفي الرأس أكثري".

ب- تأخير الخبر وجوباً:

ورد ذلك في شعره كثيراً منها:

أَنا ابنُ خِيار الحُجْرِ بَيْتاً وَمنْصِباً * وأُمِّي ابْنَةُ الأَحْرَارِ لَو تُعْرَفِينَها[2]

وكُلٌّ أَبِيٌّ بَاسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي * إِذَا عَرَضَتْ أُوْلَى الطَّرائد أَبْسَلُ[3]

إِذَا الأَمْعَزُ الصوَّان لاقَى مَنَاسِمِي * تَطَايَرَ مِنْهُ قَادِحٌ ومُفَلَّلُ[4]

هُمْ عَرَفُونِي ناشِئاً ذَا مَخِيلَةٍ * أُمَشِّي خِلاَلَ الدَّارِ كَالأَسَدِ الوَرِدِ[5]

وَما ذَاكَ إلاَّ بَسْطَةٌ عَنْ تَفَضّلِ * الــــــوَرِدِ[5]

شَكَا وَشَكَتْ ثُمَّ ارْعَوَى بَعدُ وَارْعَوَتْ * عَلَيهم وكَانَ الأَفْضَلَ المُتَفَضِّلُ[6]

وإِلفُ هُمُومٍ مَا تَزَالُ تَعُودُهُ * وللصَّبْرُ إِنْ لَمْ يُنْفَعِ الشَّكْوُ أَجْمَلُ[7]

أَجْمَــــــــلُ[7]

عِيَاداً كَحُمّى الرَّبْعِ أَوْ هِيَ أَثْقَلُ[8]

أَثْقَــــــــلُ[8]

---

(1) الديوان، ص 47.

(2) سبق شرحه.

(3) الديوان، ص 56، سبق شرحه.

(4) الديوان، ص 58.

(5) الديوان، ص 43، المخيلة: من خال يخال أي تكبر، الورد: الشجاع.

(6) سبق شرحه.

(7) سبق شرحه.

(8) سبق شرحه.

نجد في البيت الأول جملة "وأمي ابنة الأحرار" تساوى فيها المبتدأ والخبر في التعريف، وفي البيت الثاني تساوى فيها المبتدأ والخبر في التنكير في جملة "وكل أبي باسل"، وفي البيتين الثالث والرابع خيف التباس المبتدأ بالفاعل في قوله: "إذا الأمعز الصوان لاقى" وقوله: "هم عرفوني"، أما في البيت الخامس فقد جاء الخبر محصوراً بإلاّ في قوله: "ما ذاك إلا بسطة" وفي البيت السادس تأخّر الخبر لاقتران المبتدأ بلام الابتداء وهي مستحقة للصدارة (وللصبر إن لم ينفع الشكو أجمل)، أما في البيت الأخير فتأخّر الخبر لأنه مخبر به عن ضمير الشأن في قوله: "هي أثقل".

ج- تقديم الخبر وجوباً:

ورد فيه الآتي:

(لَهَا وَفْضَةٌ) مِنْهَا ثَلاَثُونَ سَيْحَفَاً * إِذَا آنَسَتْ أَوْلَى العَدِيِّ اقْشَعَرَّتِ[1]

بِرَيْحَانَةٍ مِنْ بَطْنِ حَلَيَةِ نَوَّرَتْ * (لَهَا أَرَجٌ) مَا حَوْلَهَا غَيْرُ مُسْنِتِ[2]

وَمَا إِنْ (بِهَا ضِنٌّ) بِمَا فِي وِعَائِهَا * مُسْـــــــــــــــــــنِتِ[2]

(بِكَفَّيَّ) مِنْهَا لِلْبَغِيضِ (عُرَاضَةٌ) * وَلَكِنَّهَا مِنْ خِيفَةِ الجُوعِ أَبْقَتِ[3]

إِذَا بِعْتُ خُلاًّ مَا لَهُ مَتَعَرَّف[4]

حيث ورد المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ سوى تقدم الخبر عليها والخبر جار ومجرور على التوالي في "لها وفضة" و "لها أرج" و "بها ضنّ" و "بكفي... عراضة"، وقد وردت كل الجمل في هذا الفرع متقدماً عليها الجار والمجرور في شعر الشنفرى.

---

(1) الديوان، ص 38، الوفضة: جعبة السهام، السيحف: السهم العريض النصل. آنست: أحست. العدي: جماعة القوم يعدون راجلين للقتال ونحوه.

(2) الديوان، ص 36.

(3) الديوان، ص 38، ضن: بخل.

(4) الديوان، ص 52، العراضة: الهدية. الخل: الصديق.

ثالثاً: الحذف في جملة المبتدأ والخبر في شعر الشنفرى:

أ- حذف المبتدأ جوازاً:

مُهَلْهَلَــةٌ شِــيبُ الوُجُــوهِ كَأَنَّهَــا * قِــدَاحٌ بِكَفَــي يَاسِــرٍ تَتَقَلْقَــلُ[1]

مُهَرَّتَـــةٌ فُـــوهٌ كَـــأَنَّ شُـــدُوقَهَا * شَـقُوقُ العَصِـيِّ كَالِحـاتٌ وَبُسَّــلُ[2]

طَرِيــدُ جِنايَــاتٍ تَيَاسَــرْنَ لَحْمَــهُ * عَقِيرَتُـــــهُ لأَيِّهَـــا حُــــمَّ أَوَّلُ[3]

وَلَـوْلاَ اجْتِنَـابُ الذَّأْمِ لَم يُلفَ مَشْرَبٌ * يُعَــاشُ بِـــهِ إلاَّ لَـــدَيَّ وَمَأكُــلُ[4]

حيث حذف المبتدأ في الأبيات أعلاه لأنه كان جواباً لسائل والتقدير: "هي مهلهلةٌ، هي مهرّته. وفي البيت الثالث تقديره: الشنفرى طريدُ جناياتٍ، وفي البيت الأخير تقديره: "إلاّ هو لديّ" وحذف المبتدأ للعلم به.

ب- حذف المبتدأ وجوباً:

ورد فيه الآتي:

فَــلاَ جَــزِعٌ مِــنْ خُلَّــةٍ مُتَكَشِّــفٌ * وَلاَ مَــرِحٌ تَحْــتَ الغِنَــى أَتَخَيَّــلُ[5]

ثَلاثَـــةُ أَصْــحَابٍ: فُــؤَادٌ مُشَــيَّعٌ * وَأَبْيَضُ إصْلِيتٌ وصَفْراءُ عَيَطَـلُ[6]

ولَسْــتُ بِعَــلٍّ شَــرُّهُ دَوْنَ خَيْــرِهِ * أَلَفُّ إذا مَـا رُعْتَـهُ أَهْتَـاجُ أعزلُ[7]

والتقدير في البيت الأول "فلا أنا جزع..." وفي البيت الثاني: أحدها فؤادٌ مشيعٌ... الخ. وفي البيت الثالث "وهو أعزلُ"، وهي حال من الضمير في اهتاج.

---

(1) الزمخشري، وآخرون، بلوغ الإرب في شرح لامية العرب، ص 139. القداح: جمع قدح وهو السهم قبل أن يراش ويركب عليه نصله. الياسر: المقامر بالأزلام. والميسر: قمار: الحرب. ينظر المنجد في اللغة.

(2) سبق شرحه.

(3) الديوان، ص 62، شرح اللامية، ص 187، الطريد: المبعد. تياسرن لحمه: مأخوذ من يسرالقوم الجزور: إذا اجتزروها واقتسموها عقيرته: لحمه. ينظر المعجم.

(4) سبق ذكره.

(5) سبق شرحه.

(6) الديوان، ص 56.

(7) سبق شرحه.

ج- حذف الخبر وجوباً:

ورد الخبر محذوفاً حذفاً واجباً في الآتي:

لَعمْرُكَ مَا فِي الأَرْضِ ضيقٌ على امْرِئٍ * سُرَى رَاغِبَاً أَوْ رَاهبَاً وهُوَ يُعْقِلُ[1]

وَلَوْلاَ اجْتِنَابُ الذَّأْمِ لَمْ يُلْفَ مَشْرَبٌ * يُعَاشُ بِهِ إلاَّ لَدَيَّ وَمَأْكَلُ[2]

---

(1) سبق شرحه.

(2) الديوان، ص 58، الذأم: العيب والتحقير. ينظر المنجد، باب الذال.

يلاحظ في البيت الأول أن الخبر وقع جواباً لقسم صريح؛ لذلك حذف حذفاً واجباً، والتقدير لعمرك قسمي. أما في البيت الثاني فإن الخبر قد وقع خبراً للولا وهو خبر عن كون والتقدير: "لولا اجتناب الذأم موجود...".

ويلاحظ من خلال عرض الحذف الجائز والواجب في جملة المبتدأ والخبر أنه لم يرد حذف الخبر جوازاً في شعر الشنفرى.

الفصل الثاني

النواسخ الفعلية لجملة المبتدأ والخبر

المبحث الأول

كان وأخواتها

معنى النسخ لغة واصطلاحاً:

النسخ في اللغة يعني الإزالة وإبطال الشيء قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ...﴾[1] والآية الثانية ناسخة، والأولى منسوخة، والعرب تقول: نسخت الشمس الظل وانتسخته: أزالته، والمعنى أذهبت الظل وحلّت محله، ويقال: نسخ الشيب الشباب ونسخت الريح آثار الديار غيّرتها. وورد في القاموس المحيط: نسخه بمعنى أزاله وغيّره وأبطله وأقام شيئاً مقامه"[2].

والنسخ في اصطلاح النحاة: عبارة عن مجموعة من الكلمات التي تدخل على الجملة الاسمية فتغيّر إعرابها[3] وهو مأخوذ من المعنى اللغوي، وسُمّيت بالنواسخ لأنها تحدث تغييراً في الجملة التي تدخل عليها وتجلب لها أحكاماً جديدة، وتنقسم إلى قسمين فعلية وحرفية.

والنواسخ هي:

1- كان وأخواتها وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ويشترك معها في العمل أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

وكذلك تشترك معها في العمل الحروف التي ألحقت بليس، وهي (ما) الحجازية، ولا (الحجازية) ولات، وأن في لغة أهل العالية.

2- أن وأخواتها وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

3- ظن وأخواتها وهي تنصب المبتدأ الخبر ويصيران مفعولين لها. وكلمة نواسخ بهذا المعنى الاصطلاحي لم تظهر عند النحاة المتقدمين ولعل

---

(1) سورة البقرة، الآية 106.

(2) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م، مادة نسخ.

(3) د. محمد سليمان ياقوت، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، دار المعرفة، الجامعة، الإسكندرية، د. ت. ط، ص 19.

أول ظهورها في منتصف القرن السابع تقريباً حينما ذكرها ابن مالك في ألفيته فقال[1]:

والفِعْـلُ إنْ لَـمْ يَكُـنْ نَاسِـخَاً فَـلاَ * تلفيـه غَالَبـاً بـأنْ ذِي مُوصِـلاَ

وتبعه في ذكرها شُرّاح ألفيته[2]: ابن عقيل[3]، وابن هشام، والأشموني وبالرغم من ذلك فنجدهم لم يذكروا هذه الأفعال والحروف تحت باب واحد باسم النواسخ، بل فعل ذلك الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه همع الهوامع وتبعه في ذلك النحاة المحدثون، ومؤلفو كتب النحو للمدارس[4].

ويجعل النحاة الجملة التي تدخل عليها كان أو إحدى أخواتها من الجملة الفعلية، ومن خالفهم يرى أن المبتدأ والخبر الذي تدخل عليه كان أو إحدى أخواتها ينبغي أن تُعد من الجمل الاسمية لعدة أسباب:

أولاً: أن الجملة الاسمية مبهمة الزمان فإذا قلت: "محمدٌ كريمٌ" فأنت تثبت الكرم لمحمد مطلقاً دون تحديد زمن معيّن، فإذا أدخلت كان أو إحدى أخواتها فأنت تحدد زمن هذا الإثبات أو تنفيه عنه إذا أدخلت (ليس) ولذلك فإن بعض النحاة يقول عن هذه الأدوات، بأنها لمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث[5].

ويقول سيبويه: "تقول: كان عبد الله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى[6]. ويقول المبرد عنها: إنها في وزن الفعل وتصرفه، وليست فعلاً على الحقيقة[7]؛ لأنها خالية من الحدث، وأنها

---

(1) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص27.

(2) د. أحمد سليمان ياقوت، النواسخ في كلام العرب وأصولها ووظائفها وتفسير أثرها الإعرابي، دار المعرفة الجامعية، د. ت، ص 11-13.

(3) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله المشهور بابن عقيل بهاء الدين أبو محمد، ولد سنة 698هـ، وتوفي سنة 769هـ، له شرح الألفية، لابن مالك. معجم المؤلفين 251/2.

(4) أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية (دراسة تحليلية مقارنة)، دار المعارف، مصر، د. ط، 1984م، 13-15.

(5) السيوطي، الهمع 165/2.

(6) سيبويه، الكتاب 12/1.

(7) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب 23/3.

وأنها دخلت على المبتدأ والخبر لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليست بفعل وصل منك إلى غيرك[1].

ثانياً: الفعل في الجملة الفعلية يعدُّ "مسنداً" وهذه لا تعدّ مسنداً في جملتها وإنما المسند في جملتها هو الخبر، والمسند إليه هو اسمها، فالإسناد –إذن– بين اسمها وخبرها، وأما (كان) فهي أداة لإفادة الزمن فحسب[2].

ثالثاً: إذا حرف الفعل من الجملة الفعلية لم يستقل ما بعده فمثلاً إذا قلت: "شرب الطفل اللبن" وحذف "شرب" لا يصير الباقي جملة مفيدة فلا يقال: "الطفلُ اللبنُ" ولكن إذا قلت: "كان محمد حاضراً" وحذفت كان صار الباقي جملة مفيدة فتقول: "محمدٌ حاضرٌ".

رابعاً: يرى ابن جني أنه لا يلزم تأنيث كان لاسمها إذا كان مؤنثاً لزوم تأنيث الفعل لفاعله إذا كان مؤنثاً[3] للسبب السابق وهو أن ما بعدها لا يحتاج إليها احتياج الفاعل إلى فعله.

خامساً: لم يتفق النحاة على فعليتها مع أخواتها، إذ يرى ابن السراج وثعلب حرفية (عسى) ويتفق ابن السراج[4] والفارسي وابن شقير على حرفية (ليس) استناداً إلى عدم تصرفها فلا يأتي منها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولا غير ذلك، وذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها حروف[5].

سادساً: لم يخرج النحاة جملة الابتداء والخبر المنسوخة بـ (إنّ) أو إحدى أخواتها عن الاسمية، ولذلك ينبغي ألا تخرج جملة الابتداء والخبر المنسوخة بـ (كان) أو إحدى أخواتها عن الجملة الاسمية كذلك.

---

(1) المرجع نفسه 67/2، 86/4.

(2) محمد حماسة، بناء الجملة الاسمية، ص130.

(3) المحتسب 251/1.

(4) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج أبو بكر صحب المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو، توفي سنة 316هـ. معجم المؤلفين، ج/3، ص 312.

(5) الهمع 10/1.

سابعاً: تستطيع أن تقول: "أكل طفلٌ تفاحة" فتأتي بالفاعل نكرة "طفل" ولكنك لا تستطيع أن تقول: "كان رجل حاضراً" فتأتي باسم كان نكرة لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا في حالات معينة وليست هذه منها.

ثامناً: مما يدل على كون "كان وأخواتها" أدوات أنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات مع أنه "لا يلي فعلاً" كما يقول المبرد[1] لذلك عدّها بعض الباحثين المحدثين أدوات منقولة من الفعل للدلالة على الزمن في الجملة الاسمية التي تخلو من الدلالة عليه.

لهذه الأسباب مجتمعة يسوغ لنا أن نعد الجملة المنسوخة بـ "كان" أو إحدى أخواتها. ومثلها تماماً "كاد" وأخواتها من الجملة الاسمية. كما تعد الجملة المنسوخة بـ "إن وأخواتها" جملة اسمية كذلك[2].

وتعتبر كان وأخواتها أفعالاً ناقصة، وسميت أفعالاً لأنها تشبه الأفعال الحقيقية في تصرفها فكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ويكون معرفة ونكرة[3] وسميت ناقصة لأنها تدل على الزمان فقط، والفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان فلما نقصت دلالتها سميت بذلك[4]. وعلى الرغم أنها أفعالٌ لكنها تعدُّ جملتها جملة اسمية للأسباب السالف ذكرها.

عددها:

ومجموع هذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً: هي:

(كان، ظل، بات، أصبح، أضحى، أمسى، صار، ليس، زال، برح، فتئ، انفك، دام).

---

(1) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر عمير بن حسان بن سليم بن سعد المبرد، له كتب كثيرة: الكامل، الجامع والمقتضب.

(2) محمد حماسة، بناء الجملة الاسمية، ص 129-132.

(3) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، القاهرة، ط/2، 1399هـ- 1979م، 86/4.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 89/7.

وقد زاد بعض النحويين عليها حتى صارت ثلاثين فعلاً. وقيل يدخل في هذا الباب كل فعل ذي نصب مع رفع لا بد منه نحو: "قام زيدٌ كريماً" و "ذهب زيدٌ متحدثاً"[1].

شروط عمل هذه الأفعال ومعانيها:

هذه الأفعال من حيث شروط عملها ثلاث مجموعات:

1- "كان" وتفيد اتصاف اسمها بخبرها في زمن صيغتها فإن كان صيغتها صيغة الماضي كان ذلك في الماضي كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [2] فإن كانت صيغتها المضارع أو الأمر كان ذلك في الحال أو في المستقبل.

وقد تفيد الاستمرار وذلك مع الله سبحانه وتعالى مثل: "كان اللهُ غفوراً رحيماً"، وقد تستعمل بمعنى (صار) مثل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴿19﴾ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [3].

2- "ظل، وبات وأصبح وأمسى وأضحى" تفيد اتصاف المخبر عنه بالخبر في هذه الأوقات فمعنى "ظل" اتصاف المخبر عنه وهو اسمها بالخبر نهاراً كما يقول النحاة نحو: "ظلّ المسلم صائماً" ولكن الاستعمال القرآني لها تفيد التحوّل والاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [4]، وبات: اتصافه به ليلاً كما في: "بات المريضُ متألماً"، وأضحى: اتصافه به في الضحى كما في: أضحى السلامُ مطلباً عالمياً. وأصبح: اتصافه به في الصباح كما في: "أصبح زيدٌ غنياً" وأمسى: اتصافه به في المساء كما في: "أمسى الطفلُ نائماً".

---

(1) همع الهوامع، 63/62.

(2) سورة الكهف، الآية 80.

(3) سورة النبأ، الآيتان 19-20.

(4) سورة النحل، الآية 58.

3- صار: تفيد التحوّل والتغيير إذ يتحول اسمها إلى خبرها مثل "صار الخشبُ كرسياً".

وقد استعمل "ظل وأضحى وأصبح" أيضاً بمعنى صار كثيراً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [1] ونحو: "أصبح زيدٌ فقيراً وأمسى غنياً وأضحى كئيباً".

4- "ليس" وتفيد النفي إذ تنفي الخبر عن الاسم في الحال على الإطلاق نحو: "ليس زيدٌ قائماً"، أي الآن، وعند التقييد بزمن على حسبه نحو: "ليس زيد قائماً غداً"[2] هذه الأفعال الثمانية: "كان، ظل، بات، أصبح، أضحى، أمسى، صار، ليس" تعمل هذا العمل دون شروط.

المجموعة الثانية: تعمل بشروط وهي نوعان:

الأول: وهي أربعة أفعال يشترط فيها أن يسبقها نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي وهو "النهي والدعاء والاستفهام والأفعال هي: (زال، وبرح، وفتئ، وانفك) وكلُّها تفيد الاستمرار وإليك أمثلتها:

فمثال النفي: قول الشاعر[3]:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُم ثُمَّ لا زِلْتُ * لَكُم خَالِداً خُلودَ الجِبَالِ

ومثال الدعاء: "لا يبرح العرب مجتمعين" ومثال النهي قول الشاعر[4]:

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَو * تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينٌ

حيث عملت (زال) وهي مسبوقة بنهي.

ومثال النفي تقديراً: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [5] وهنا حذف النافي قياساً بعد القسم لأمن اللبس؛ وشرط الحذف كون الفعل مضارعاً والنافي "لا" نحو: "والله أجلس" والمراد "والله

---

(1) سورة النحل، الآية 58.

(2) ينظر شرح ابن عقيل 111/1.

(3) قائله الأعشى، ميمون بن قيس في ديوانه، ص 63.

(4) قائله مجهول. ورد في شرح الأشموني 110/1، وهمع الهوامع 111/1.

(5) سورة يوسف، الآية 85.

لا أجلس". ولم يجز أن يحذف "لم وما" لأن لم عاملة فيما بعدها والحرف لا يجوز أن يحذف، ويعمل، وكذلك (ما) قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز[1] لذلك شذ قوله[2]:

وَأَبْـــرَحُ مَـــا أَدامَ اللهُ قَـــومِي * بِحَمْـــدِ اللهِ مُنْتَطِقَـــاً مَجِيـــداً

إنما اشترط في هذه الأفعال الأربعة دخول النافي لأنها تفيد النفي وأريد بها الإثبات، ونفي النفي إثبات[3] لذلك لا يجوز "زال زيدٌ قائماً".

المجموعة الثالثة: يمثلها فعل واحد وهو: "دام" وشرطها أن تسبق بـ (ما) المصدرية الظرفية. أي تؤول الفعل بعدها بمصدر وظرف معاً.

ويشترط أيضاً أن تكون (ما دام) مسبوقة بجملة فعلية تتصل بها في معناها كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِوَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [4] أي مدة دوامي حياً[5].

فمعنى كون (ما) مصدرية ظرفية أننا نستطيع أن نضع مكانها "مدة" دوام. و (ما دام) تفيد البقاء والاستمرار[6].

ويشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه (كان وأخواتها) شروطٌ[7] هي:

1- ألا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء.

2- ألا يكون مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع.

---

(1) ابن يعيش، المفصل 109/7، شرح ابن عقيل 263/1- 265.

(2) قائله خداش بن زهير في لسان العرب 354/10- 355، (نطق).

(3) الكافية بشرح الرضي 291/2.

(4) سورة مريم، الآية 31.

(5) الكافية بشرح الرضي 291/2.

(6) شرح المفصل 3/7- 111، حاشية الصبان 226/1- 228.

(7) الكافية بشرح الرضي، دار الكتب العلمية 297/2.

3- ألاَّ يكون مما لزم الابتدائية كقولهم: "أقل رجل يقول ذلك إلا زيد" لجريانه كذلك مثلاً.

4- ألا يكون بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية.

5- ألا يكون مما لزم عدم التصرف كـ (أيمن) في القسم أو لتضمنه معنى الدعاء نحو (طوبى للمؤمن، وويل للكافر).

6- ألا يكون خبره جملة طلبية فلا يقال: (كان زيد أضربه) أو إنشائية نحو: (كان عبدي يعتكه)؛ لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، إذ معنى (كان زيدٌ قائماً) لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وكذلك سائر أخوات كان وكون الخبر طلبياً أو إنشائياً ينافي حصوله في الزمن الماضي فيتناقض آخر الكلام لذلك شذّ قول القائل[1]:

وكُونِي بِالمَكَارِمِ ذكِّرِينِي * ودلِّي دَلَّ مَاجِدةٍ صِناعِ

7- ألا يكون المبتدأ من نحو قولهم: "خطيئة يوم لا ألقاك"، وخطيئة يوم لا أصيد فيه" لأنه يتقدر بما يدخل عليه الناسخ إذ المعنى (ما يوم لا أصيد فيه إلا خطأ، وما يوم لا ألقاك فيه إلا خطأ" وقد ورد في شعر البحتري:

خَطِيئَةُ ليلةٍ تَمْضِي وَلَمَّا * يُؤَرِّقْنِي خَيَالٌ مِنْ سُعادَ

أراد: ما ليلة لا يؤرقني فيها خيال سعاد إلا خطأ.

8- وشرط ما تدخل عليه صار، وما دام، وما بمعناها. زيادة على ما سبق ألا يكون خبره فعلاً ماضياً، فلا يقال (صار زيدٌ علم)، وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا. واختلف في جواز دخول بقية أخوات كان على ما خبره ماضي، والصحيح جوازه مطلقاً[2]. وعليه البصريون لكثرته في

(1) قائله عدي بن زيد، خزانة الأدب 366/9.

(2) همع الهوامع 72/2- 73.

كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾[1] وقال الشاعر [2]:

ثُـمَّ أَضْـحَوا لَعِـبَ الـدَّهرُ بِهِـم * وَكَـذاكَ الـدَّهْرُ حَـالاً بَعْـدَ حَـالِ

تصرفها وجمودها:

هذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام:

1- ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضي، وهو فعلان (ليس، ودام)[3].

2- ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو "زال" وأخواتها "برح، فتئ، انفك..." فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر.

3- ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو (كان، أصبح، أضحى، ظل، صار، بات، أمسى) فتأتي في الماضي كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي... ﴾[4] وفي المضارع كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [5] والأمر كقوله: كقوله: ﴿ قُل كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾[6] والمصدر كقول الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْـمٍ سَـادَ فِـي قَوْمِـهِ الفَتَـى * وكَوْنُـكَ إِيَّـاهُ عَلَيـكَ يَسِـيرُ[7]

فكون مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى اسم وهو كاف الضمير للمخاطب، وإياه خبره من جهة نقصانه، وجملة يسير خبره من جهة أنه مبتدأ واسم الفاعل كقوله:

ومَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البِشَاشَـةَ كَائِنَـاً * أَخَـاكَ إِذا لـم تُلْفِـهِ لَـكَ مُنْجِـدَا[1]

---

(1) سورة يوسف، الآية 27.

(2) عدي بن زيد.

(3) إنه قد سمع (يدوم، ودم، ودائم، ودوام) فهذه تصرفات دام التامة التي ترفع فاعلاً فقط والكلام هنا في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر".

(4) سورة الكهف، الآية 109.

(5) سورة مريم، الآية 20.

(6) سورة الإسراء، الآية 50.

(7) قائله مجهول. ورد في أوضح المسالك 239/1، والمقاصد النحوية 15/2.

فـ (كائناً) خبر (ما) الحجازية واسمه مستتر فيه "أخاك" خبره.

ففي قوله: "كائناً أخاك" استخدم الشاعر اسم الفاعل من مصدر كان الناقصة، وقد عمل هذا المصدر عمل كان، فرفع اسماً ونصب خبراً، أمّا الاسم فهو ضمير مستتر، وأما الخبر فقوله أخاك[2].

رتبة أخبارها:

للخبر المفرد وشبه الجملة من حيث وجوب التوسط ووجوب التوسط أو التقديم على الناسخ، وجواز الأمور الثلاثة؛ التوسط، أو التقديم، أو التأخير، ست حالات وهي:

1- وجوب التوسط:

يجب توسط الخبر بين هذه الأفعال وبين أسمائها إذا كان الاسم مضافاً إلى شيء يعود في الخبر وكان قبل الناسخ ما له الصدارة في الكلام نحو: "كان في الحانوت صاحبه" ونحو "يعجبني أن يكون في الدار صاحبها" ويجب توسيطه كذلك إذا كان الخبر ضميراً متصلاً نحو: "كأنك زيد".

2- وجوب التوسط أو التقديم:

ويجب كذلك توسيط الخبر، أو تقديمه على الناسخ وذلك في الآتي:

أ- إذا كان الاسم مضافاً إلى شيء يعود في الخبر نحو: "كان غلام هند بعلها، وغلام هند كان بعلها".

ب- إذا قصد حصر الاسم نحو: (ما كان قائماً إلا زيد) لجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخراً عن ما.

ج- إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً مسوغاً للابتداء بالنكرة نحو: "كان في الدار رجل، وكان عند امرأة" أو في الدار كان رجل، وعندك كان امرأة.

---

(1) قائله مجهول عبد النبي الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، ط/1، 1406هـ- 1986م، ص 347.

(2) شرح ابن عقيل، عبد المنعم سيد، النحو الشامل، ج2، القاهرة، 1987م، د. ط، 250/1.

د- إذا كان الاسم (أنّ) مع صلتها نحو: "كان عندي أنك قائم" إذ لو تأخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير إضمار الشأن في الفعل[1].

3- وجوب التوسط أو التأخير:

يجب توسط الخبر أو تأخيره إذا سبق الناسخ ما له الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام والشرط نحو: "هل كان زيد قائماً"، و "متى كان قائماً زيد" ويستثنى من هذه الأفعال (ما دام) فإنه لا يتقدمها إلا فعل مضارع نحو: "لا أكلمك ما دام زئد قائماً" لأن الفعل حينئذٍ يكون من صلتها وتمامها فهنا أيضاً يمتنع تقدم خبرها عليها[2].

4- وجوب التأخير:

يجب تأخير الخبر عن الاسم في الحالات التالية:

1- ما قصد فيه حصر الخبر نحو: "ما كان زيد إلا قائماً".

2- إذا عدم الفارق بين الاسم والخبر نحو: "كان عدوّي صديقي" وقد أجاز الزجاج[3] في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [4] أن تكون "تلك" الاسم و "دعواهم" الخبر -والعكس- وقال لا خلاف في ذلك بين النحويين[5].

5- وجوب التقديم:

يجب تقديم الخبر على الفعل الناسخ إذا كان الخبر مشتملاً على ما له الصدارة في الكلام، ويدخل حينئذٍ على غير المصدر بما وذلك إما كلمة الشرط نحو: (أين تكن أكن)، أو كلمة الاستفهام نحو: (أين كنت؟ وأيهم كنت؟)[6].

---

(1) ارتشاف الضرب 85/2، المقرب 94/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 114/7.

(3) هو أبو إسحق إبراهيم بن السدي الزجاج، له كتاب (معاني القرآن، وشرح إعرابه) و (الاشتقاق) وغيرها من المصنفات، توفى سنة 316هـ، وقيل قبلها بسنة، تاريخ العلماء النحويين 38- 39.

(4) سورة الأنبياء، الآية 15.

(5) الكافية بشرح الرضي 88/2.

(6) الكافية بشرح الرضي 298/2.

6- جواز التوسط أو التقديم أو التأخير:

فيما عدا الحالات التي ذكرت يجوز توسط الخبر أو تقديمه، أو تأخيره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (1) وقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ (2).

ويجوز كذلك الأمور الثلاثة مع ما دخلت عليه همزة الاستفهام، وما النفي إذا لم يكن مع زال وأخواتها نحو: "ما قائماً كان زيد" و "أقائماً كان زيد".

هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم لا يجيزون توسط الخبر بين هذه الأفعال وبين أسمائها، وحجتهم في ذلك أن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم ما يعود عليه(3).

رتبة الخبر الجملة:

من النحاة من منع تقديم الخبر الجملة، وتوسيطه مطلقاً، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية، رافعة ضمير الاسم، أو غير رافعة نحو: "كان زيد مرّ به عمرو، كان زيد يقوم، وكان زيد أبوه قائم، ومنهم من منع إن كان الفعل رفع ضميراً لاسم(4).

قال الرضي: "وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملة، ولا وجه لمنع توسطها أو تقدمها والأصل الجواز"(5).

ويرى ابن السراج أن التقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها، ويجيز تقدم المكنّى على الظاهر إذا تقدم وكان في غير موضعه، لأن النية فيه حينئذٍ أن يكون متأخراً. أما إذا وقع في موقعه وفي مرتبته فحينئذٍ لا يجوز أن ينوى به غير موضعه.

---

(1) سورة الروم، الآية 47.

(2) سورة البقرة،ا لآية 177.

(3) ينظر همع الهوامع 87/2.

(4) منع ذلك ابن عصفور وأجاز في غير ذلك. ينظر المقرب 96/1.

(5) الكافية بشرح الرضي 299/2.

ويقول ابن السراج: "وما جاز أن يكون خبراً فالقياس لا يمنع من تقديمه إذا كانت الأخبار تقدّم إلا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب".

وصححه ابن مالك قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الشاعر[1]:

إلـى مَلِـكٍ مَـا أُمُّـه مِـنْ مُحَـارِبٍ * أَبُـوهُ ولاَ كَانَـت كُلَيـبٌ تُصَـاهِرُهُ

وإني أرى عدم المنع أفضل وذلك إذا أدى إلى عدم التعقيد اللفظي.

نقصانها وتمامها وزيادتها:

يقصد بنقصان هذه الأفعال افتقارها إلى المنصوب، لتجردها من معنى الحدث، أما تمامها فالمقصود به الاكتفاء بالمرفوع، أما الزيادة فهي الإلغاء عن العمل. وتستعمل هذه الأفعال تامة كما هو الأصل في الأفعال عدا ليس وزال وجاء وقعد في (المثل)[2].

وتعتبر "كان" أم الباب وذلك لسعة أقسامها، فتستعمل ناقصة، وتامّة وزائدة، كما أنها الأكثر في كلامهم وتختص بوقوع أخواتها أخباراً عنها نحو: "كان زيدٌ أصبح منطلقاً" ولا يحسن "أصبح زيد كان منطلقاً"[3].

وكان التامة تكون بمعنى حدث، نحو (كان أمرٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[4] أي: أحدث فيحدث، وبمعنى وقع كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ [5] أي تقع تجارة[6] وبمعنى كفل نحو (كنت الصبي) أي كفلته، وبمعنى غزل يقال: (كنت الصوف) أي غزلته[7] وبمعنى خلق نحو: (أنا أعرفه مذ كان زيد) أي مذ خُلق[8].

---

(1) الفرزدق في ديوانه، 250/1، حيث قدّم الخبر وهو الجملة الاسمية، وأخّر المبتدأ أبوه.

(2) حاشية الصبان 235/1– 236.

(3) الأشباه والنظائر 118/3.

(4) سورة يس، الآية 82.

(5) سورة البقرة، الآية 282.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل 97/7– 98.

(7) المقرب 92/1.

(8) الأصول في النحو 92/1.

أما أصبح وأمسى، وأضحى، فتكون تامّة بمعنى الدخول في هذه الأوقات، ومنه أفجرنا؛ أي دخلنا في وقت الفجر.

وظل وبات إذا كانتا تامتين، كانت بات بمعنى عرّس، وظل بمعنى الإقامة بالنهار[1] أما صار التامّة فتستعمل بمعنى جاء فتتعدى بحرف الجر، وتفيد الانتقال أيضاً نحو (صار زيدٌ إلى عمرو) وكل حي صائر إلى الزوال، وآمن بمنزلتها في تمامها ونقصانها[2].

وما انفك وما برح التامتان فيدلان على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة. أما ما دام فتستعمل تامة للدلالة على بقاء الفاعل.

أما زيادة هذه الأفعال، فليس فيها ما يزاد بقياس، وذلك بين الشيئين المتلازمين إلا (كان) أما زيادتهم أمسى، وأصبح في قولهم: "ما أصبح أبردها" و (ما أمسى أدفاها) فقيل شاذة[3].

وتستعمل كان زائدة دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا فعل، واختلف النحاة حولها هل تفيد التوكيد أم مجرد الزمان، فذهب السيرافي إلى أنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها وشبهها بظن إذا ألغيت نحو: "زيد ظننت منطلقٌ" فالظن هنا ملغي فقد خرج الكلام من اليقين إلى الشك كأنك قلت: "زيدٌ منطلق في ظني"[4].

وقد ردّ عليه الرضي في أن فاعلها مصدرها بقوله: (وهو هوس إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت...)[5].

وذهب ابن السراج إلى أنها تفيد التوكيد وتكون زائدة[6]، ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 104/7.

(2) المقرب 93/1.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 93-94.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 99/7.

(5) رضي الدين الاستراباذي، الكافية 294/2.

(6) الأصول في النحو 92/1.

﴾[1] إنها كان زائدة وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة؛ لأن الناس في ذلك كلهم سواء وذهب قوم إلى أنّ على كان إذا زيدت على وجهين: أحدهما أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، والآخر أن تلغي عن العمل والمعنى معاً، وإنما تدخل لضرب من التأكيد، فالأول نحو قولهم: (ما كان أحسن زيداً) والثاني كالآية[2].

وتزاد كان قياساً في حشو الكلام بين شيئين، ولا تزاد ولا تجرّد إلا ماضية لخفتها، بين (ما) وفعل التعجب كما في: "ما كان أحسن زيداً" وقد سمعت زيادتها في المواضع الآتية:

أ- بين الصفة والموصوف كما في قول الشاعر[3]:

فِي غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التي وَجَبَتْ * لَهُم هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

ب- بين العاطف والمعطوف كقول الشاعر[4]:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا * فِي الجَاهِلِيَّةِ كَان والإِسْلَامِ

ج- بين نعم وفاعلها كقول الشاعر[5]:

ولَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا * ولَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ المُحْتَالِ

د- بين جزأي الجملة كقول بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الخشرب[6] الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم)[7].

---

(1) سورة مريم، الآية 29.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 99/7- 100، مرجع سابق.

(3) قائله مجهول.

(4) الفرزدق يهجو جرير.

(5) قائله مجهول، ورد في شرح الأشموني 118/1.

(6) قائله: قيس بن غالب في فاطمة بنت الخرشب من بني أنمار بن بغيض بن ريث بن غطفان. ينظر شرح ابن عقيل 289/1.

(7) ارتشاف الضرب 99/2.

هـ- بين الجار والمجرور[1] وقيل شاذة كقول الشاعر[2]:

سُــراةُ بَنِـــي أَبِـــي بَكْـــرٍ تَسَـــامَ * عَلَـــى كَـــانَ المُسَـــوّمَةِ العـــرَابِ

وقيل تزاد كان في الآخر على رأي الفراء نحو: "حضر الخطيب كان" ورُدّ بعدم سماعه.

كما قيل زيادتها بلفظ المضارع[3] على مذهب الفراء أيضاً.

تعدد أخبارها:

اختلف حول تعدد خبر كان، وأكثرهم على المنع، لأن كان شبهت بما يتعدى إلى واحد، فلا يزاد على ذلك، أما ابن درستويه[4] فأجازه وحجته إذا جاز تعدد مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى أولى[5].

دخول الواو على أخبارها:

مذهب الأخفش وابن مالك أن الواو تدخل على أخبار كان وأخواتها إذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية[6] كقول الشاعر[7]:

وكَـانُوا أُنَاسَـاً يَنْفَعُـون فَأَصْـبَحُوا * وأَكثرَ مَا يُعْطُونَكَ النُّظُرُ الشُّزْرُ

وأجاز كذلك اقتران خبر ليس بالواو إذا كان بعد نفي نحو: (ليس أحد إلا وهو هكذا) أو مع كان المنفية إذا اقترن خبرها بإلا كقول الشاعر[8]:

إِذَا مَا سُتُورُ البَيْتِ أرْخِينَ لَمْ يَكُنْ * سِـرَاجٌ لَنَـا إلاَّ وَوَجْهُـكِ وأَنْـوُرُ

حيث اقترن خبر يكن بالواو، وهو جملة موجبة بـ (إلاّ).

---

(1) حاشية الصبان 241/1- 242.

(2) قائله مجهول. ورد في الأشباه والنظائر، 303/4، وخزانة الأدب 207/9.

(3) حاشية الصبان 242/1.

(4) هو عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفارسي، نحوي، لغوي، مشارك في علوم كثيرة، من تصانيفه: (الإرشاد في النحو، وغريب الحديث)، ولد سنة 258هـ.

(5) همع الهوامع 75/1.

(6) المرجع السابق نفسه.

(7) قائله مجهول. همع الهوامع 116/1، والشاهد فيه مجيء خبر (أصبح) مقترنة بالواو تشبيهاً لها بالجملة الحالية.

(8) ورد بلا نسبة في الأزهية، ص239، وفي خزانة الأدب 244/8.

وأنكر الجمهور هذا عليهما، وقالوا: لا حجة لهما فيه، وتأوّلوا الجملة على الحال والفعل على التمام في الأول وفي ليس، وفي كان المنفية أوَّلوا حذف الخبر ضرورة أو زيادة الواو[1].

زيادة الباء على أخبارها:

تزاد هذه الأفعال بكثرة في خبر "ليس" نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [2]

وقد تزاد بقلّة بخبر كل ناسخ منفي كقول الشنفرى:

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّاد لَمْ أَكُنْ بأَعْجَلِهم * إذا أجْشَعُ القَومِ أَعْجَلُ[3]

حذف أخبارها:

قال أبو حيان: "لا يجوز عندهم حذف الاسم، ولا حذف الخبر لا اقتصاراً ولا اختصاراً"[4].

أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل، وأما الخبر فلأنه عوض عن المصدر وقيل يحذف في الضرورة كقوله[5]:

لَهْفِي عَلَيْكَ للهفةً مِنْ خَائِفٍ * يَبْغِي جِوارِكَ حِينَ لَيسَ مُجِيْرُ

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً وفعل ابن مالك فمنعه في الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بلا كقولهم فيما حكاه سيبويه ليس أحد أي وقوله:

*** فَأَمَّا الجُود مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ ***

وقوله[6]:

يَئِسْتُمْ وخِلْتُمْ أنَّهُ لَيسَ نَاصِرٌ * فَبُوِّئْتُمْ مِنْ نَصْرِنَا خَيرَ مَعْقَلِ

---

(1) همع الهوامع 86/2، حاشية الصبان 246/1.

(2) سورة الزمر، الآية 36.

(3) الديوان، ص 56.

(4) ارتشاف الضرب 95/2.

(5) قائله الشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح 200/1، حيث حذف خبر لات للضرورة الشعرية.

(6) ورد بلا نسبة في الدرر 65/2، وهمع الهوامع 116/1. حذف خبر ليس والتقدير ليس ناصر موجوداً.

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء وقال: يجوز في ليس خاصة أن يقول: (ليس أحد) لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس أو نكرة كقوله: ما من أحد[1].

أحوال أسمائها وأخبارها:

إذا اجتمع في باب كان وأخواتها اسمان فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدر المخاطب بجهله الخبر، فإن كان يعلمها إلا أنه يجهل النسبة فالمختار جعل الأعرف منها الاسم والأقل تعريفاً الخبر، وقد يجوز عكس ذلك، فإن كانا في رتبة واحد من التعريف جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر نحو: (كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً)[2].

وقيل الخبر الأعرف إلا إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير، فإنه يجعل الإشارة الاسم، وإن كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف إلى الضمير نحو: (كان هذا أخاك) لأن العرب اعنت بتقديم الإشارة لمكان التقديم الذي فيه، أما مع المضمر فلا، ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من هذا أنا[3].

حكى هذه الأقوال أبو حيان ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً بجمعها فقال: إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر أو مشبهاً به فالخبر ما يراد إثباته وإن كان هو نفسه فإن عرف المخاطب أحدهما دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير، وإن استويا في التعريف فأنت بالخيارين[4].

هذا مذهب الجمهور، وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لأنه لمّا كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل

---

(1) ينظر همع الهوامع 116/2.

(2) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع 93/2.

(3) المرجع نفسه، ص 119، وينظر ارتشاف الضرب 89/2.

(4) المرجع نفسه، ص119.

والمنصوب مشبهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله[1]:

كَأَنَّ سُلافَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ * يَكُونُ مزاجَهَا عَسلٌ ومَاءُ

وسيبويه لم يفصل ذلك هذا التفصيل، وإنما قال أنت في ذلك بالخيار مطلقاً. وإذا اجتمع نكرتان، فإن كان لكل منهما مسوغ للابتداء فلك الخيار، فما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر نحو: (كان رجل قائماً، أو كان قائم رجلاً).

وإن كان لأحدهما مسوِّغ دون الآخر فالذي له المسوِّغ هو الاسم، والآخر الخبر نحو: "كان كل أحدٍ قائماً" ولا يجوز (كان قائمٌ كل أحد)[2].

أما إذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد، ولا يعكس إلا في ضرورة الشعر[3]، وذلك لأمن اللبس اللبس كقول الشاعر:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعَا * وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[4]

وقول الآخر[5]:

فَإِنَّكَ لاَ تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ * أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

حذف كان:

تختص كان من بين سائر أخواتها بأنها تعمل محذوفة، فتارة تحذف وحدها وأخرى تحذف مع اسمها، ومرة تحذف مع معمولها.

فتحذف كان وجوباً دون اسمها وخبرها بخمسة شروط:

أحدها: أن تقع صلة لأن.

الثاني: أن يدخل على أن حرف التعليل.

الثالث: أن تتقدم العلة على المعلول.

الرابع: أن يحذف الجار.

---

(1) قائله حسان بن ثابت الأنصاري، وورد كأنه سبيئته، في ديوانه، ص 71.

(2) السيوطي، همع الهوامع 95/2.

(3) ينظر سيبويه، الكتاب 47/1، شرح المفصل 95/7.

(4) قائله القطامي، واسمه عمير بن شييم يمدح زرف بن حارث الكلابي في ديوانه، ص 31، وخزانة الأدب 267/2.

(5) قائله خداش بن زهير في تخليص الشواهد، ص 272، والشاهد فيه أنه جعل النكرة اسم كان والمعرفة خبرها.

الخامس: أن يؤتى بها، كقولهم: "أمّا أنت مطلقاً انطلقت".

وتحذف كان مع اسمها جوازاً ويبقى خبرها إذا تقدمها (إن، ولو) الشرطيتان إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر، فمثال (إنْ) قوله[1]:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً * فَمَا اعْتِذارُك مِنْ قَولٍ إذا قِيلاَ؟

التقدير: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً، ومثال (لو) قوله صلى الله عليه وسلم: "التمس ولو خاتماً من حديد"[2] أي ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد[3] ولو أظهر الفعل في هذا المثل لجاز[4].

وقيل حذف كان مع غير إنّ ولو شاذ كقوله[5]:

*** من لد شولاً فإلى أتلائها ***

وقلّ حذف كان وحدها دون (أن) المصدرية كقوله:

أَزْمانُ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالذِي * لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مُمِيلاَ

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجماعة، فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب كان المحذوفة.

وتحذف مع معموليها جميعاً وذلك بعد إن الشرطية كقولهم: (افعل هذا أم لا) أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض عن كان واسمها، وأدغمت نون فيها لتقارب مخرجيها و (لا) هي النافية للخبر[6].

وحكى الكوفيون أنه يقال (لا تأتِ الأمير فإنه جائر) فتقول: (أنا آتيه وإنْ) أي وإن كان جائراً، فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 186.

(2) قائله النعمان بن المنذر، ملك الحيرة. خزانة الأدب، 10/4.

(3) صحيح البخاري، باب النكاح 32/7.

(4) الكافية بشرح الرضي 252/10.

(5) ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب، ص 187، همع الهوامع، ص 103.

(6) شرح التصريح على التوضيح 195/1.

حذف نون كان:

ومما اختصت به كان الناقصة حذف نونها وذلك بخمسة شروط:

1- أن يكون بلفظ المضارع.

2- أن يكون المضارع مجزوماً.

3- أن لا يقع بعد النون ساكن كما في قوله: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [1].

4- أن لا يقع بعده ضمير متصل نحو (يكنه).

5- أن تكون وصلاً ولا وقفاً[2].

فإن اجتمعت هذه الشروط جاز حذف نونها وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [3] وقوله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [4].

---

(1) سورة النساء، الآية 40.

(2) حاشية الصبان، 245/1، شرح شذور الذهب، ص 188.

(3) سورة النحل، الآية 120.

(4) سورة مريم، الآية 20.

المبحث الثاني

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

أفعال المقاربة:

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء وهو كاد وأخواتها، وسميت بأفعال المقاربة، لأنها تفيد مقاربة وقوع الفعل في أخبارها، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يفيد المقاربة وهي ستة أفعال: كاد، وكرُب، وأوشك، وأولى، وألم واختلف في هلهل فعدّها الرضي والسيوطي من أفعال المقاربة، وعدّها ابن هشام وأبو حيّان من أفعال الشروع[1].

الثاني: ما يفيد الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

وعسى تفيد المقاربة على سبيل الترجي، وقد اجتمع مجيئها للرجاء والإشفاق في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ﴾ [2] ويلازم هذه الأفعال لفظ المضي إلا (كاد) فسمع مضارعها كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [3].

ومثال: اخلولق "اخلولقت الأرض أن تنبت، والسماء أن تمطر".

وحري كقوله[4]:

إِنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ * فَحَرَي أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وكَانَا

حيث استعمل (حرى) فعلاً دالاً على الرجاء وجاء بخبره مضارعاً مقروناً بأن.

---

(1) ينظر همع الهوامع 131/2، الكافية بشرح الرضي 304/2.

(2) سورة البقرة، الآية 216.

(3) سورة النور، الآية 35.

(4) هذا البيت نسب إلى الأعشى، في الدرر 135/2.

الثالث: أفعال الشروع: وهي جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ. فمثال جعل قول الشاعر[1]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مـا قُمْتُ يُثْقِلُنِـي * ثَوْبِي فانْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

وطفق نحو قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [2].

تصرفها وجمودها:

هذه الأفعال جامدة غير متصرّفة. ملازمة للفظ الماضي إلا كاد. وأوشك فسمع فيهما المضارع كما قيل يكاد في الآية السابقة، وقيل المضارع في أوشك أكثر من الماضي حتى زعم الأصمعي أنه لا يستعمل ماضيها وقد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله[3]:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا * خِلافَ الأَنِيسِ وُحُوشَاً يَبَابَا

وقد حكى في كاد –أيضاً– اسم الفاعل[4]، وحكى المضارع واسم الفاعل من عسى فمثال كاد قوله[5]:

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرّجَامِ، وإِنَّنِي * يَقِينَاً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وحكى الكسائي مضارع جعل، كما حكى أبو حيان الأمر وأفعل التفضيل من أوشك ومضارع ألم كما في الحديث.

ذهب ابن السراج وثعلب والزجاج[6] إلى أن عسى حرف، وذهب الجمهور إلى أنه فعل وهو الصحيح[7] والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع الرفع البارزة، نحو: عسيتُ، وعسيتُم، ولحاق تاء التأنيث له نحو (عستْ).

---

(1) قائله عمرو بن أحمر في ملحق ديوانه، ص 182.

(2) سورة الأعراف، الآية 22.

(3) قائله أبو سهم الهذلي. المقاصد النحوية 211/2، ونسب لأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين، ص 1293.

(4) ينظر شرح الأشموني 520/1.

(5) هذا البيت لكثير عزة، في ديوانه، ص 320.

(6) ينظر شرح الأشموني 520/1.

(7) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، محمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط/2، 1983م.

شروط أخبارها:

يشترط في أخبار هذا الباب أن تكون أفعالاً مضارعة ثم منها ما يقترن بأن ومنها ما يتجرد عنها، وتنقسم باعتبار الخبر بأن وتجرده منها أربعة أقسام[1] وهي:

1- ما يجب اقترانه بها، وهو حري واخلولق وأولى تقول: (حرى زيد أنْ يفعل) و (اخلولقتِ السماء أن تمطر). وقد ألزم هذين الفعلين (أن) للإشعار بأنها للرجاء، والرجاء مختص بالمستقبل، و (أن) تفيد الاستقبال.

2- ما الغالب اقترانه بها، وهو عسى، وأوشك، مثال ذكر أن قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [2] وأما عسى فجمهور البصريين: على أنَّ حذف أنْ من خبرها لا يكون إلا للضرورة.

ومثال التجرد من (أن) قوله[3]:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمسيتَ فِيهِ * يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

ولم تلزم عسى (أن) لأنها شهيرة في بابها، أمّا أوشك فالأعرف اقتران خبرها بأن لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، وندر دخول الباء على نحو قوله[4]:

أَعَاذِلُ تُوشِكِنَّ بِأَنْ تَرمينِي * صَرِيعاً لا أَزُورُ ولا أُزَارُ

وندر جعل السين مكان (أن) في خبر عسى قال الشاعر[5]:

وَعَسى طَيئً مِن طيئٍ بَعدَ هَذِهِ * سَتُطْفِئُ غلاتِ الكُلَى والجَوانِحِ

---

(1) ينظر حاشية الصبان 263/1.

(2) سورة الإسراء، الآية 8.

(3) قائله هدبة بن الخشرم. في خزانة الأدب 328/9.

(4) لم أعثر على قائله وقد ورد في التذييل، ج2، ص 179، وفي ارتشاف الضرب، ج2، ص 120.

(5) البيت لقسامة بن رواحة وقد ورد في ابن يعيش، ج7، ص 118، والمغني، ص 164، والخزانة، ج4، ص 120.

3- ما يترجح تجرّد خبره من (أن) وهو فعلان كاد وكرب، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها، فمثال تجريده من أن قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[1] قد منع سيبويه دخول أن على خبر خبر كاد بصريح عباراته...[2].

ويرى أن اقترانها بأن في الشعر ضرورة. فمثاله قوله[3]:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيهِ * إذ غَدَا حَشْوُ رِيطةٍ وبُرُودِ

أما "كرب" فلم يذكر سيبويه فيه إلا تجرّد خبرها من (أن) كقوله[4]:

كَرُبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوب * حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبٌ

حيث جرّد خبر كرب (يذوب) من أن وهو الغالب. وسمع من اقترانه بها قوله[5]:

سَقَاهَا ذَوُوا الأَحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا * وقَدْ كُرُبَتْ أَعْنَاقُهَا أَن تَقْطَعَا

حيث جاء خبر كرب (أن تقطعا) مقترناً بأن والأكثر عدمها.

4- ما يمتنع اقتران خبره بأن: وهو ما دلّ على الشروع وذلك لما بينه وبين (أن) من المنافاة؛ لأن المقصود به الحال، و (أن) للاستقبال؛ وذلك نحو: (أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا"[6].

ويتعين في أخبار جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل أخبارها ضميراً عائداً إلى اسمها، فلا يجوز "كاد زيدٌ يخرج غلامه" إلا أن يكون المسند إلى سببيه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم نحو: "كاد زيد يخرج نفسه" هو بمعنى "كاد زيد يموت"[7].

---

(1) سورة البقرة، الآية 71.

(2) ينظر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 159.

(3) نسب لمحمد بن مناذر أحد شعراء البصرة، ورد في خزانة الأدب 348/9.

(4) قيل إن هذا البيت لرجل من طي، ونسب لأحد فرسان بني تميم. وقيل لكحلب اليربوعي في الدرر 241/2.

(5) البيت لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد، ص 330.

(6) ينظر شرح ابن عقيل، ج1، ص 309- 310، وارتشاف الضرب، ص 119- 120.

(7) ينظر الكافية بشرح الرضي 304/2.

وجاز في مضارع عسى أن يرفع سببه[1]؛ لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس بهذا الفعل، وشرع فيه، لا غيره، وذلك نحو قوله:

ومَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدَهُ * إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ بَنِي زِيَادِ[2]

ويشترط في أسماء هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارباً لها. كما يمتنع تقديم أخبارها عليها؛ لأن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل. ويجوز توسيطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها.

أما إذا اقترن خبر هذه الأفعال بأن ففيه قولان:

أحدهما: جواز التوسط كغيره، **وثانيهما:** المنع[3].

نقصانها وتمامها وزيادتها:

تستعمل هذه الأفعال ناقصة، وتستعمل بعضها تامة:

أولاً: الأفعال التي تستعمل تامة "كرب" فتستعمل تامّة قاصرة، ومتعدية، فالقاصرة نحو: "كرب الشتاء" وقولهم (كل دن قريب فهو كارب) والمتعدية نحو قوله: (كربت القيد) إذا ضيفته على المقيد[4].

وإذا تقدم على عسى اسم وهو المسند إليه نحو: (زيد عسى أن يقوم) جاز في عسى وجهان:

الأول: أن تكون مسندة إلى (أن والفعل) مستغنى بهما عن الخبر، فتكون تامة.

الثاني: تقديرها مسندة إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسماً، وتكون (أن والفعل) في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم[5].

---

(1) ارتشاف الضرب 125/2.

(2) قائله الفرزدق.

(3) شرح التصريح على التوضيح 143/1.

(4) المرجع نفسه 208/1، ينظر أيضاً أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج2، ص123-125.

(5) شرح التصريح على التوضيح 208/1.

ويظهر أثر هذين التقديرين في حال التأنيث، والتثنية والجمع، فتقول على اللغة الأولى (هند عسى أن تفلح) و (الزيدان عسى أن يقوما)، و (الزيدون عسى أن يقوموا) و (الهندات عسى أن يقمن) فتقدر عسى خالية من الضمير في جميع الأمثلة، وهي تامة وأنّ الفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها، وعلى اللغة الثانية تقول: "هند عست أن تفلح" و "الزيدان عسيا أن يقومان" و "الزيدون عسوا أن يقوموا" و "الهندات عسين أن يقمن".

والخلو من الضمير هو الأفصح. وجاء به التنزيل قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [1].

شروط أسمائها:

حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارباً لها كما في باب كان، وقد يرد نكرة محضة[2] كقوله[3]:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ أَنَّهُ * لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

حيث أتى بخبر عسى فعلاً مضارعاً مجرّداً من أن المصدرية، وهذا قليل.

توسط أخبارها:

منع تقديم أخبار هذه الأفعال عليها، ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بأن اتفاقاً نحو (طفق يصليان الزيدان).

والسبب في منع تقديم أخبارها عليها أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل. وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة إلى الحروف، فأجيز توسيطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها أمّا إذا اقترن خبر هذه الأفعال بأن ففي التوسط قولان:

---

(1) سورة الحجرات، الآية 11.

(2) همع الهوامع 144/2.

(3) قائله محمد بن إسماعيل. شرح شذور الذهب، ص 351.

أحدهما: الجواز كغيره، **وثانيهما:** المنع[1].

حذف أخبارها:

إذا دل دليل على خبر هذه الأفعال جاز حذفه وذلك كقول الشاعر[2]:

مَا كَانَ ذَنْبِي فِي جَارٍ جَعَلْت لَـهُ * عيشاً وقَد ذَاقَ طَعْمَ المَوتِ أَوْ كَرُبَا

حيث حذف خبر كربا، والتقدير أو كرب يذوقه.

عملها:

ذكرنا أن الأفعال فرع عن كان وأخواتها فتعمل عملها من رفع المبتدأ اسماً لها ونصب الخبر خبراً لها. ولا خلاف في ذلك فقد كان الفعل بعدها غير مقرون بأن.

أما المقرون بأن فاختلف حوله؛ فذهب الكوفيون إلى أنه بدل من الأول (بدل المصدر) فقدّم الاسم وأخّر المصدر، وذهب المبرد إلى أنه مفعول به لأنه في معنى المصدر، فمعنى (قارب زيد أن يقوم) قارب زيد القيام، وحذّر من الإخبار بالمصدر عن الجثة. وردّ مذهبه بأن (أن) لا تؤول بالمصدر، وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخياً.

وذهب بعضهم إلى أن موضع الفعل نصب بإسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيراً مع أن[3].

وذهب ابن مالك إلى موضعه رفع، و (أن والفعل) بدل من المرفوع سد مسد الجزأين[4] كما في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [5].

واتفق مع الرأي القائل بأنّ هذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها تسوغ في جميعها.

وقد وردت أخبارها مفردة منصوبة تنبيهاً على الأصل لئلا يجهل[6] كقوله:

---

(1) على الجواز المبرِّد، وعلى المنع ابن عصفور والشلوبين، شرح التصريح على التوضيح 143/1.

(2) قائله الحطيئة في ديوانه، ص 18.

(3) ينظر شرح الأشموني 511/1.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 119/2، همع الهوامع 138/2.

(5) سورة العنكبوت، الآية 2.

(6) همع الهوامع 138/2.

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحَّاً دَائِمَاً * لا تُكْثِرَنَّ إنِّي عَسَيتُ صَائِمَاً[1]

ومما يدل كذلك على الأصل في خبر عسى إذا اقترن بأن، أنه إذا تجرّد منها كان مرفوعاً والفعل يرفع بوقوعه موقع الاسم[2] نحو قوله[3]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابنِ قَادِرٍ * بِمُنْهَمِرٍ جَوْنَ الرَّبَابِ سُكُونُ

معنى كاد في النفي والإثبات:

ذهب الفراء[4] وابن يعيش[5] إلى أن نفي كاد إثبات لوقوع الخبر، وإثباتها وإثباتها نفي لوقوعه بقول الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾[6]، وقوله: (ولا يكاد يسيغه فهو يسيغه).

والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فعل، وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فهو بين هنا، أما ما دخلت فيه (كاد) ولم يفعل فقولك في الكلام: ما أتيته ولا كدت، وقول الله عز وجل: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [7] فهذا عندنا –والله أعلم– أعلم– أنه لا يراها[8].

أما جمهور النحويين فعلى أنّ نفيها نفي لوقوع الخبر، وإثباتها إثبات له[9] فإذا قال قائل: (كاد زيدٌ يبكي) فمعناه: قارب زيدٌ البكاء. فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتفٍ انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة[10].

والراجح قول الجمهور؛ لأن كاد فعل يدل في حالة الإثبات على مقاربة الخبر، ولا يدل على وقوعه في أية صورة من الصور، أما كاد المنفي فإنه ينفي

---

(1) قائله رؤبة في ملحقات ديوانه، ص 185.

(2) ينظر شرح المفصل 115/7– 118.

(3) قائله مجهول.

(4) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو، ولد بالكوفة سنة 144هـ، وتوفي سنة 207هـ، من مصنفاته: معاني القرآن.

(5) في كتابه شرح المفصل 124/7– 125. وينظر معاني القرآن 72/2.

(6) سورة إبراهيم، الآية 17.

(7) سورة النور، الآية 40.

(8) الفراء، معاني القرآن 271/2– 272.

(9) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 271.

(10) شرح الأشموني 531/1– 532.

مقاربة الخبر، ولهذا كان الخبر المنفي بعده أبلغ من المنفي بدونه، فقولنا: (لا أكادُ أصدّقُ هذا الخبرَ) أوغل في نفي التصديق من قولنا: (أكادُ أصدقُ هذا الخبرَ)[1].

أما دخول النفي على خبر كاد فإنه لم يرد في نص موثوق به[2] قال أبو أبو حيان: (وسمع نفي خبرها قال: طال حتى كاد صبحٌ لا ينير)[3]، ولكن النحاة أجازوا ذلك، والقياس لا يمنعه. ومعنى قولنا: (قضيتُ أياماً في بلدٍ كاد فيه المطرُ لا ينقطعُ) أن المطر قارب ألاّ ينقطع فالنفي منصب على الانقطاع لا على مقاربة الانقطاع.

والفرق بين قولنا: (ما كادَ المطرُ ينقطعُ) وقولنا: (كادَ المطرُ لا ينقطعُ)، أن النفي في الجملة الأولى منصب على مقاربة الانقطاع، أما النفي في الجملة الثانية فهو منصب على الانقطاع نفسه، ولهذا كان النفي في الأولى أوغل من النفي في الثانية.

ومعنى هذا أن الخبر المنفي بنفي يسبق كاد أبعد من الخبر المنفي بنفي يجيء بعدها[4].

---

(1) أحمد الحوفي، مقال بعنوان: معنى كاد في الإثبات والنفي، مجلة مجمع اللغة العربية، إشراف إبراهيم أنيس، الجزء الثالث، ربيع الثاني 1394هـ- مايو 1974م، ص 65.

(2) المرجع نفسه.

(3) ارتشاف الضرب 119/2.

(4) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

المبحث الثالث

ظنّ وأخواتها

اختلف النحاة القدماء والمحدثون في عدّ ظنّ من نواسخ الابتداء لذلك نجد أن بعضهم وضعها في باب المتعدي وغير المتعدي[1] كما ذهب السهيلي[2] إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي أعطى، واستدل بـ (ظننتُ زيداً عمراً) فلأنه لا يقال زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننتُ، وأجيب بالمنع، وأن المراد ظننتُ زيداً عمراً فتبين خلافه، كما ذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة، وظرفاً وجاراً ومجروراً، وعورض بوقوعه معرفة وضميراً جامداً، وبأنه لا يتم الكلام بدونه، وتابع بعض المحدثين القدماء في رأيهم هذا احتج بأن الأفعال هنا لها مقومات الأفعال الأساسية، فنجد أنّ لها فاعلاً، ولها مفعولين كما في الأفعال المتعدية[3].

وذهب البعض الآخر من النحاة إلى عدّها من نواسخ الابتداء، فإنه بعد أن ذكر نواسخ الابتداء أتبعها هذه الأفعال باعتبارها من نواسخ الابتداء[4]، وتبعهم أيضاً بعض المحدثين[5]، ذلك باعتبارها داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر، والدليل على ذلك هو أن مفعولها الثاني الذي هو خبر في الأصل يجيء جملة أو شبه جملة.

---

(1) سيبويه، الكتاب 39/1.

(2) هو عبد الرحمن السهيلي بن عبد الله بن أحمد، إمام في اللغة والنحو، صاحب الاختراعات، والاستنباطات، توفي سنة 581هـ.

(3) ينظر النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم 171/1، وشرح التصريح على التوضيح 246/1-247.

(4) ينظر شرح الأشموني 1/2، شرح ابن عقيل 416/1.

(5) ينظر النواسخ الفعلية والحرفية، ص123.

فمثال الجملة قول الشاعر[1]:

دَعَـانِي الغَـوَانِي عَمَّهُـنَّ وخِلْتُنِــي * لِي اسمٌ فَلاَ أُدْعَى بِـهِ وهُوَ أَوَّلُ

ومثال شبه الجملة قوله[2]:

فَـإنْ تَزْعُمِينِــي كُنْـتُ أَجْهَـلُ فِـيكُمُ * فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ

وهذه الجملة أو شبه الجملة من المحال أن تقع مفعولاً به في غير هذا الموضع، فدلّ ذلك على أنها في الأصل خبر؛ لأن الأخبار في الجملة الاسمية تأتي جملة وشبه جملة، ولو كانت مفعولاً به على الأصل لم يكن في الإمكان أن تكون جملة أو شبهها.

والذي يزيد الأمر وضوحاً أن المفعول الثاني لأعطى ومنح لا يكون إلا مفرداً، ولا يكون جملة أو شبه جملة، لذلك لا يمكن الاقتصار في هذا الباب على المفعول الأول بخلاف باب أعطى فإنه يجوز فيه ذلك لعدم ارتباط المفعول الأول بالثاني في الأصل[3].

عملـها:

هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما على أنهما مفعولان لها وذلك لبيان النسبة الواقعة بينهما الناشئة من العلم أو الظن، فإنك إذا قلت (زيد قائم) احتمل أن يكون الحكم منك عن علم، وأن يكون عن ظن، فإذا قلت (علمتُ زيداً قائماً) علم أنه عن علم، أو (ظننتُ زيداً قائماً) علم أنه عن ظن وكذا سائر أخواتها[4].

عددها ودلالاتها:

أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب، وثانيهما أفعال التصيير أما أفعال القلوب وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو فكّر وتفكر،

---

(1) قائله النمر بن تولب، في ديوانه، ص 370.

(2) قائله أبو ذؤيب الهذلي، في خزانة الأدب 249/11.

(3) النواسخ الفعلية والحرفية، ص 123- 124.

(4) الكواكب الدرية 120/1.

وما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم، وما يتعدى لاثنين وهو المراد، فيقسم إلى أربعة أقسام:

أحدهما: ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: (وجد، وألفى، وتعلّم؛ بمعنى أعلم، ودرى).

قال تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ﴾ [2].

وقال الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا * فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمَكْرِ [3]

والمَكْـــــــــــــــــرِ [3]

والأكثر وقوع الفعل "تعلّم" على "أنّ" وصلتها كقوله:

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ للصَّيْدِ غِرَّةً * وإِلاَّ تُضَيْعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهْ [4]

ومثال (درى) قوله:

دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ * فَإِنَّ اعْتِبَاطَاً بَالوَفَاءِ حَمِيدُ [5]

والأكثر في هذا أن يتعدى بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى الآخر بنفسه نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ﴾ [6].

والثاني: ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهو خمسة: جعل، وحجا، وعدّ، وهب، وزعم، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [7]. وقوله[8]:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ * حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمَاً مُلِمَّاتُ

حيث ورد الفعل (حجا) بمعنى (ظنّ) فنصب مفعولين.

---

(1) سورة المزمل، الآية 20.

(2) سورة الصافات، الآية 69.

(3) قائله زياد بن سيار بن عمرو بن جابر. في خزان الأدب 129/9، وشرح التصريح 247/1.

(4) قائله زهير بن أبي سلمى. في ديوانه، ص 135، ولسان العرب 13/13 (أذن).

(5) قائله مجهول. ورد في أوضح المسالك، 33/2، والدرر 245/2.

(6) سورة يونس، الآية 16.

(7) سورة الزخرف، الآية 19.

(8) البيت لتميم بن مقبل في تلخيص الشواهد، ص 440.

وقوله:

فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيْكَكَ فِي الغِنَـى * ولَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العَدَمِ[1]

العَـــــــــــــــدَمِ[1]

وقوله:

زَعَمْتَنِـــي شَــيْخاً ولَسْــتُ بِشَــيخٍ * إنَّمَـا الشَّـيْخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِيبَـا[2]

والأكثر في هذا وقوعه على أنْ وأنّ وصلتها نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾[3].

وقال الشاعر:

وَقَـد زَعَمَـتْ أَنِّـي تَغَيَّـرْتُ بَعْـدَهَا * وَمَنْ ذَا الذي يا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ[4]

يَتَغَيَّـــــــــــــــرُ[4]

والثالث: ما يرِدُ بالوجهين: والغالب كونه لليقين وهو اثنان: رأي، وعلم. كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[7].

فقد وردت (رأي) في الآية الكريمة للدلالة على اليقين.

وقد تعدّى الفعل (أعلم) في الآية أعلاه على مفعولين بواسطة (أنّ) المؤكّدة، المشدّدة وفي الآية التالية لها بغير واسطة ذلك على أن الأمرين جائزان.

والرابع: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، وحسب، وخال كقوله:

ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَالِيَا * فَعَرَّدْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا[8]

مُعَـــــــــــــــرِّدَا[8]

---

(1) قائله النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي. في ديوانه، ص 29.

(2) البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس. ينظر شرح ابن عقيل، الكواكب الدرية 122/1، ج11، ص381.

(3) سورة التغابن، الآية 7.

(4) قائله كثير عزة. في ديوانه، ص 328.

(5) سورة المعارج، الآيتان 6- 7.

(6) سورة محمد، الآية 19.

(7) سورة الممتحنة، الآية 10.

(8) قائله مجهول، ورد في أوضح المسالك، 42/2. وشرح الأشموني 156/1

الشاهد فيه (ظننتك) فإن للظنّ هنا احتمالين، أن يكون بمعنى اليقين، وأن يون بمعنى الرجحان.

وكقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ [1] وكقول الشاعر:

وَكُنَّا حَسبنَا كلَّ بَيْضَاءَ شَحْمةً * عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جِذَامَ وحِمْيَرَا[2]

حيث استعمل (حسب) بمعنى الرجحان فنصب مفعلوين هما (كل بيضاء) و (شحمة).

وقوله:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * رَبَاحاً إذا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ[3]

ثَـــــــاقِلاَ[3]

حيث ورد الفعل حسب مفيداً لليقين فنصب مفعولين هما (التقى) و (خير).

وكقوله:

أَخَالَكَ –إنْ لَمْ تُغْضِضِ الطَّرْفَ- ذَا هوًى * يَسُومُكَ مَا لا يُسْتَطَاعُ مِنْ الوَجْدِ[4]

الوَجْدِ[4]

وقد ترد علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى الرأي أي: المذهب، وحجا بمعنى قصد، فيتعدين إلى واحد نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [5] وتقول: "رأى أبو حنيفة حل كذا، ورأى الشافعي حرمته" حرمته" و "حجوتُ بيت الله".

وترد وَجَدَ بمعنى حَزِنَ أو فَقَد فلا يتعديان.

وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ أُخَر غير قلبية فلا تتعدّى لمفعولين وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: "أفعال القلوب".

---

(1) سورة البقرة، الآية 46.

(2) قائله زفر بن الحارث الكلابي، في تخليص الشواهد، ص 435.

(3) قائله لبيد بن ربيعة، في ديوانه، ص 246، ولسان العرب 38/11.

(4) قائله مجهول، ورد في أوضح المسالك 45/2، شرح التصريح 346/1.

(5) سورة النحل، الآية 78.

النـوع الثـاني: أفعال التصيير أو التحويل كجعل، وترك، واتخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووَهبَ. قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [1] وقوله: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [2]، و ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [3] وقوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[4].

﴾[4].

وقالوا: "وهبني الله فداك أي صيّرني وهذا ملازم للمعنى.

أحكامـها:

لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء: وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره كـ "زيد ظننت قائم" و "زيد قائم ظننت".

وكقول الشاعر[5]:

أَبِ الأَرَاجِيـزِ يـابنَ اللَّـؤمِ تُوعِـدُنِي * وفِـي الأَرَاجِيـزِ خِلْـتَ اللـؤمُ والخَـورُ

وقال آخر:

هُمَــا سَــيِّدَانَا يَزْعُمَـــانِ وإِنَّمَـــا * يَسُـودَانِنَا إِنْ أَيْسَـرَتْ غَنْمَاهُمَـا[6]

وإلغـاء المتـأخر أقـوى مـن إعمالـه، والمتوسـط بـالعكس، وقيـل همـا فـي المتوسط بين المفعولين سواء. وإني أرى أن إلغاء المتأخر أفضل من إعماله.

---

(1) سورة الفرقان، الآية 23.

(2) سورة البقرة، الآية 109.

(3) سورة الكهف، الآية 99.

(4) سورة النساء، الآية 125.

(5) قائلـه منـازل بـن زمعـة المنقري، نسـب لجريـر فـي ملحـق ديوانـه، ص 1028، وشـرح أبيـات سـيبويه 407/1.

(6) قائله أبو أسيدة الدبيري، في تلخيص الشواهد، ص 446، ولسان العرب 295/5، (يسر).

الثالث التعليق

أما التعليق فهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً، لا محلاً، لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وهو: لام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾ (1).

وما النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاء يَنطِقُونَ﴾(2).

ولا وإن النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر نحو: "علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو" و "علمت إن زيد قائم" وقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (3) أي ما لبثتم إلا قليلاً.

والاستفهام، وله صورتان:

إحداهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ (4).

والثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام: عمدة كان، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ (5). أو فضلة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ (6).

ولام جواب القسم قول الشاعر(7):

ولَقَــدْ عَلِمْــتُ لِتَــأْتِيَنَّ مَنِيتِــي * إِنَّ المَنَايَـا لا تَطِـيشُ سِــهَامُهَا

فاللام في (لتأتينّ) لام القسم، وتسمى لام جواب القسم، والقسم جوابه في محل نصب معلّق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط، فسقط ما قيل

---

(1) سورة البقرة، الآية 102.

(2) سورة الأنبياء، الآية 65.

(3) سورة الإسراء، الآية 52.

(4) سورة الأنبياء، الآية 109.

(5) سورة الكهف، الآية 12.

(6) سورة الشعراء، الآية 227.

(7) قائله لبيد بن ربيعة في ديوانه، ص 308، خزانة الأدب 159/9

من أن جملة جواب القسم لا محل لها، وأن الجملة المعلّق عنها العامل لها محل، فيتنافيان[1]. ولهذا قال أبو حيان: "ولم يذكر أصحابنا لام القسم"[2] في المعلقات.

وذهب سيبويه مذهباً يخرجنا من هذا الإشكال، وهو أن (علم) هنا قد خرجت عن معناها الأصلي. وأصبحت بمعنى القسم فكأنه قال: "والله لتأتينّ منيتي" وتكون الجملة حينئذٍ لا محل لها وتخرج عمّا نحن فيه من التعليق، وذلك لأن (علمت) فيها معنى التحقيق[3].

ولعل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ [4].

ولو الشرطية كقول الشاعر[5]:

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوامُ لَو أَنَّ حَاتِمَاً * أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

حيث علّق الفعل (علم) عن العمل، وهو ينصب مفعولين لوقوع (لو) قبلها)

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير، ولا قلبي جمد، وهو اثنان: هَبْ، وتعلّم، فإنهما يلزمان الأمر، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا (وهب).

الرابع: جواز اتحاد الفاعل والمفعول: وتشارك هذه الأفعال رأي الحلمية والبصرية فيجوز فيها أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين، أي بأن يكن مرجع الضميرين شيئاً واحداً مثل: "علمني منطلقاً، وعلمتك منطلقاً" وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى ۝6 أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى﴾[6] أي إن رأي نفسه. أما في غير هذه الأفعال، فلا يقال: ضربتني، بل يقال: ضربتُ نفسي، والفرق بينهما وبين الأفعال القلبية أنّ علم الشخص بنفسه أكثر فساغ فيها ذلك الخلاف،

---

(1) ينظر شرح التصريح على التوضيح 254/10– 255.

(2) ينظر ارتشاف الضرب 110/3.

(3) ينظر سيبويه، الكتاب 110/3.

(4) سورة الأنبياء،الآية 111.

(5) قائله حاتم الطائي المشهور بالجود، في ديوانه، ص 202، وفي الدرر 264/2.

(6) سورة العلق، الآيتان 6–7.

بخلاف غيرها لتعلّق فعل الفاعل فيها بغيره، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً، والقياس: "ظنّ زيد زيداً قائماً" أي نفسه[1].

تصرفها وجمودها:

والذي يختص بالتصرف أفعال القلوب، أما أفعال التحويل فجميعها جامدة، وتتقسم أفعال القلوب من حيث التصرف وعدمه إلى قسمين: متصرفة، وغير متصرفة: فالمتصرفة: ما عدا هب، وتعلم، فيستعمل منها الماضي، نحو: "ظننت زيداً قائماً" والمضارع نحو: "أظن زيداً قائماً"، والأمر نحو: "زيد مظنون أبوه قائماً"، والمصدر نحو: "عجبت من ظنك زيداً قائماً" ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي، وغير المتصرف اثنان هما (هب، وتعلّم) بمعنى اعلم فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر[2].

حذف أحد المفاعيل أو كليهما:

ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[3] والتقدير: وتزعمونهم شركائي.

وقول الشاعر[4]:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ * تَرَى حُبَّهُم عَاراً عَلَيّ وتَحْسَبُ

والتقدير: وتحسب حبّهم عاراً عليّ.

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن ملكون[5] وأجازه الجمهور كقوله[6]:

وَلَقَدْ نزلتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ * مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرِمِ

---

(1) الكواكب الدرية 1-26.

(2) ينظر شرح ابن عقيل 432/1.

(3) سورة القصص، الآية 74.

(4) قائله الكميت بن زيد الأسدي، في خزانة الأدب 137/9.

(5) ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص 63- 64.

(6) قائله عنترة بن شداد العبسي، في ديوانه، ص 191، والأشباه والنظائر 405/2.

حيث حذف المفعول الثاني لظنّ لقيام الدليل على المحذوف وتقدير الكلام: "فلا تظنّي غيره واقعاً".

إجراء القول مجرى الظن:

تُحكى الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الاسمية، وسُليم يعملونه فيها عمل ظنّ، وعليه يروى قوله[1]:

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَينِ وابْتَلَّ عطفه * تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

أي: تظن هزيز... بالنصب على المفعولية، وهذا مذهب سليم. وغيرهم يشترط شروطاً وهي:

1- كونه مضارعاً.

2- كونه حالاً نحو: "أتقول عمراً منطلقاً".

3- كونه بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائي "أتقول للعميان عقلاً".

4- ألاّ يفصل بين الاستفهام والفعل.

وقال السهيلي: وأن لا يتعدّى باللام كـ "تقول لزيد عمرو منطلق"[2].

تعدي بعض هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل:

قد تدخل همزة النقل على (علم) ذات المفعولين ورأي أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل:

أولها: الذي كان قبل دخول همزة النقل فاعلاً، والأخيران أصلهما المبتدأ والخبر، فإذا قلت: (علم زيد عمراً فاضلاً) ثم أتى بهمزة النقل وقيل: "أعلمت عمراً فاضلاً"، ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها الذي كان فاعلاً، وهو زيد في هذا المثال مفعولاً أولاً فيجوز حذفه والاقتصار[3]، عليه نحو: "أعلمت عمراً فاضلاً"، وأما الثاني والثالث فحكمهما بعد النقل كحكمهما قبله من جواز الحذف اختصاراً وعدمه اقتصاراً والتعليق والإلغاء[4].

---

(1) قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي، في ديوانه، ص 49

(2) قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي في ديوانه، ج2، ص67- 72.

(3) معنى الحذف اقتصاراً: دون دليل، أما الحذف اختصاراً فلدليل.

(4) الكواكب الدرية 130/1.

وأكثر ما يرد الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مبنياً للمفعول، وقد ورد في القرآن مبنياً للمعلوم: قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾(1).

نجد في هذه الآية تصريحاً بالمفعولات الثلاثة: فكاف الخطاب المفعول الأول، وضمير الغائبين الثاني، وقليلاً الثالث، وكذلك الأمر في جملة الشرط إلا أن المفعول الثالث (كثيراً) إلا أن الضمائر بما لها من صفة الاتصال لم يشعرا السامع بثقل أو بصعوبة في فهم الآية، ولو استبدلنا بهذه الضمائر مظهرات لبانت الصعوبة في قولنا: "يرى الله محمداً الكفار قليلاً"(2).

وألحق بأعلم وأرى المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، خمسة أفعال هي:

1- نبأ، نحو: "نبّأت زيداً عمراً قائماً".

2- أخبر، نحو: "أخبرت زيداً أخاك منطلقاً".

3- أنبأ، نحو: "أنبأت عبد الله زيداً مسافراً".

4- حدّث، نحو: "حدثت زيداً عمراً غائباً".

5- خبّر نحو: "خبّرت زيداً عمراً غائباً".

---

(1) سورة الأنفال، الآية 43.

(2) النواسخ الفعلية والحرفية، ص 140.

تطبيق الفصل الثاني في شعر الشنفري

جملة كان وأخواتها في شعر الشنفري لم ترد كثيراً، ووردت فيها الآتي:

1- كـان:

أ- كان ماضية واسمها ظاهر وخبرها معرفة:

وَمَـا ذَاكَ إلاَّ بَسْـطَةٌ عَـنْ تَفَضُّـلٍ * عَلَيْهُم (وَكَانَ الأَفْضَلَ المُتَفَضِّلُ)[1]

المُتَفَضِّـــــــــــــلُ)[1]

حيث قدّم خبرها على اسمها وكلاهما أسماء ظاهرة معرّفة بأل.

ب- كان اسمها ضمير مستتر وخبرها جملة فعلية:

وَقَـدْ سَـبَقَتْنَا أَمُّ عَمْـرٍو بِأَمْرِهَـا * (وَكَانَتْ) بِأَعْنَاقِ المَطَيِّ (أَظَلَّتِ)[2]

(أَظَلَّـــــــــــــتِ)[2]

ج- (أكُن) اسمها ضمير مستتر وخبرها شبه جملة:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الـزَّادِ لَمْ (أَكُنْ * بِأَعْجَلِهِم) إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[3]

أَعْجَـــــــــــــلُ[3]

د- حذف نون المضارع المجزوم:

ورد فيها بيتان:

فَـإِنْ (يَـكُ) مِـنْ جِـنٍّ لأَبْـرَحُ طَارِقَـاً * وَإِنْ يَكُ أُنْثَاً مَاكَهَا الأُنْسُ تَفْعَلُ[4]

فَلَـمْ (تَـكُ) إلاَّ نَبْـأَةٌ ثَـمّ هَوَّمَـتْ * تَفْعَلُ[4]

فَقُلْنَـا قَطَـاةٌ رِيْـعَ أَمْ رِيْـعَ أَجْـدَلُ[5]

حيث وردت كان فعلاً للشرط مجزوماً بأداة الشرط "أنْ" واسمها مضمر فيها. والأصل في "يك" يكون، فحذفت حركة النون بالجازم، فلما سكنت النون

---

(1) الديوان، ص 56.

(2) الديوان، ص 35.

(3) الديوان، ص 56.

(4) الديوان، ص 64.

(5) الديوان، ص 64، النبأة: الصوت، هوّمت: نامت، ريع: أفزع. الأجدل: الصقر. ينظر المعجم.

حذفت الواو لالتقاء الساكنين ولأنه حرف علّة، ثم حذفت النون لكثرة الاستعمال. وخبرها شبه جملة "من جنّ" ووردت في البيت نفسه مجزومة محذوفة النون واسمها مضمر وخبرها نكرة في قوله "وإن يك أُنساً" أما في البيت الثاني وردت كان تامة؛ لأنّها بمعنى الوجدان، ونبأة فاعلها.

2- ظـل:

ورد فيها الآتي:

أ- ظلّ اسمها ضمير متصل وخبرها جملة:

(ظَلَلْنَـا نُفَرِّي) بالسّيُوفِ رُؤُوسَـهُم * وَنرْشُـفُهم بِالنَّبْـلِ بَـيْنَ الـدَّكَادِكِ[1]

(وظِلْـتُ) بِفتْيَـانٍ مَعِـي (أَتَّقِـيهُمُ) * بِهـنَّ قَلـيلاً سَـاعَةً ثُـمَّ خُيِّبُـوا[2]

حيث حذفت لام ظلّ في البيت الثاني.

ب- ظل اسمها ضمير مستتر وخبرها جملة:

ولَوْ عَلِمتْ قُعْسُوسَ أَنْسَابَ وَالِدِي * وَوَالِدِهَا (ظَلَّتْ تَقَاصَرُ) دُوْنَهَـا[3]

د- مضارع ظلّ (يظل):

وَلا خَـــرِقٍ هَيْـــفٍ كَـــأَنَّ فُـــؤَادَهُ * (يَظِلُّ بِـهِ المُكَّـاءُ يَعْلُو وَيسْفُلُ)[4]

وَيسْـــــــــــــــفُلُ)[4]

حيث ورد اسمها معرفاً بأل والخبر جملة فعلية. ونلاحظ أنّ جملة يظلّ الناسخة لها محل من الإعراب وهي في محل رفع خبر كأنَّ.

3- بـات:

وردت فيها الآتي:

أ- بات اسمها ضمير متصل وخبرها نكرة مفردة:

(فَبِتُّ) عَلَـى حَدِّ الـذِّرَاعَينِ (مُجْذِياً) * كَمَـا يَتَطَـوَّى الأَرْقَـمُ المُتَعَطِّـفُ[5]

---

(1) الديوان، ص 54، نفرّي: نشق. الدكادك جمع الدكدك وهو ما غلظ من الأرض.

(2) الديوان، ص 34.

(3) الديوان، ص 68.

(4) الديوان، ص 57.

(5) الديوان، ص 50، مجذياً: ثابتاً قائماً.

حيث ورد اسمها ضميراً للمتكلم وخبرها نكرة (مجذياً).

ب- بات اسمها ضمير متصل وخبرها جملة:

(فَبِتْنَــا كَــأَنَّ البَيْــتَ حُجِّــرَ فَوْقَنَــا) * بِرِيْحَانَــةٍ رِيْحَـتْ عِشَــاءً وطَلَّــتِ[1]

حيث ورد اسمها (نا) ضميراً للمتكلمين وخبرها جملة اسمية منسوخة بكأنّ.

بات مضارعة (تبيت):

تَبِيــتُ بُعَيــدَ النَّــومِ تُهْــدِي غَبُوقَهَــا * لِجَارَتِهَـــا إِذَا الهَدِيَّـــةُ قَلَّـــتِ[2]

حيث ورد اسمها ضميراً للمتكلم وخبرها جملة فعلية.

4- أصبح:

وردت فيها الأبيات الآتية:

وهُنِّــئَ بِــي قَــوْمٌ ومَــا إنْ هَنَّــأْتَهُم * (وأَصْبَحْتُ فِي قَوْمٍ وَلَيْسُوا بِمُنْيَتِــي)[3]

إِذَا (أَصْــبَحْتُ بَــيْنَ جِبَــالِ قَــوٍّ) * بِمُنْيَتِـــــــــــــــــــــــي)[3]

(وأصبحُ) بالعَضُدَاءِ أَبغي سَرَاتَهُم * وَبِيضَــانِ القُــرَى لَــمْ تَحَــذْرِينِي[4]

وَأسْلِكُ خَـلاًّ بَيْنَ أرْبَـاغ والسَّرْدِ[5]

حيث ورد اسمها ضميراً متصلاً "تاء المتكلم" في البيئتين الأول والثاني والخبر شبه جملة في قوله في "قوم" في البيت الأول، و "بين جبال قوّ" في البيت الثاني، أما البيت الثالث فقد ورد اسمها ضميراً مستتراً والخبر جملة فعلية.

5- أمسى:

وردت أمسى عاملة في شعر الشنفري في بيت واحد فقط مجزومة بصيغة المضارع في قوله:

كَأَنِّي إِذَا لَمْ (أُمْسِ فِي دَارِ خَالِدٍ) * بِتَيْمَــاءَ لاَ أهــدِي سَــبِيلاً ولاَ أُهــدِى[6]

---

(1) سبق ذكره.

(2) الديوان، ص 36، سبق شرحه.

(3) الديوان، ص 239.

(4) الديوان، ص 70.

(5) الديوان، ص 44، العضداء: مكان بعينه، وفي معجم البلدان، العضدية ماء غربي فيد في طريق الحاج إلى مكة. معجم البلدان 129/4. أرباغ والسرد: موضعان في بلاد الأزد. أسلك خلاً: أجعله يسلك. أرباغ: مكان معين.

(6) الديوان، ص 43، تيماء: موضع بالشام.

ومما يلاحظ أن أمسى المجزومة واقعة فعلاً للشرط. والجملة الشرطية في محل رفع خبر كأنّ. ووردت أمسى تامَّة غير عاملة في قوله:

إِذَا هُــوَ أَمْسَـــى آبَ قــرَّة عَيْنِـــهِ * مَــآبَ السَّــعِيدِ لَــمْ يَسَــلْ أَيْــنَ ظَـــــــلّتِ[1]

ظَـــــــــــــــلّتِ[1]

6- **زال:**

7- ورد فيها بيت واحد بصيغة المضارع في قوله:

وإِلْــفُ هُمُــومٍ مَــا تَــزَالُ تَعُــودُهُ * عِيَاداً كَحُمّي الرِّبْعِ أَوْ هِيَ أَثْقَلُ[2]

أَثْقَـــــــــــــــلُ[2]

حيث ورد اسمها ضميراً مستتراً والخبر جملة فعلية. وجملة (ما تزال تعوده) صفة لهموم أي ملازمة العود إليه.

7- ليس:

أ- ليس اسمها ضمير متصل وخبرها نكرة:

(ولَسْتُ بِمِهْيَافٍ) يُعَشِّي سَوَامَهُ * مُجَدَّعَــةٌ سُــقْبَانُهَا وهِــيَ بهَّــلُ[3]

(ولَسْــتُ بِعَــلٍّ) شَــرُّه دُونَ خَيْــرِهِ * أَلَــفُّ إِذَا مَا رُعْتَـهُ أَهْتَاجُ أَعْزِلُ[4]

ونلاحظ اقتران الخبر بحرق الجر الزائد وذلك لتأكيد النفي.

ب- ليس اسمها ضمير مستتر وخبرها نكرة:

وإِنِّي كَفَانِي فَقَدَ مَنْ (لَيْسَ جَازِيَاً) * بِحُسْنَى وَلا فِـي قُرْبِـهِ مُتَعَلِّلُ[5]

حيث ورد اسمها ضميراً مستتراً يعود على من وخبرها نكرة (جازياً) وليس وما عملت فيه في موضع جر نعت لـ (مَنْ).

ج- ليس اسمها ضمير متصل وخبرها معرفة:

(ولَسْتُ بِمِحْيَارِ الظَّلاَمِ) إذَا انْتَحَتْ * هُدَى الهَوْجِلِ العسِّيفِ يهْمَاءُ هَوْجَلُ[1]

هَوْجَـــــــــــــــلُ[1]

---

(1) الديوان، ص 36 سبق شرحه.

(2) الديوان، ص 62.

(3) الديوان، ص 57.

(4) الديوان، ص 57، العل: الرجل المسن الصغير الجسم. الألف: الذي لا يقوم لحرب ولا لضيق إنما يلتف وينام. اهتاج: أسرع من الخوف إسراعاً بحمق. الأعزل: الذي لا رمح معه ولا سلاح.

(5) الديوان، ص 56.

وهُنِّــئَ بِــي قَــوْمٌ ومَــا إنْ هَنَــأْتهُم * وأَصْبَحْتُ فِي قَوْمٍ (ولَيْسُوا بِمُنْيَتِــي)(2)

حيث ورد اسمها ضميراً للمتكلم وخبرها معرفاً بالإضافة في قوله: "ولست بمعيار الظلام" في البيت الأول وفي البيت الثاني ورد اسمها ضميراً متصلاً "واو الجماعة" وخبرها مضافاً إلى ياء المتكلم وكلاهما اقترنا بحرف الجر الزائد ونلاحظ أن جملة (ليسوا بمنيتي) وقعت حالاً.

د- ليس اسمها معرفة وخبرها معرفة:

ورد فيها بيتاً واحداً.

أَلَـيْسَ أَبِــي خَيْـرُ الإِوَاسِ وغَيْرِهَــا * وأُمِّي ابْنَـةُ الخَيْرِينَ لَوْ تَعْلَمِينَـهَا(3)

حيث وردت ليس مسبوقة بهمزة الاستفهام واسمها وخبرها معرفان بالإضافة.

8- بَرِحَ:

وردت برح تامَّة في بيت واحد فقط في شعر الشنفري في قوله:

فَـإِنْ يَـكُ مِـنْ جِـنٍّ لأَ بْـرَحُ طَارِقَــاً * وَإِنْ يَكُ أُنْسَاً مَاكَهَا الأُنْسُ تَفْعَلُ(4)

ونخلص من خلال عرض جملة كان وأخواتها في شعر الشنفري الآتي:

- أنّ جملة كان وأخواتها سارت على الوضع الطبيعي في اللغة.
- أنه لم ترد: (صار، فتئ، انفكّ، دام) لاكتفائه بأفعال الاستمرار الأخرى.
- أن (ليس) هي الأكثر وروداً من بين أخواتها رغم أنَّها غير متصرّفة، وذلك؛ لأنّها تفيد النفي، وهو معنى عام، بينما تؤدي الأخريات معاني مخصوصة.

---

(1) الديوان، ص 57. الهوجل: الرجل الطويل المشرع الأحمق. الهوجل: آخر الفلاة. ومن الأرض: الشديدة المسلك. العسيف: الأخذ على غير الطريق. البهماء: الفلاة التي لا يهتدي فيها. ينظر المعجم في اللغة.

(2) سبق ذكره.

(3) سبق ذكره.

(4) الديوان، ص 64.

ثانياً: ظنّ وأخواتها:

1- درى:

وإنَّــكِ لَــوْ تَــدْرِينَ أَنْ رُبَّ مَشْــرَبٍ * مَخُوفٍ كَدَاءِ البَطْنِ أَوْ هُوَ أَخْوَفُ[1]

أَخْــــــــــــــــوَفُ[1]

وقد تعدّى الفعل درى في البيت أعلاه على مفعولين بواسطة أنْ المخففة من الثقيلة والتي سدّت مسد مفعوليها.

2- رأى:

ورد فيها الآتي:

فَلَمَّــا رَآنــا قَوْمُنَــا قَيــلَ أَفْلَحُــوا * فَقُلْنَا اسْأَلُوا عَنْ قَائِلٍ لاَ يُكَذَّبُ[2]

تَرَاهَــا كَأَذْنَــابِ الحَسِــيلِ صَــوَادِراً * يُكَــــــــــــــــذَّبُ[2]

وَقَدْ نَهِلَتْ مِن الدِّمَاءِ وعَلَّتِ[3]

ووردت أفعالٌ تنصب مفعولين فأكثر غير ظنَّ وأخواتها وهي:

1- كفى:

وإنِّي كَفَانِي فَقْدَ مَنْ لَيْسَ جَازِيَاً * بِحُسْنَي ولاَ فِـي قُرْبِـهِ مُتَعَلَّـلُ[4]

2- عرف:

هُــمْ عَرَفُــونِي نَاشِــئَاً ذَا مَخِيلَــةٍ * أُمَشِّي خِلاَلَ الدَّارِ كَالأَسَدِ الوَرْدِ[5]

الــــــــــــــــوَرْدِ[5]

حيث تعدّى الفعل عرف إلى ثلاثة مفاعيل.

ومما يلاحظ عدم ورود أفعال المقاربة والرجاء والشروع في شعر الشنفري وقلة أفعال الظنّ واليقين أيضاً وذلك لقلة شعره وندرة استعمالها.

---

(1) الديوان، ص52، سبق شرحه.

(2) الديوان، ص 34.

(3) الديوان، ص 38، الحسيل: جمع حسيلة وهي أولاد البقر. تراها أي ترى السيوف. صدر: رجع عن الماء. علّت: شربت تباعاً. ينظر القاموس المحيط.

(4) الديوان، ص 56.

(5) الديوان، ص 43.

الفصل الثالث

النواسخ الحرفية لجملة المبتدأ والخبر

المبحث الأول

إنّ وأخواتها

تعريفها وعملها:

تعتبر إنّ وأخواتها من الحروف الناسخة لجملة المبتدأ والخبر، ينصبن الاسم بعدهنّ، ويرفعن الخبر، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن الخبر باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخولهنّ[1].

وهناك لغة تنصب المبتدأ والخبر جميعاً كقوله[2]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلتَكُنْ * خُطَاكَ خِفَافَاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقد خُرّج البيت على الحالية وأنّ الخبر محذوف، والتقدير تلقاهم أسدا[3].

وإنّي أرى هذه اللغة ضعيفة، لأن القرآن لم يأت بإنّ وأخواتها ناصبة جزأيها ولو كانت هذه لغة من لغات العرب لجاءت في القرآن الكريم.

وقد يرتفع بعد المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كقوله[4]:

إنّ مَنْ يَدْخُلَ الكَنِيسَةَ يَوْمَاً * يَلْقَ فِيهَا جَآذِرَاً وظِبَاءَ

وإنما لم تجعل (من) اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

عددها:

قد عدّ بعض النحويين هذه الأحرف ستّة[5] وهي: "إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، ولعل" وعدّها سيبويه خمسة أحرف باعتبار (أنّ، وإنّ) حرفاً واحداً[6].

---

(1) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج2، ص 128.

(2) قائله عمرو بن أبي ربيعة، في الجنى الداني، ص 394، شرح شواهد المغني، ص 122.

(3) ينظر شرح الأشموني 535/1.

(4) قائله الأخطل، خزانة الأدب 457/1.

(5) الكواكب الدرية 102/1.

(6) ينظر سيبويه، الكتاب 141/2.

إنما تُكسر في مواضع، وتفتح في مواضع... وتبعه في ذلك المبرّد[1] وابن مالك بينما عدّها صاحب شرح التوضيح ثمانية بإدخال عسى ولا التبرئة[2].

معانيها عند النحاة:

إنّ وتفيد التوكيد باعتبارها من نواسخ الابتداء ولها معانٍ أخرى:

1- أن تكون حرف جواب بمعنى نعم كقول الزبير بن العوّام -رضي الله عنه- لمن قال: لعن الله ناقة حملتني إليك: "إنّ وراكبها" أي نعم وراكبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً[3].

2- أن تكون أمراً للواحد المذكر من الأنين نحو: "إنّ يا زيد".

3- أن تكون فعلاً ماضياً مبنياً لما لم يُسم فاعله. على لغة رديئة بالكسر نحو: "إن في الدار".

4- أن تكون أمراً لجماعة الإناث، من الأين وهو التعب، نحو: "إنّ يا نساء" أي: اتعبن.

5- أن تكون فعلاً ماضياً خبراً عن جماعة الإناث من الأين نحو: "النساء إنّ" أي: تعبن.

6- أن تكون أمراً من وأي بمعنى وعد للمؤنثة كقوله[4]:

إِنَّ هِنْدُ المَلِيحَةَ الحَسْنَاءَ * وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ

7- أن تكون أمراً لجماعة الإناث من آن يئين أي قرب فنقول: "إن يا نساء" أي أقربن.

8- أن تكون ماضياً خبراً عن الإناث من آن أيضاً نحو: "إن قائم" يريدون "إن أنا قائم" فنقلوا حركة الهمزة إلى نون (إنّ) وحذفوا الهمزة.

9- أن تكون مركبة من "إن" النافية و (أنا) كقول العرب: "إن قائم" يريدون "إن أنا قائم" فنقلوا حركة الهمزة إلى نون "إنّ" وحذفوا الهمزة.

---

(1) المقتضب 107/4.

(2) خالد بن الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 210/1.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب 36/1- 37.

(4) قائله يوسف بن أحمد الصقلي، أنباه الرواة 70/4، وبغية الوعاة 356/2.

10- أنّ تكون بمعنى (لعل) كقول بعضهم: "ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً" أي لعلك[1] وتميم وقيس يبدلون من همزتها عيناً[2].

كأنّ:

ذهب الخليل وسيبويه[3] وجمهور البصريين والفراء إلى أن كأنّ مركبة من كاف ومن (أن) واعتنى بحرف التشبيه فقدم ففتحت همزة (أنّ) وقال بعض البصريين: هذا خطأ والأول أن يكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف، ودعوى ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيح، ومن ذهب إلى التركيب اختلفوا، فقال أبو الفتح: لا يتعلق بشيء وإن كانت هي حرف جر، وذهب الزجاج إلى أن الكاف الجارّة في موضع رفع[4].

ومن معانيها:

1- التشبيه: نحو: "كأن زيداً أسدٌ".

2- الشك والظن، وحمل ابن الأنباري عليه "كأنك بالشتاء مقبلاً".

3- التحقيق على مذهب الكوفيين والزجاجي كقوله[5]:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّاً * كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هشَامٌ

أي لأن الأرض، إذ لا يكون تشبيهاً، لأن ليس في الأرض حقيقة.

4- التقريب على مذهب الكوفيين أيضاً، ومنه قولهم: "كأنّك بالفرج آتٍ".

لكنّ: وذهب البصريون إلى أن (لكنّ) بسيطة، وذهب الفرَّاء[6] إلى أن أصلها "لكنّ أنّ" أي مركّبة فطرحت همزة (أنّ) وسقطت نون لكنّ حيث استقبلت ساكناً.

---

(1) عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت، دار الأمل، أربد- الأردن، ط2، 1406هـ- 1986م، 9/56-57.

(2) ينظر ارتشاف الضرب 128/2.

(3) ينظر الفراء، معاني القرآن 465/1.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 129/2.

(5) قائله الحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة في ديوانه، ص 93.

(6) ينظر معاني القرآن 465/1.

وعن الكوفيين أنها مركّبة من لا وأن والكاف زائدة والهمزة محذوفة. وإني أرجّح رأي البصريين لما فيه من بساطة.

ومن معانيها:

1- الاستدراك بعد الجحود[1] نحو: "ما خرج زيد لكن عمرو" وهو المشهور.

2- التوكيد.

3- التوكيد والاستدراك معاً.

لعلّ: مذهب جمهور النحاة على أن "لعلّ" بسيطة، ولامها أصل. حكاه في (البسيط) عن الكوفيين وأكثر النحويين، وقيل: مركبة من علَّ، واللام الزائدة، وقيل: من لام الابتداء وفيها لغات أخر عدتها ثلاث عشرة لغة[2].

ومن معانيها:

1- الترجي في المحبوب والإشفاق[3] في المحذور، ومثال الإشفاق قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [4] ولا تدخل لعل إلا على الممكن، وقول فرعون: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [5] إنما قاله جهلاً وإفكاً. ولا يقال: لعلّ الشباب يعود.

2- التعليل: وهو مذهب الأخفش والكسائي تقول: أفرغ لعلّنا نتغدّى. أي لنتغدى.

3- الاستفهام: على مذهب الكوفيين كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[6].
﴾[6].

---

(1) الزجاجي، حروف المعاني 15/9.

(2) ينظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع 153/2.

(3) المراد به التوقع.

(4) سورة الكهف، الآية 6.

(5) سورة غافر، الآيتان 36- 37.

(6) سورة عبس، الآية 3.

التقدير: ما يدريك أيزكّى. وهذا عند البصريين خطأ، والآية عندهم ترجٍ[1].

ليت: وليت للتمنّي، وتكون في المستحيل والممكن، نحو: **(**ليت الشباب عائد**)** ولا يكون في الواجب فلا تقول: ليت غداً يجيء[2].

عسى: في لُغَيّه وهي بمعنى لعلّ وشرط اسمه أن يكون ضميراً كقوله:

أقولُ لها: لعلي أو عساني[3]

وهو حينئذٍ حرف وفاقاً للسيرافي[4] ونقله عن سيبويه خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليته، ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيته[5].

ترتيب اسمها وخبرها:

يجب الترتيب بين هذه الأحرف وبين اسمها وخبرها، فلا يجوز أن يتقدّم الخبر على اسمها أو عليها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾[7] فالظرف "لدينا" في الأولى، وقع خبراً وقد تقدم على الاسم "أنكالاً" والجار والمجرور في الآية الثانية وهو قوله "في ذلك" وقع خبراً وقد تقدم على الاسم وهو قوله "لعبرة"[8].

---

(1) ينظر شرح التصريح على التوضيح 213/1، همع الهوامع 152/2.

(2) ينظر ارتشاف الضرب 130/2.

(3) هذا عجز بيت من الوافر من كلام عمر بن حطّان الخارجي، وصدره: ولي نفس تنازعني إذا ما

(4) هو الحسن بن عبد الله المرزبان، القاضي، أبو سعيد السيرافي، ولّى قضاء بغداد، قرأ النحو على ابن السراج، واللغة على أبي بكر بن مجاهد وابن دريد، شرح كتاب سيبويه، توفى سنة 368هـ. ينظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص61.

(5) ابن هشام، أوضح المساك 332/1.

(6) سورة المزمل، الآية 12.

(7) سورة النازعات، الآية 26.

(8) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص224.

حذف أخبارها:

قال ابن عقيل: "وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم وهم الكوفيون"[(1)].

ومن ذلك قولهم إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً؛ أي إنّ لنا مالاً ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إن الناس (أَلْبُ) عليكم فيقول: إنّ زيداً وإنَّ عمراً أي إنّ لنا ومنه؛ إنّ غيرها إبلاً وشاء كأنه قال: إنّ لنا إبلاً وشاء أو عندنا غيرها[(2)].

حذف أسمائها:

وكذلك يجوز حذف أسمائها لدليل مطلقاً، فحكى جواز حذفه سيبويه عن الخليل نحو: إنّ بك زيد مأخوذ؛ أي إنه.

وقول الشاعر[(3)]:

فَلَـوْ كُنْـتَ ضـبِّيّاً عَرَفْـتَ قَرَابَتِـي * وَلَكِـنَّ زُنْجِيَّـاً عَظِـيمَ المَشَـافِرِ

أي: ولكنّك.

العطف على أسمائها:

أجمع النحاة على أنه يجوز العطف على اسم إنّ، وأنّ ولكنّ، بعد أن تستوفي خبرها، ويجوز فيها وجهان:

الوجه الأول: النصب عطفاً على اسم إنّ نحو **(**إنّ زيداً قائمٌ وعمراً**)**.

الوجه الثاني: الرفع نحو: **(**إنّ زيداً آكل طعامك وعمروٌ**)**، واختلف في إعرابه فقيل إمّا مبتدأ خبره محذوف، أو مفرد معطوف، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل كما في المثال، فإن لم يكن فاصل نحو: (إنّ

(1) ينظر ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد 311/1.

(2) ينظر سيبويه، الكتاب 141/2.

(3) قائله الفرزدق في ديوانه، ص 481.

زيداً قائمٌ وعمروٌ) تعيّن الوجه الأول، وكذلك نحو (علمت أن زيداً قائمٌ وعمروٌ، وما زيدٌ قائمٌ لكنّ عمراً منطلق وخالدٌ).

أما إذا عطف على اسمها قبل أن تأخذ خبرها تعيّن النصب عند جمهور النحويين، نحو (إنّ زيداً وعمراً قائمان. وإنك وزيداً ذاهبان) وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ﴾ [1]

أما ليت، ولعل، وكأنّ، فلا يجوز معها إلا النصب سواء تقدّم المعطوف أو تأخر نحو: (ليت زيداً وعمراً قائمان) و (ليت زيداً قائم وعمراً) وكذلك كأنّ، ولعل، وأجاز الفراء الرفع فيه متقدماً ومتأخراً مع الأحرف الثلاثة[2].

تعدد أخبارها:

قال أبو حيّان: الذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين مع أنه لم يسمع[3].

اتصال (ما) الحرفية بهذه الحروف:

يبطل عمل إنّ وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) الحرفية، قال ابن معط[4]: ولمّا كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص لأجل شبهها بـ (كان) في الاختصاص بالمبتدأ والخبر وكان الاختصاص مفقوداً بتركيبها مع (ما) فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم وبطل عملها لعدم اختصاصها إلا (ليتما) فإن اختصاصها بالمبتدأ باق فأعملت وأهملت.

وهو نفس ما رآه ابن هشام بطلان العمل: (ويشترط لإعمال هذه الحروف شرط وهو أَلاَّ تقترن بها (ما) الحرفية فإن اقترنت بها زال اختصاصها بالجملة الاسمية وصارت حرف ابتداء تدخل على كل من الجملتين ووجب إبطال العمل

---

(1) سورة البقرة، الآية 62.

(2) ينظر شرح ابن عقيل 377/1.

(3) الحمصي، يس بن زيد الدين، ت (1061هـ)، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، الناشر مصطفى البابي الحلبي وشركاه، 1370هـ- 1971م، ص 28.

(4) محمد بن عبد الله بن معط، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط/1، 1982م، 479/1- 480.

لزوال الاختصاص[1] فمن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[3].

ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [4] وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [5].

ويستثنى من ذلك "ليت" خاصة فيجوز فيها الإعمال والإهمال؛ فأما الإعمال فلأنهم وصلوا ولم يزيلوها عن اختصاصها بالاسمية لا يقولون: (ليتما قال زيد) وأما الإهمال فبالحمل على أخواتها وقد روى بالوجهين قوله[6]:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال، ورفعه على الإهمال، فمن رفعه "فما" كافّة وذا مبتدأ، و "الحمام" عطف بيان و "لنا" الخبر، ومن نصبه فـ (ما) زائدة و (ذا) اسم ليت، والحمام عطف فإن اقترنت (ما) الاسمية الموصولة بهذه الحروف فإن عملها لا يبطل وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [7] فما هنا اسم موصول بمعنى الذي وهو في موضع نصب اسم (إنّ) وصنعوا جملة الصلة والعائد محذوف وقوله: "كيد ساحر" الخبر والمعنى؛ إن الذي صنعوه كيد ساحر[8].

---

(1) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم العربية 29/2- 30.

(2) سورة النساء، الآية 171.

(3) سورة الأنبياء، الآية 108.

(4) سورة فاطر، الآية 28.

(5) سورة الأنفال، الآية 6.

(6) قائله النابغة في الزرقاء. ينظر الكواكب الدرية 111/1. وفي ديوانه، ص 124.

(7) سورة طه، الآية 69.

(8) ينظر ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 211.

أحوال همزة (إنّ):

نجد أنّ لـ (إنّ) ثلاثة أحوال؛ وجوب الكسر، وجوب الفتح، وجواز الأمرين.

يقول ابن هشام[1]: تتعين (إنّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدّها ومسد معموليها، و (أنّ) المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوزان إن صحّ الاعتباران.

الحالة الأولى: وجوب الكسر:

تُكسر همزة إنّ وجوباً في عشرة مواضع هي:

1- في ابتداء الكلام نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[2]، وقوله: ﴿أَلا [3]إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [4].

2- في أول الصلة كقوله: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [5].

3- في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة، وهو: إذ، وإذا، وحيث نحو: "جئتك إذ إن زيداً أميرٌ" ونحو: "جلستُ حيث إن زيداً جالسٌ".

4- في أول الصفة نحو: "مررت برجل إنه فاضلٌ".

5- أن تقع قبل اللام المعلّقة نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [6].

---

(1) ينظر كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 235/1- 236.

(2) سورة القدر، الآية 1.

(3) (ألا) هنا استفتاحية وهي لا تفيد الابتداء لذلك هنا يكون الابتداء حكمياً لوقوع إن في أول الجملة مسبوقة بحرف لا يفيد الابتداء.

(4) سورة يونس، الآية 62.

(5) سورة القصص، الآية 76.

(6) سورة المنافقون، الآية 1.

6- أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ (1).

7- أن تقع محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (2).

8- أن تقع جواباً لقسم نحو: ﴿حم ﴿ 1 {وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(3) أو ذكر مقترناً باللام كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ *إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (4).

9- أن تقع خبراً عن اسم عين نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (5) و "زيدٌ إنه فاضلٌ".

10- التابعة لشيء من ذلك نحو: "إن زيداً فاضلٌ، وإن عمراً جاهلٌ"(6).

الحالة الثانية: وجوب الفتح:

يجب فتح همزة إنّ في المواضع الآتية:

1- أن تقع فاعلة، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ (7) أي إنزالنا.

2- أو نائباً عن الفاعل كقوله تعالى: ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ (8).

3- أو مفعولة غير محكية بالقول نحو قوله تعالى: ﴿أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ﴾ (9).

4- أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (10).

---

(1) سورة الأنفال، الآية 5.

(2) سورة مريم، الآية 30.

(3) سورة الدخان، الآيات 1-3.

(4) سورة العصر، الآيتان 1-2.

(5) سورة الحج، الآية 17.

(6) ينظر الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني، ط2، ص 404-410، د. ن. ت.

(7) سورة العنكبوت، الآية 51.

(8) سورة الجن، الآية 1.

(9) سورة الأنعام، الآية 81.

(10) سورة فصلت، الآية 39.

5- أو خبراً عن اسم معنى نحو: "اعتقادي أنك فاضلٌ".

6- أو مجرورة بالحرف نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (1).

7- أو معطوفة على شيء من ذلك ﴿اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (2).

8- أو مبدلة من شيء من ذلك نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتِيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾(3).

وهذه المواضع التسعة ترجع إلى الآتي:

1- أن تقع في موضع مصدر مرفوع.

2- أن تقع في موضع مصدر منصوب.

3- أن تقع في موضع مصدر مجرور(4).

ثالثاً: جواز الأمرين (الفتح والكسر):

وذلك في المواضع الآتية:

1- بعد فاء الجزاء نحو: ﴿مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (5) قُرئ بالفتح والكسر.

2- بعد إذا الفجائية كقول الشاعر(6):

وكنــتُ أَرَى زَيــداً كمــا قِيــلَ سَــيِّدا * إذا أنّــهُ عَبْــدُ القَفَــا واللّهــازِمُ

---

(1) سورة الحج، الآيتان 6 و 62، وسورة لقمان، الآية 30.

(2) سورة البقرة، الآية 47.

(3) سورة الأنفال، الآية 7.

(4) المرجع نفسه، ص 410.

(5) سورة الأنعام، الآية 54.

(6) قائله مجهول. ورد في أوضح المسالك 238/1، والجنى الداني، ص 378

فالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا، والفتح على معنى فإذا العبوديّة أي حاصلة كما تقول: خرجتُ فإذا الأسد.

3- أن تقع في موضع التعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾[1] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلّة، والباقُون بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني. ومثله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [2].

4- أن تقع جواب قسم، وليس في خبرها اللام كقوله[3]:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِي * أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِي

فالكسر على الجواب، والبصريون يوجبونه، والفتح بتقدير (على) فلو ذكرت اللام تعيّن الكسر إجماعاً نحو: "حلفتُ إنّ زيداً لقائمٌ".

5- أن تقع خبراً عن قول، ومخبراً عنها بقول والقائل واحد نحو: "أوّلُ قولِي أنّي أحْمَدُ الله" ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فهي مثل: "نُطْقِي الله حسبي"[4].

6- أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى* وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[5] قرأ نافع[6] وأبو بكر بالكسر، بالكسر، إمّا بالاستئناف أو بالعطف على جملة إنَّ الأولى، وقرأ الباقون بالعطف على (ألاّ تجوع) من عطف المفرد على مثله، والتقدير: إنّ لك عدم الجوع وعدم الظّمأ.

7- أن تقع بعد حتى ويختص الكسر بالابتدائية، "أي بعد حتى الابتدائية" مثل "مَرِضَ حتّى إنّهم لا يَرْجُونَهُ" فـ (حتَّى) هنا بمنزلة ألا الاستفتاحية

(1) سورة الطور، الآية 28.

(2) سورة التوبة، الآية 103.

(3) قائله رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه، ص 188، وشرح التصريح 219/1.

(4) ينظر شرح شذور الذهب، 207- 208.

(5) سورة طه، الآيتان 118، 119.

(6) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي النعيم الليثي، أحد القراء السبعة المشهورين، أصله من أصبهان، اشتهر في المدينة، توفي بها سنة 169هـ. ينظر الأعلام، للزركلي 5/8.

والفتح بعد حتى الجارّة والعاطفة نحو: "عَرَفْتَ أمورك حتَّى أنّك فاضلٌ" فـ (حتَّى) هنا تصلح للجارّة والعاطفة. فالتقدير مع الجارّة: عرفتُ أمورك إلى فَضْلِك. ومع العاطفة: عرفتُ أمورك وفضلك.

8- أن تقع بعد "إمّا" نحو: أما إنّك فاضل، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزل (ألا) والفتح على أنّها بمعنى أحقًّا.

9- أن تقع بعد "لا جَرم" والغالب الفتح نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [1] فالفتح عند سيبويه على أن (جَرَمَ) فعل ماضٍ معناه وجب، وأنّ وصلتها فاعل: أي وجب أنّ الله يعلم[2] و (لا) صلة، وعند الفراء على أن (لا جرم) بمنزلة (لا رجل)، ومعناها (لا بد) و (من) بعدهما مقدّرة، والكسر على ما حكاه الفرّاء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: (لا جرم لاتينك)[3].

دخول اللام على جملة إن:

أولاً: دخولها على الخبر:

تختص (إنّ) المكسورة الهمزة دون سائر أخواتها بجواز مصاحبة لام التوكيد لها؛ ولام التوكيد هذه لام مهملة معناها التوكيد، ولها أسماء عديدة: فإن تصدّرت الكلام سُمّيت لام الابتداء نحو: لأنت رجلٌ عظيم، وإن صحبت إنّ سُمّيت بالمزحلقة لتزحلقها إلى عجز الكلام نحو: "إنّ في الدّار لزيداً" فإن خففت "إنّ" وجبت مصاحبتها لها للتفريق بينها وبين إن النافية وتسمى عند ذلك بالفارقة نحو: "إنْ زيدٌ لمجتهدٌ"[4].

(1) سورة النحل، الآية 23.

(2) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 338/1-344.

(3) المرجع نفسه، والصفحة، وينظر شرح التصريح على التوضيح 218/1- 221، شرح الأشموني 554/1- 558.

(4) ينظر محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها، ص 23-25.

أولاً: الخبر:

وذلك بشروط:

1- أن يكون مثبتاً نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء﴾ [1].

2- أو فعلاً ماضياً متصرفاً مقترناً بـ (قد) نحو: "إنّ زيداً لقد رضي".

3- أو فعلاً مضارعاً متصرفاً نحو: "إنّ زيداً ليرضى" أو غير متصرف نحو: "إن زيداً ليذر الشرّ".

أما إذا دخلت عليه السين أو سوف ففي جواز دخول اللام عليه فيه خلاف. فيجوز إذا كان (سوف) على الصحيح. وأمّا إذا كان السين فقليل.

4- فعلاً ماضياً غير متصرّف نحو: (إنّ زيداً لنعم الرجل) -وهو مذهب الأخفش والفرَّاء- لأن الفعل كالاسم ومنع ذلك سيبويه[2].

هذه هي المواضع التي اختُلف حولها أما المواضع التي تدخل عليها اللام باتّفاق هي: الاسم نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء﴾ ، المضارع لشبهه به نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [3] والظرف كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[4].

ثانياً: دخولها على معمول الخبر:

وذلك بثلاثة شروط:

1- تقدّمه على الخبر.

2- كونه غير حال.

3- وكون الخبر صالحاً للام نحو: "أنَّ زَيْداً لَعَمرَاً ضَارِب". وقد تدخل على الخبر وهذه الحالة دون معموله نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[5]، وقد تدخل عليهما معاً نحو: "إنِّي بحمد الله لصالحٌ"[1].

---

(1) سورة إبراهيم، الآية 39.

(2) ينظر شرح الأشموني 558/1- 568.

(3) سورة النحل، الآية 124.

(4) سورة القلم، الآية 4. وينظر مغني اللبيب 254/1.

(5) سورة العاديات، الآية 11.

ثالثاً: دخولها على الاسم:

وذلك بشرط أن يتأخّر عن الخبر ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[2] أو أن يتأخّر عن معموله نحو: "إن في الدَّار لزيداً جالس".

رابعاً: دخولها على ضمير الفصل[3]:

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ اللّهُ﴾ [4] وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو: "زيدٌ هو القائم" وبين ما أصله المبتدأ والخبر نحو: "إنَّ زيداً لَهُوَ القائم"[5].

دخول (ما) الحرفية الزائدة على إنَّ وأخواتها:

تتصل ما الحرفية بإن وأخواتها فتبطل عملها، وذلك لزوال اختصاص هذه الحروف بالجملة الاسمية، لذلك تسمى (ما الكافّة)، والمهيئة؛ لأنها هيّأت تلك الحروف للدخول على الأفعال، لذلك يبطل عمل هذه الحروف ويجب إهمالها، إلاّ (ليتما) فإنّ اختصاصها بالمبتدأ باق فأعْمِلَت وأُهْمِلَتْ.

وهو نفس ما رآه ابن هشام –بطلان العمل– قال: ويشترط لإعمال هذه الحروف شرط؛ وهو ألاَّ تقترن بها (ما) الحرفية فإن اقترنت بها زال اختصاصها بالجملة الاسمية وصارت حرف ابتداء تدخل على كل من الجملتين ووجب إبطال العمل؛ لزوال الاختصاص فمن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾ [6] وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[1] وقول الشاعر سويد بن كراع العكي[2]:

---

(1) شرح التصريح على التوضيح 223/1.

(2) سورة آل عمران، الآية 13، النور، الآية 44، النازعات، الآية 26.

(3) ويسمى عند الكوفيين عماداً لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى، وضمير فصل عند البصريين لأنه يفصل بين الخبر والنعت. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 706/2.

(4) سورة آل عمران، الآية 62.

(5) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية 29/2– 30، المحقق هاوي إبراهيم نصر، عمان، دار البازوري العلمية، 2007م.

(6) سورة النساء، الآية 171.

تَحَلّلْ وعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظَرَنْ * أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [5].

وقول الشاعر[6]:

وَلكِنَّمَا أَسْعَ لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ * يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثِّلُ أَمْثَالِي

ويستثنى من ذلك (ليت) خاصّة فيجوز فيها الإعمال والإهمال، فأمّا الإعمال فلأنّهم وصلوا ولم يزيلوها عن اختصاصها بالاسمية لا يقولون: ليتما قال زيد.

وأمّا الإهمال فبالحمل على أخواتها وقد رُوي بالوجهين قوله[7]:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا * إِلى حَمَامَتِنَا أَو نِصْفِهُ فَقَدُ

يُرْوى برفع (الحمامُ) على الإهمال ونصبه على الإعمال[8]، فمن رفعه فـ (ما) كافّة و (ذا) مبتدأ والحمام عطف بيان و (لنا) الخبر، ومن نصبه فـ (ما) زائدة، و (ذا) اسم ليت والحمام عطف، فإن اقترنت ما الاسمية الموصولة بهذه الحروف فإن عملها لا يبطل وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [9] فما هنا اسم موصول بمعنى الذي وهو في موضع نصب

---

(1) سورة الأنبياء، الآية 108.

(2) ورد في شرح المفصل 11/8.

(3) سورة فاطر، الآية 28.

(4) سورة الأنفال، الآية 41.

(5) سورة الأنفال، الآية 6.

(6) قائله امرؤ القيس، في ديونه، ص 39.

(7) قائله النابغة الذبياني.

(8) الكواكب الدرية 111/1، قطر الندى وبل الصدى، ص 211.

(9) سورة طه، الآية 69.

اسم إنَّ، وصنعُوا جملة الصلة والعائد محذوف وقوله: "كيد ساحر" الخبر، والمعنى إنَّ الذي صنعوه كيد ساحر[1].

العطف على خبر (لات):

العطف على خبر لات كالعطف على ما فتنصب وترفع في نحو: "لات حين جزع ولا حين طيش" ويتعيَّن الرفع في مثل نحو: لات حين فلق بل حين صبر أو لكن حين صبر[2].

تخفيف ذوات النون (إنّ، أنّ، كأنّ، ولكنّ):

يجوز تخفيف النون التي تنتهي بها بعض هذه الحروف فتصبح إنْ، أنْ، كأنْ، لكنْ وإليك أحكامها.

يقول ابن هشام[3]: "ثم إن كان الحرف المخفف إنَّ المكسورة جاز الإهمال والإعمال والأكثر الإهمال نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4] فيمن خفف نون لمَّا، وأمَّا من شدّدها فإن نافية، ولمَّا بمعنى "إلاَّ"[5].

"إلاَّ"[5].

قرأ كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (لَمَا) خفيفة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لمَّا) مشدَّدة[6].

ومن إعمال المخفّف قراءة بعض السبعة ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [7].

---

(1) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 211.

(2) همع الهوامع 125/2.

(3) في كتابه شذور الذهب، ص 363.

(4) سورة الطارق، الآية 4.

(5) المرجع نفسه، ص 363.

(6) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءة، ص 678.

(7) سورة هود، الآية 111.

اختلفوا في تشديد الميم والنون من قوله: (وإن كل لما ليوفينهم) فقرأ ابن كثير وافع (إنْ كلا) خفيفة (لمَّا) مشددة، وقرأ حمزة والكسائي (إنَّ) مشدَّدة النون، واختلفا في الميم من (لمَّا) فشددها حمزة وخففها الكسائي.

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي وحفص عن عاصم و (إنَّ) مشدَّدة النون "لمَّا" مشددة أيضاً، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة.

وقال سيبويه[1]: حدَّثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً المنطلق" وقال الأخفش في كتاب المعاني: (زعموا أن بعضهم يقول: "إنَّ زيداً لمنطلق" وهي مثل (إن كل نفس لمَّا عليها حافظ) تقرأ بالنصب والرفع وهذا نصَّه ولا اعتبار لمخالفة الكوفيين في أنَّها إذا خفّفت لم يجز إعمالها أصلاً إذ قد ثبت ذلك في القرآن الكريم، وبنقل الثِّقات وأمَّا إلغاؤها فهو الكثير (إنْ زيد لقائم).

قال النَّحاس في إعراب الآية "إن كل نفس لما عليها حافظ" قراءة أبي عمرو ونافع والكسائي كما عملها بالتخفيف وقرأ أبو جعفر والحسن "إن كلّ نفس لمّا عليها حافظ".

قال أبو جعفر: القراءة الأولى بيِّنة في العربية تكون ما "زائدة" و "إنْ" مخففة من الثقيلة، هذا مذهب سيبويه وهو جواب القسم، والقراءة الثانية تكون (لمَّا) بمعنى إلاَّ عليها[2].

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ﴾ [3] ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ...﴾[4]

---

(1) ينظر الكتاب 140/2.

(2) ينظر الكتاب 139/1.

(3) سورة البقرة، الآية 143.

(4) سورة القلم، الآية 51.

ويقـاس علـى هـذين النـوعين اتفاقـاً، ودون هـذا أن يكـون ماضـياً غيـر ناسـخ كقوله[1]:

شُـلَّتْ يمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِماً * حَلَّـتْ عَلَيـكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ

لا يقاس عليه خلافاً للأخفش، فإنَّه أجاز (إن قام لأنا، وإن قعد لأنت) دون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم "إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه" ولا يقاس عليه إجماعاً[2].

وفي حالة إهمالها تلزمها اللاَّم الفارقة بين الإثبات والنفي، وقد تغني عن اللام قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفياً كقوله[3]:

إنِ الحقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ * وإنْ هُو لَمْ يعدمْ خِلاَف مُعَانِدٍ

أو معنويةُ: كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح[4] كقوله[5]:

أَنَـا ابـنُ أُبَـاةِ الضَّـيمِ مَالِـكٌ * وإنْ مَالِكٌ كَانَـتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

تخفيف (أنَّ):

قـال ابـن هشـام: وإن كـان الحـرف المخفـف (أن) المفتوحـة وجـب بقـاء عملها ووجب حذف اسمها، ووجب كون خبرها جملة، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [6] وإن كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو: ﴿أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾ [7] أو بِشرّ نحو: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [8] فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد، وفتح الباء ورفع (اسم)

---

(1) نسب لعاتكة بنت زيد الصحابية، كما نسب لصفية بنت الزبير. في الأغاني 11/18، خزانة الأدب 373/10.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 21/1.

(3) قائله مجهول شرح الأشموني 145/1، شواهد المغني 604/2.

(4) ينظر شرح التصريح على التوضيح 231/1.

(5) قائله الطِّرمَّاح بن حكيم.

(6) سورة يونس، الآية 10.

(7) سورة النمل، الآية 8.

(8) سورة النور، الآية 9.

(اسم) الله أو كون الفعل جامداً نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[1] و ﴿وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [2] أو مفعولاً بواحد من أمور:

أحدها: النفي ولم يسمع إلاَّ في لن، ولم، ولا نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[3]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [4].

الثاني: الشرط نحو: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكَفَرُ بِهَا﴾[5].

الثالث: قد نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [6].

الرابع: لو نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى...﴾[7].

الخامس: حرف التنفيس وهو السين ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [8] وسوف كقوله[9]:

واعلمْ فإنَّ عِلْمَ المَرْءِ يَنْفَعُهُ * أَنْ سَوفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

قوة الشبه في أن بالفعل:

قوة الشبه في "أن" المفتوحة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال أمَّا المعنى فإنها تُغَيِّر معنى الجملة كما يغيِّرها الفعل.

---

(1) سورة النجم، الآية 39.

(2) سورة الأعراف، الآية 185.

(3) سورة البلد، الآية 5.

(4) سورة البلد، الآية 7.

(5) سورة النساء، الآية 140.

(6) سورة المائدة، الآية 113.

(7) سورة الأعراف، الآية 100.

(8) سورة المزمل، الآية 20.

(9) قائله مجهول وهو من شواهد الأشموني برقم 282، وابن عقيل، 106.

وأمَّا اللفظ فهو أنَّه مفتوح الأوَّل كما أنَّ الفعل الماضي مفتوح الأول، وأمَّا الاستعمال فهو أنَّ العرب عطفت على محل المكسورة، ولم تعطف على محل المفتوحة كل ذلك مشعر بأن إعمال المفتوحة أقوى من إعمال المكسورة[1].

تخفيف كأنَّ:

أما كأن إذا خففت فتعمل وجوباً عند الجمهور استصحاباً للأصل وحملاً لها على (أنَّ) المفتوحة لكن تخالفها في أنَّ خبرها لا يلزم كونه جملة وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولا يجب حذفه بل يجوز إظهاره[2]. خلافاً للزمخشري فإنه يقول بإبطال عملها.

قال النجار: إذا خففت كأنَّ: نوى اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو: (كأن زيد قائم) أو جملة فعلية مصدَّرة بـ (لم) كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[3].

أو مصدَّرة بلمَّا كقول الشاعر[4]:

أَفِدِ التَّرَحُّلَ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا * لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالت، فاسم (كأن) في هذه الأمثلة محذوف: وهو ضمير الشأن والتقدير: كأنه زيد قائم، وكأنَّه لم تغن بالأمس، وكأنَّه قد زالت، والجملة التي بعدها خبر عنها، وقد روي إثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله[5]:

وصَدْرٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ * كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانُ

---

(1) أمالي ابن الحاجب 759/2.

(2) شرح الفاكهي لقطر الندى وبل الصدى 33/2.

(3) سورة يونس، الآية 24.

(4) البيت للنابغة الذبياني، في ديوانه، ص 89، وفي الأغاني 8/11.

(5) قائله مجهول.

فثدييه اسم (كأن) وهو منصوب بالياء لأنه مثنى و (حقَّان) خبر كأنَّ وروي: "كأن ثدياه حقَّان" وثدياه حقَّان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر (كأنَّ) ويحتمل أن يكون (ثدياه) اسم كأنَّ، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها[1].

تخفيف (لكنَّ):

إذا خُفِّفَت (لكن) أُلغيت عن العمل تماماً وجاز دخولها على الاسم والفعل لعدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال نحو: "ما قام زيد لكن عمرو لم يقم، وما يقوم زيد لكن يقوم عمرو".

قال ابن هشام[2]: إذا خففت (لكن) أهملت في الشعر والنثر نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [3] وعند يونس والأخفش إجازة إعمالها ولا سماع يشهد لهما ولا قياس، وإن خففت جاز دخولها على الجملتين: "فأمَّا لكن مخففة فتهمل: وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [4]، وقال تعالى: ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[5] فدخلت على الجملتين[6].

وخلاصة القول إنِّي أرى أن الحروف المخفَّفة قسِّمت إلى ثلاثة أقسام منه حيث الإعمال والإهمال.

---

(1) ينظر النجَّار، التوضيح والتسهيل لشرح ابن عقيل 270/1.

(2) في كتابه شرح اللمحة البدرية.

(3) سورة الأنفال، الآية 17.

(4) سورة الزخرف، الآية 76.

(5) سورة النساء، الآية 162.

(6) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص149.

القسم الأول: وجوب الأعمال ويتمثل في "أنْ" و "كأنْ".

القسم الثاني: وجوب الإهمال ويتمثل في "لكنْ".

القسم الثالث: جواز الإعمال والإهمال ويتمثل في "إنْ".

المبحث الثاني

لا النافية للجنس

وتسمى لام التبرئة؛ وذلك لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر[1] كما تسمى كذلك لا النافية للجنس؛ لأنها تنفي نسبة الخبر إلى الجنس أو الواحد[2].

ويرى النحاة أن (لا) على ضربين عاملة، وغير عاملة. فالعاملة هي النافية للجنس على سبيل الاستغراق، وهي تعمل في النكرات، فوجب لها العمل فيما يليها[3].

وأعملت (لا) عمل (إنّ) بإجماع النحاة[4]؛ وذلك لمشابهتها لها في أربعة أربعة أوجه هي[5]:

1- أنَّ كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية.

2- أنَّ كليهما للتأكيد. فلا لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإثبات.

3- أنَّ (لا) نقيضة (إنَّ) والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

4- أن كلا منهما له صدر الكلام.

وذكر السيوطي. في الأشباه والنظائر أنَّ (لا) تخالف إنَّ في سبعة أوجه:

1- أن (لا) لا تعمل إلاَّ في النكرات. وتعمل (إنَّ) في المعارف والنكرات.

2- أن اسمها لا يكون إلاَّ مظهراً، ويكون اسم (إنَّ) مظهراً ومضمراً.

3- عدم تقدُّم خبرها على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

---

(1) شرح التصريح على التوضيح 235/1.

(2) محمد الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط/ أخيرة، 1359هـ- 1940م، 141/1.

(3) الجنى الداني، ص 291- 292.

(4) ينظر حاشية الصبّان 3/2.

(5) شرح التصريح على التوضيح 235/1.

4- اسمها لا ينوَّن واسم إنَّ يُنوَّن.

5- يجوز إلغاؤها إذا تكررت، خلاف إنَّ فإنها لا تلغى إذا تكررت.

6- يكثر حذف خبرها إذا علم[1].

7- اسمها المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم إنَّ لا خلاف في إعرابه[2].

شروط إعمالها:

لا النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات "إن" إن تنصب الاسم وترفع الخبر باجتماع شروط ستة هي:

1- أن تكون نافية، فإن لم تكن نافية لم تعمل مطلقاً، وشذَّ عمل الزائدة لعدم اختصاصها في قوله[3]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا * لَلاَمَ ذَوُوا أَحسَابِهَا عُمَرَواً

حيث جاءت لا زائدة والنكرة بعدها مبنية على الفتح وعمل لا الزائدة شاذ.

2- أن يكون منفياً للجنس، فإن لم يكن كذلك فهي تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو: "لا رجلٌ قائماً".

3- أن يكون نفيه نصّاً.

4- أن لا يدخل عليها جار، فإذا دخل عليها أُلغِيت، وعمل الجار فيما بعدها؛ وذلك لأن الجار يتعلَّق بالأسماء.

5- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. ويدخل في حكم النكرة أمران:

أ- شبه الجملة بنوعيه الجار والمجرور والظرف. كقولهم: لا قوَّة فوق الحق، ولا راحةَ لحسود.

ب- الجملة الفعلية؛ لأنها في معنى النكرة، وبمنزلتها.

6- عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها، فإن وجد فاصل أهملت وتكررت لا. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله و (لا في النبوغ حظ لكسلان، ولا نصيب) ويراعى الترتيب بين معموليها[1].

---

(1) الأشباه والنظائر 224/1، مغني اللبيب 263/1- 264.

(2) شرح التصريح على التوضيح 235/2.

(3) قائله الفرزدق. في ديوانه، 230/1، وخزانة الأدب 30/4.

أحوال اسم لا وأحكامها:

وفي ذلك يقول الأشموني: "واعلم أنَّ اسم لا على ثلاثة أضرب:

أ- مضاف.

ب- شبيه بالمضاف؛ وهو ما بعده شيء من تمام معناه، ويسمى مطوَّلاً، وممطولاً أي ممدوداً.

ج- ومفرد: وهو ما سواهما[2]. ولكل أحكام نتناولها بالتفصيل:

حكم اسم (لا) إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف النصب بلا خلاف "لا صاحب برٍّ ممقوت، ولا راغباً في الشرِّ محمود".

وقد اتفق النحاة على أنَّ الرافع للغير في هذه الحالة (لا)[3].

أمَّا حكم اسم (لا) إذا كان مفرداً؛ وهو ما ليس بمضاف، ولا شبيه به، فيدخل فيه المثنى والمجموع جمع سلامة وتكسير.

فالمفرد وجمع التكسير حكمها البناء على الفتح نحو: (لا رجلَ، ولا رجالَ في الدَّار).

وعلّة البناء تركيب الاسم مع لا كخمسة عشر يقول سيبويه: "وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما جرى مجراه؛ لأنَّها لا تعمل إلاَّ في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء فلمَّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر"[4].

أما المثنى وجمع المذكر السالم فيبنيان على الياء نحو: (لا غلامَين قائمان) و (لا مُسْلِمِين)، وكقوله[5]:

تُعَزَّ فَلاَ إلَفَيْنِ بِالعَيْشِ مُتِّعَاً * وَلكنْ لِوَرَّادِ المَنُونِ تَتَابَعُ

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي 690/1.

(2) ينظر شرح الأشموني 21/2.

(3) همع الهوامع 202/2.

(4) ينظر الكتاب 274/2.

(5) قائله مجهول. ورد في أوضح المسالك 10/2، وشرح الأشموني 145/1.

أمَّا جمع المؤنَّث السالم ففيه أقوال[1]:

أحدها: قول أكثر النحاة أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة، بلا تنوين.

الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة مع بقاء التنوين.

الثالث: أن يبنى على الفتح.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وهو الصحيح للسماع، وعلى هذا روي بالوجهين قوله[2]:

إنَّ الشَّـبَابَ الـذِي مَجْـدٌ عَوَاقِبَـهُ * فِيـهِ نُلَـذُّ ولاَ لَـذَّاتِ للشِّـيبِ

بكسر تاء (الذَّات) وفتحها، فإذا أضيف هذا الجمع لفظاً أو تقديراً أعرب بالكسر وفاقاً نحو: مسلماتِ زيد لك، أو لا مسلماتِ لك[3].

أجمع على عملها في نصب اسمها ورفع خبرها سيبويه والرضي والسيوطي والزمخشري وابن مالك. وللحجازيين والتميميين اختلاف في خبر (لا) النافية للجنس فهو مذكور عند الأوائل، ومقدَّر عند الآخِرين، ويرى الكوفيون صحة عملها في ارتفاع خبرها بالمبتدأ.

واتفق البصريون والكوفيون وجمهور النحويين على شروط عملها عمل (إنَّ) وأحوال خبرها.

وإنِّي أرجِّح رأي الكوفيين في أنَّها رافعة لخبرها وذلك لأن النسخ يقتضي تغيير الحكم الأسبق للجملة الاسمية بعد دخول الناسخ عليها.

العطف على اسم (لا) مع تكرارها:

إذا كان اسم لا معرفة، أو منفصلاً منها عملت عمل ليس، أو أملت ووجب تكرارها خلافاً للمبرِّد وابن كيسان[1] اللذين لا يوجبان تكرارها بل يحكمان بجوازه[2].

---

(1) شرح التصريح على التوضيح 239/1، الهمع 200/2.

(2) قائله سلامة بن جندل السعدي في ديوانه، ص 91.

(3) همع الهوامع 201/2.

أمَّـا فـي المعرفـة فجبراً لمـا فاتهـا مـن نفـي الجـنس، وأمَّـا فـي الانفصـال فتنبيهـاً بـالتكرار علـى كونهـا لنفـي الجـنس لأنَّ نفـي الجـنس تكـرار للنفـي فـي الحقيقة.

إذا كـان اسـم (لا) مفرداً، وجـيء بعدها بعـاطف ونكرة مفردة وتكرّرت لا نحـو (لا حـول ولا قـوة إلا بـالله) جـاز فـي المعطـوف البنـاء أو الرفـع، وجـاز فـي المعطوف عليه البناء على الفتح، أو النصب، أو الرفع على التفصيل التالي:

1- إذا بنينا علـى الإعمال علـى مذهب سيبويه يجوز أن يقدَّر بعدهما خبر لهمـا معـاً ويجوز أيضـاً أن يقدَّر لكل واحد منهما خبر علـى تقدير (لا حول موجود لنـا، ولا قوة موجودة لنـا) وعلـى غير مذهب سيبويه يجوز أيضـاً أن يقـدَّر لهمـا خبـر واحـد علـى جـواز أن (لا) الأولـى والثانيـة يعملان في اسم واحد لأنهما شيء واحد ويجوز أن يقدَّر لكل منهما خبر على حياله.

2- فـي حالـة رفعهمـا تكـون (لا) الأولـى ملغـاة لتكرارهـا ومـا بعـدها مرفـوع بالابتـداء أو عاملـة عمـل لـيس فيكـون مـا بعـدها مرفوعـاً بهـا، وعلـى الوجهين فـ (لنـا) خبـر عن الاسمين إن قدرت (لا) الثانيـة تكرار للأولـى وما بعدها معطوف، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملـة عمل ليس، أو بالعس. فـ (لنا) خبر عن إحداهما والأخرى محذوف.

3- إذا بنـي الأوَّل ورفـع الثـاني فوجـه أنَّ (لا) الأولـى عاملـة عمـل إنَّ، ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل (لا) الألـى مـع اسمها، فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر لهما معاً خبرٌ واحدٌ، وعند غيره لا بدَّ لكلِّ واحد من خبر، ويجوز أن تجعل (لا) الثانية غير زائدة، وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس.

---

(1) هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، كان يحفظ المذهبين: الكوفي والبصري، من مصنفاته: المهذّب فـي النحو، علل النحـو، غريب الحديث بشرح المعلقات. ينظر معجم المؤلفين، عمر رضـا كحالة 92/3.

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 68.

4- إذا رفع الأوَّل وفتح الثاني فوجهه أنَّ (لا) الأولى ملغاة، أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل (إنَّ)، وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على الوجهين.

5- أمَّا في حالة فتح الأوَّل ونصب الثاني فوجهه أنَّ (لا) الأولى عاملة عمل (إنَّ)، و (لا) الثانية زائدة، وما بعدها منصوب منوَّن، وهو أضعف المذاهب؛ لأن نصب الاسم مع وجود (لا) ضعيف والقياس فتحة بلا تنوين[1].

أما إذا عطف على اسم (لا) غير مفرد فلا يجوز فيه إلاَّ الرفع والنصب نحو (لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ)[2].

ويجب تكرار (لا) إذا وليها مفرد منفي بها خبراً، أو نعتاً، أو صفة، أو حالاً نحو: "زيدٌ لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً".

وتتكرر أيضاً في الماضي لفظاً ومعنى (زيدٌ لا قام ولا قعد) فلم يبق شيء لا تتكرر فيه سوى المضارع، وقد يغني عن تكرار (لا) حرف نفي غيرها وهو قليل[3]، هذا رأي جمهور النحاة في أحكام (لا) النافية للجنس إذا تكررت في جملتها.

هذه هي جملة الأحكام التي أوردها النحويون في شأن حكم اسم (لا) النافية للجنس إذا تكررت (لا) في جملتها؛ قد عدته بالنصوص التي استدلوا بها لتوافق الأحكام التي صاغوها.

العطف على اسم لا عند عدم تكرارها:

إذا عطف على اسم (لا) النكرة مفرد ولم تتكرر جاز فيه الرفع والنصب نحو (لا رجل وامرأة) وحكى الأخفش (لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء على الفتح على

---

(1) شرح التصريح على التوضيح 241/1- 242، شرح ابن عقيل 399/1- 404.

(2) المرجع السابق، ص 408.

(3) همع الهوامع 207/2.

تقدير تكرار (لا) فكأنَّه قال: (لا رجل ولا امرأة) ثم حُذفت لا قيل: ما حكاه الأخفش شاذ.

أما إذا عطف على اسم لا غير مفرد جاز فيه الرفع أو النصب نحو: (لا رجلٌ وغلامٌ امرأة)[1].

نعت اسم لا المبني معها بصفة مفردة:

إذا وصف اسم (لا) المبني معها بصفة مفردة متَّصلة جاز فيه ثلاث أوجه:

أ- البناء على الفتح لتركُّبِهِ مع اسم لا نحو: (لا رجلَ ظريفَ).

ب- النصب: مراعاة لاسم (إنْ) نحو: (لا رجلَ ظرفياً).

ج- الرفع: مراعاة لمحل (لا) واسمها وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع فنعتها مرفوع كذلك، أو على اعتباره نعتاً لاسمها وحده، فتقول: لا تاجر خداعَ ناجعٌ.

فإذا اختل شرط من الشروط الثلاثة السالفة لم يصح بناء العت على الفتح، والأصح أن يكون مرفوعاً أو منصوباً. فإذا كان النعت غير مفرد مثل (لا تاجر خدَّاع، الناس ناجح) لم يجز البناء على الفتح، وجاز الرفع كسابقه. وكذلك إذا وجد فاصل بين النعت والمنعوت مثل: لا تاجر وصانع خدَّاعان ناجحان. يجب نصب خدَّاعان أو رفعها[2].

حكم البدل الصالح لاسم (لا):

أما حكم البدل الصالح لعمل (لا) حكم النعت المفعول، فيجوز فيه الرفع أو النصب نحو: (لا أحدَ رجلاً أو امرأةَ فيها، ولا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها) فإن لم يصلح له تعيَّن الرفع نحو: (لا أحدٌ زيدٌ وعمروٌ فيها)[3].

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل 408/1، شرح الأشموني 638/1.

(2) ينظر عبّاس حسن، النحو الوافي، شرح ابن عقيل 405/1- 406.

(3) شرح الأشموني 638/1.

دخول همزة الاستفهام على (لا):

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس فيبقى ما كان لها من عمل، ويجوز الإلغاء إذا كررت والاتباع لاسمها على محله النَّصب، أو على محل (لا) معه من الابتداء. وأكثر مجيء ذلك إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، والإنكار، والتمنِّي: فمثال الأوَّل قوله[1]:

ألا ارْعِواءَ لِمَنْ ولَّت شبيبَتُهُ * وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

والتمنِّي كقوله[2]:

ألا عُمْرُ وَلَّى مستطاعٌ رجوعُه * فيرأبُ ما أَثَأتْ يَدُ الغَفْلاتِ

حيث دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس فبقيت عاملة.

فعند الخليل[3] وسيبويه: أن (لا) هذه بمنزلة أتمنى، فلا خبر لها، وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخالفهما المازني والمبرِّد فجعلاها كالمجرد من همزة الاستفهام[4]، واستدلا بالشاهد السابق، ووجه الدلالة أنَّ (مستطاع) خبر للا، أو صفة، ومراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط وإلاَّ نصب، وعليهما ف (رجوعه) مرفوع بمستطاع على النيابة على الفاعل، ورُدَّ بأنه لا دليل لهما في البيت، إذ لا يتعين كون (مستطاع) خبراً للا أو صفة لاسمها، و (رجوعه) فاعلاً على حذف مضاف، أي نائب فاعل بمستطاع، بل يجوز كون (مستطاع) خبراً مقدَّماً و (رجوعه) مبتدأ مؤخَّر، والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ (عمر) وصفة الأولى جملة (ولَّى)، وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال[5].

---

(1) قائله مجهول. اللغة. ارعواء: انتهاء وانزجار، آذنت:أعلمت. ينظر القاموس المحيط، ورد البيت في أوضح المسالك 25/2.

(2) قائله مجهول، ورد في أوضح المسالك 26/2.

(3) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري، الأزدي النحوي اللغوي، له كتاب العين، أول من اخترع علم العروض والقوافي، توفي سنة 170هـ. ينظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص 79.

(4) شرح الأشموني 23/2، شرح التصريح 245/1.

(5) ينظر شرح التصريح على التوضيح 245/1.

حذف خبر (لا):

يجب حذف خبر لا النافية للجنس إذا دلَّ عليه دليل، وذلك عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ولا فرق بين أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيره، وذلك كأن يقال (هل من رجلٍ في الدار؟ فتقول: لا رجُلَ، وهل في الدار رجل؟ فتقول: لا رجلَ) فإن لم يدل على الخبر دليل وجب ذكره عند الجميع[1].

حذف اسم لا:

ندر حذف اسم لا وإبقاء الخبر، من ذلك قولهم: (لا عليك) يريدون: لا بأس عليك.

(1) شرح ابن عقيل 413/1، شرح الأشموني 650/1.

المبحث الثالث

الحروف المشبّهة بـ (ليس)

تُنْفَى الجملة الاسمية بليس وقد مرَّ الحديث عنها كما تنفى بالمشبهات بها وهي هذه الأحرف (ما- لا- لات- إنْ).

وهذه النواسخ حروف تفيد النفي وليست أفعالاً، ويسميها النحاة المشبهات بـ (ليس) لأنَّها تشبهها في إفادة معنى النفي والعمل وقد أفردت في كتب النحو؛ لأنها تعمل عمل كان أي ترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط، إذا توافرت هذه الشروط عملت هذا العمل، وإذا اختل أحد هذه الشروط بطل عملها[1].

الأصل في العمل أن يكون للأفعال؛ وذلك لأنَّ كل فعل لا بد له من فاعل إلاَّ ما استعمل زائداً نحو: (كان) أو في معنى الحرف نحو: "قلَّما" أو تركيب مع غيره نحو: "حبَّذا" وما عمل من الأسماء فإنَّما عمل لشبهه بالفعل.

أمَّا الحرف فإن اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه فإن لم يختص أو اختص بما دخل عليه ولكنه تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص[2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (ما) ترفع المبتدأ، وانتصاب الخبر يكون بنزع الخافض يعني الباء. وردَّ الرضي عليهم بأنَّ رأيهم ليس بشيء. لأنَّ الباء زائدة، فإذا لم ثبت لم يحكم بكونها محذوفة، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه كما في "استغفرت الله ذنباً". وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض بل هو الفعل[3].

أمَّا أهل الحجاز فيشبهونها بـ "ليس" إذ كان معناها كمعناها، ألحق أهل الحجاز "ما" بـ (ليس) في العمل فجعلوا لها اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، وبلغتهم

---

(1) محمد حماسة، بناء الجملة، ص 167، الكتاب 57/1.

(2) همع الهوامع 109/2.

(3) ينظر الكافية بشرح الرضي 268/1، الإنصاف في مسائل الخلاف 165/1.

نزل القرآن[1] قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [2] وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [3] ما خلا حرفاً واحداً وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ﴾[4] على قراءة حمزة[5] فإنَّها على لغة تميم. واسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين أو أحدهما نحو: (ما زيدٌ قائم، وما زيدٌ هو الظريف)[6].

قال الفرَّاء: قوله "ما هذا بشراً" نصبت بشراً لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاَّ بالباء فلما حذفوها أحبُّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك. ألا ترى أن كل ما في القرآن بالباء إلا هذا وقوله: "ما هنَّ أمهاتهم" وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين[7].

وقال ابن مالك: لغة تميم في تركهم إعمال "ما" أقيس من لغة الحجاز كذا قال سيبويه[8].

رأي الباحثة مع أنَّ اللغات على اختلافها كلها حجة، ولكنِّي أرى أنَّ لغة الحجاز في إعمال (ما) أقيس من لغة تميم في تركه وذلك لنزول القرآن بلغتهم.

شروط إعمالها:

1- بقاء النفي، فإذا انتقض بإلاَّ بطل العمل؛ لأن الإعمال إنَّما كان لأجل النفي الذي شابهت به ليس، ومثال انتقاض النفي بإلاَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [9] وينتقض عملها كذلك إذا أبدل

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية، ط/ 1982م 430/1.

(2) سورة يوسف، الآية 31.

(3) سورة المجادلة، الآية 2.

(4) سورة النمل، الآية 81.

(5) هو حمزة بن عمارة بن إسماعيل الإمام أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة، يعد في الطبقة الرابعة، ولد سنة 80هـ، ومات سنة 166هـ. طبقات القراء 112/1- 125.

(6) ينظر الكافية بشرح الرضي 112/1.

(7) الفراء، معاني القرآن 42/2.

(8) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 434/1.

(9) سورة آل عمران، الآية 144.

من الخبر مصحوب بإلاَّ نحو: "ما زيد شيءٌ إلاَّ ما يعبأ به" لاتحاد حكم البدل والمبدل منه[1].

2- ألاَّ تقترن بإن الزائدة، فإن زيدت بعد (ما) بطل العمل كقوله[2]:

بَنِــي غُدَانَــةَ مَــا إنْ أَنْــتُمُ ذَهَـبٌ * ولا صَـرِيفٌ ولكـنْ أَنْـتُمُ الخَـزَفُ

ذهب البصريون إلى أنَّ (إنْ) المذكورة زائدة كافَّة، وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إنْ، ورؤوا قوله: ما إنْ أنتم ذهباً ولا صريفاً بالنصب، ورُدَّ رأي الكوفيين بأنَّه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلاَّ مفصولاً بينهما كما في (إنَّ زيداً لقائم)، فصارت (إنَّ) كإلاَّ الناقصة لنفي ما.

3- أن لا تؤكد بـ (ما) فإن أكِّدت بها بطل العمل نحو: "ما ما زيدٌ ذاهب" عند عامَّة النحويين وأجاز جماعة من الكوفيين النصب[3] كقوله[4]:

لا يُنْسِــكَ الأَسَــى تأسِّــياً فَمَــا * مــا مِـنْ حَمـامٍ أحـدٌ مُعْتَصِـمَا

وهذا شاذ.

4- تأخير الخبر، فإن تقدَّم وجب الرفع نحو: "ما قائمٌ زيد" ولا عمل لها وإن لم يكن ظرفاً ولا جاراً ومجروراً كقولك: "ما طعامُك زيدٌ آكل" فلو كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم تبالِ بتقديمه نحو قولك: "ما عندك زيد مقيماً"[5].

قال ابن هشام: "ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط بل يقولون: "ما زيد قائم" وقرئ على لغتهم "ما هذا بشر" و "ما هنَّ أمهاتُهم" بالرفع.

(1) همع الهوامع 110/2.

(2) قائله مجهول. ورد في الأشباه والنظائر 340/3، والجنى الداني، ص 328.

(3) شرح التصريح على التوضيح.

(4) قائله مجهول. ورد في تلخيص الشواهد، ص 278، الشاهد فيه إعمال (ما) مؤكدة بمثلها على مذه بالكوفيين

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 431/1- 432.

اقتران خبرها بالباء:

تزاد الباء في خبر ليس وما النافيتين وذلك لرفع توهُّم أنَّ الكلام موجب، لاحتمال أنَّ السامع لم يسمع النفي أوَّل الكلام، وتزاد بشروط:

1- عدم نقض الخبر بـإلاَّ، فلا يجوز: "ما زيدٌ إلاَّ بقائمٍ، ولا ما زيدٌ إلاَّ بخارج".

2- قبول الخبر الإيجاب فلا يجوز: "ما مثلك بأحد".

3- ألاَّ يكون في الاستثناء فلا يجوز: "قام القوم ليس زيداً. أو ما يكون زيداً"[1].

ولا يختص دخول الباء بخبر (ما) الحجازية بل تدخل في خبر ما التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم،وقد ذهب أبو علي الفارسي والزمخشري إلى أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وليس كذلك فإنَّ المقتضى نفيه بدليل دخولها في نحو: (لم أكن بقائم، امتناعها في كنت قائم)[2]، وكذلك لا فرق في دخول الباء بين ما العاملة والتي بطل عملها بدخول أن أو تقدَّم الخبر في الأصح[3]. أمَّا إذا زيدت كان بين اسم (ما) وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرَّاء، وأجازه البصريون والكسائي نحو: (ما زيدٌ كان بقائم).

ولو كان الخبر (مثلاً) لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازه البصريون والكسائي (ما زيدٌ بمثلك) ولو كان الخبر ظرفاً فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها وإن لم يستعمل اسماً كحيث لم يجز عند البصريين وأجازه ابن هشام نحو: (ما زيد بحيث يحب) وأجاز الكسائي دخولها على الخبر إذا كان كاف التشبيه حكى (ليس بكذلك)[4].

---

(1) همع الهوامع 125/2.

(2) حاشية الصبّان 252/1.

(3) شرح الأشموني 470/1.

(4) شرح الأشموني 470/1، همع الهوامع 125/2.

العطف على خبرها:

إذا عطف على خبر "ما" بـ "لكن" أو "بل" تعين في المعطوف الرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، وذلك لزوال علّة العمل وهي النفي، نحو (ما زيد قائماً لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ)[1].

ولا يجوز النصب؛ لأنَّ المعطوف بهما موجب كالمقرون بإلاَّ. و (ما) لا تعمل إلاَّ في النفي أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران، والنصب أجود نحو: "ما زيد قائماً ولا قاعداً، ويجوز ولا قاعدٍ ويجوز الرفع إضمار هو"[2].

حذف اسم ما:

لا يجوز حذف اسم "ما" قياساً على ليس وأخواتها فلا تقول: "زيدٌ ما منطلقاً" تريد ما هو، ولا خبرها كذلك، فإن كفَّت بمنْ جاز تشبيهها بـ (لا) كقوله[3]:

*** لَنَامُوا فَمَا مِن حديثٍ ولا صَالِ ***

التقدير: فما حديث ولا صال منتبه إلى ذي حديث[4] حيث حذف خبر (ما) المكفوفة.

لا يقدّم خبر (ما) عليه فلا يقال (قائماً ما زيد) لأنّه لا يقدّم منفي على نفي[5] وقد أجمعت العرب على ترك إعمالها إذا قدموا الخبر على الخبر عنه وإنَّما منعوا العمل لأنَّها عملت بحكم الشبه لا بحكم الأصل في العمل[6].

---

(1) الأصول في النحو 94/1.

(2) الكافية بشرح الرضي 254/2، جلال الدين السيوطي، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، ص 294.

(3) قائله امرؤ القيس، وصدره: حلفتُ لها بالله حلفة فاجر. ، في ديوانه، ص 32

(4) همع الهوامع 115/2، ارتشاف الضرب 108/2.

(5) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص 305.

(6) هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري 256/2، ط 1413هـ- 1992م.

أحكام تخصُّ (ما):

1- إذا دخلت همزة الاستفهام على ما الحجازية لم تغيِّرها عن العمل نحو: "أمَّا زيدٌ قائماً"؟ كما تقول: "ألستَ قائماً"؟[1].

2- أجاز الكسائي إضمار (ما) وأنشد[2].

فَقُلْتُ واللهُ يَدْرِي مُسَافِرٌ * إذْ أَضْمَرَتْهُ الأرضُ ما اللهُ صانِعُ

أي وما يدري: ومنع البصريون ذلك.

3- شذَّ بناء النكرة مع (ما) تشبيهاً بـ (لا) سُمع (ما بأس عليك، كما قالوا: لا بأس عليك)[3].

ثانياً: لا النافية:

أمَّا (لا) فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها، وتعمل (لا) عمل ليس بالشروط الآتية:

1- بقاء النفي بين اسمها وخبرها.

2- بقاء الترتيب كذلك.

3- عدم تقدُّم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف، أو جار ومجرور.

4- ألاَّ تكن لنفي الجنس نصَّاً كقوله[4]:

تَعزَّ فَلا شيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً * ولا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

وأجاز ابن جنِّي إعمالها في المعرفة كقوله[5]:

وحَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أنا باغِياً * سِوَاهَا ولا عن حبِّهَا متراخِيَا

وتأوَّله المانعون على جعل أنا مرفوعاً بفعل مضمر، وباغياً نصباً على الحال تقديره ولا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل[6].

---

(1) همع الهوامع 115/2.

(2) قائله الكميت بن معروف في ديوانه، ص 170.

(3) ارتشاف الضرب 108/2.

(4) قائله مجهول ورد في أوضح المسالك 289/1، والمقاصد النحوية 102/2.

(5) قائله النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله (أبو ليلى)، أحد الشعراء المعمرين أدرك الجاهلية في ديوانه، ص 171.

(6) حاشية شرح الفاكهي لقطر الندى 23/2- 24، حاشية الصبّان 253/1.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ عمل (لا) أكثر من عمل (إنْ) وقال أبو حيان: الصواب عكسه، لأن إن قد عملت نثراً ونظماً، ولا إعمالها قليل جداً، بل لم يرد منه إلاَّ البيت السابق، والبيت والبيتان لا تُبنَى عليهما القواعد[1].

والغالب على خبر (لا) أن يكون محذوفاً حتى قيل إنَّ ذلك لازم كقوله[2]:

مَنْ صدَّ عَنْ نِيرانِهَا * فَأنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

أي لا براح لي، والصحيح جواز ذكره كما تقدَّم[3].

زيادة الباء في خبر (لا):

تزاد الباء بقلَّة في خبر (لا) كقوله[4]:

وكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَذو شَفَاعَةٍ * بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ

فأدخل الباء في مغن وهو خبر (لا)[5].

ثالثاً: إنْ النافية:

اختلف في إعمالها عمل ليس فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين[6] وابن السَّراج[7] والفارسي وأبو الفتح ابن جنِّي، وابن مالك[8]، والمبرِّد[9] ومنع ذلك سيبويه والفرَّاء[10] والصحيح جواز إعمالها لثبوتها نظماً ونثراً فمن النثر قولهم "إنَّ ذلك نافعك ولا ضارك" وإنْ أحد خيراً من أحد إلاَّ بالعافية.

---

(1) شرح الأشموني 476/1، ارتشاف الضرب 110/2. ورد في خزانة الأدب 467/1.

(2) قائله سعد بن مالك جد طرفة.

(3) همع الهوامع 119/2، المقتضب 360/4، شرح الأشموني 422/1.

(4) قائله سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم. ورد في الجنى الداني، ص 54، والدرر 126/2.

(5) شرح التصريح على التوضيح 199/1.

(6) المرجع نفسه، ص 201.

(7) الأصول في النحو 95/1، مرجع سابق.

(8) شرح التصريح على التوضيح 201/1.

(9) الكافية بشرح الرضي 270/1.

(10) ابن هشام، مغني اللبيب 20/1.

ومن النظم قول الشاعر[1]:

إنْ هُــو مُسْــتَوْلِياً عَلَـــى أَحَــدٍ * إلاَّ علَـــى أَضْــعَفِ المَجَـــانِينِ

حيث أعمل إنْ عمل "ليس" فرفعها بها المبتدأ ونصب الخبر.

وقيل إنْ إعمالها لغة أهل العالية[2]، وعلى هذه اللغة خرَّج ابن جنِّي قراءة سعيد بن جبير[3] قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[4]. قال ابن جنِّي: "ينبغي –والله أعلم– أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة "أما" فكأنَّه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل (إنْ) إعمال (ما) وفيه ضعف؛ لأن إن هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشبة، فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء، ومخاطبون فكيف تعبدون ما هو دونكم؟[5] ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول: إن رجل قائماً وإن زيد القائم، وإن زيدٌ قائماً[6].

ويبطل عملها الآتي:

1- انتقاض النفي كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[7].

2- توسُّط الخبر نحو: "إن منطلق زيد"[8].

رابعاً: لاتَ:

اختلف النحاة في حقيقة لات على الأقوال التالية:

---

(1) قائله مجهول. ورد في خزانة الأدب 166/4.

(2) مغني اللبيب 20/1.

(3) هو سعيد بن جبير بن هاشم الإمام أبو عبد الله الأسدي الوالي مولاهم الكوفي، قتل شهيداً، سنة 95هـ، طبقات القراء 43/1– 45.

(4) سورة الأعراف، الآية 194.

(5) أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 270/1، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1339هـ.

(6) شرح ابن عقيل 319/1.

(7) سورة إبراهيم، الآية 10.

(8) ينظر ارتشاف الضرب 109/2.

1- مذهب سيبويه أنها مركَّبة من لا والتاء كـ (إنَّما) ولهذا تحكي عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بإنَّما.

2- وذهب الأخفش والجمهور: إلى أنها (لا) زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت على ثمَّ ورُبَّ فقيل (ثُمَّتَ، ورُبَّتَ)، وقيل التاء للمبالغة كما في (علاَّمة) ونسَّابة. فالتاء في لات لأصل المبالغة في النفي، وفي علاَّمة ونسَّابة لزيادة المبالغة في الإثبات.

3- وذهب ابن الطراوة وغيره: إلى أنها زائدة كما زيدت على الحين لقوله[1]:

العَاطِفُونَ تَحين مَا مِنْ عَاطفٍ * (أَي حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ)

4- وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) ليس أبدلت سينها تاء[2].

5- وذهب بعضهم إلى أنَّها فعل ماضٍ بمعنى نقص نفي بها كما نفى بليس، فهي عندهم ماضي يليت أي ينقص يقال: لات، يليت، وألت، يألت، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾[3].

إعمال لات عمل ليس:

اختلف النحاة حول عمل لات عمل ليس على الأقوال التالية:

1- مذهب الجمهور: أنَّها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ الحين خاصَّة، وقيل لا تقتصر على لفظ الحين بل تعمل أيضاً مرادفة كأوان وساعة وعليه ابن مالك كقوله[4]:

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ ساعة مندَمِ

---

(1) قائله أبو وخزة. وعجزه: والمصبغون يداً إذا ما أنعما.

(2) همع الهوامع 121/2.

(3) سورة الحجرات، الآية 14.

(4) قيل قائله محمد بن عيسى التميمي، وقيل مهلهل بن مالك الكناني.

ولغة الحجاز إعمالها عمل ليس[1]؛ وذلك لمشابهتها بكسع[2] التاء، إذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط.

2- أنَّها لا تعمل شيئاً بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعاً فمبتدأ. أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي: ولا أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش.

3- أنها تعمل عمل (إنَّ) وهي للنفي العام، وعُزِّيّ إلى الأخفش، وذهب الرضي إلى أنَّ هذا الرأي يقويه لزوم بتنكير ما أضيف حين إليه.

4- ذهب الفرَّاء والكوفيون إلى أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان وأنشد[3]:

طلبُوا صُلْحَنَا ولا أوانٍ * فَأَجَبْنَا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ

والتزموا فيها حذف أحد الجزأين، والأكثر كون المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر، وقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4]؛ أي ولات الحينَ حين مناص أو لاتَ حينَ مناصٍ لهم.

ومن أحكام لات الآتي:

1- أنها قد تكسر تاؤها، وأنَّها قد يضاف إليها حين كقوله[5]:

وذَلكَ حيْنَ لاتَ أوانِ حِلمٍ

2- قد تحذف (لا) حين تقدير إضافة الحين وتبقى التاء كقوله أنها قد تكسر تاؤها، وأنَّها قد يضاف إليها حين كقوله[6]:

العاطِفُونَ تَحينَ ما مِنْ عاطِفٍ * والمُسْبِغُونَ يداً إذا ما أنعَمُوا

---

(1) ينظر الكتاب 57/1، الأصول في النحو 95/1.

(2) كسع الشيء بكذا وكذا: جعله تابعاً له. ينظر المعجم الوسيط، مادة كسع.

(3) أبو زيد المنذر بن حرملة الطائي. في ديوانه، ص 30، وورد في الإنصاف، ص 109.

(4) سورة ص، الآية 3.

(5) قائله مجهول وعجزه: ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي. أذاتي بمعنى أذيتي.

(6) قائله أبو وخزة السعدي، ورد في خزانة الأدب 175/4، وفي لسان العرب 87/2 (لبيت).

وكقوله[1]:

تذكَّر حبَّ ليلى لاتِ حينا

أي حين لاتِ حين تذكر.

3- قد جاءت لات غير مضاف إليها (حين)، ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفة في قوله أنها قد تكسر تاؤها، وأنَّها قد يضاف إليها حين كقوله[2]:

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكَتَافَهُم * وَتَولَّو لاتَ لاَ يُغْنِي الَفرارُ

وهي هنا حرف نفي مؤكد بحرف النَّفي، وهو لم، وليست عاملة.

العطف على خبر (لات):

العطف على خبر لات كالعطف على ما فتنصب وترفع في نحو: "لات حين جزع ولا حين طيش" ويتعيَّن الرفع في مثل نحو: لات حين فلق بل حين صبر أو لكن حين صبر[3].

---

(1) قائله مجهول وعجزه: وأمسى الشيب قد قطع القرين، ورد في تذكرة النحاة، ص 734، والدرر 131/2.

(2) قائله الأفوه الأودي في ديوانه، ص 13.

(3) همع الهوامع 125/2.

تطبيق الفصل الثالث في شعر الشنفرى

أولاً: إنّ وأخواتها في شعر الشنفرى:

1- إنّ:

شغلت (إنّ) من بين أخواتها حيزاً كبيراً في شعر الشنفرى، وإليك ما ورد مرتباً حسب ترتيب المعارف في اسمها، وتجد هذه الحروف مرتبة ترتيباً هجائياً:

أ- إنّ اسمها ضمير وخبرها نكرة:

ورد فيها البيتان التاليان:

وإنِّـــي زَعِـــيمٌ أَنْ تَلُـــفَّ عَجَـــاجَتِي * عَلَى ذِي كِسَاءٍ مِنْ سَلاَمَانِ أَو بُرْدِ[1]

وَإِنِّـــي لَحُلْـــوٌ إِنْ أُرِيـــدَتْ حَلاَوَتِـــي * بُـــــــــــــــرْدِ[1]

ومُرٌّ إِذَا نَفَسُ العَزُوفِ اسْتَمَرَّتِ[2]

ويلاحظ اقتران خبر إنّ باللام في البيت الثاني؛ لزيادة التأكيد.

ب- إنّ اسمها ضمير وخبرها معرفة:

ورد فيها بيت واحد:

فَـإِنِّي لَمَـوْلَى الصَّـبْرِ أَجْتَـابُ بَـزَّهُ * عَلَى مِثْلِ قَلْبِ السَّمْعِ والحَزْمَ أَفْعَلُ[3]

أَفْعَـــــــــــــــلُ[3]

حيث جاء خبر إنّ معرّفاً بالإضافة، ومقترناً باللام (لمولى).

ج- إن اسمها ضمير وخبرها جملة:

وردت فيها الأبيات التالية:

وإنِّـي كَفَـانِي فقـدَ مـن لـيس جازيـاً * بِحُسْـنَى ولاَ فِـي قُرْبِـهِ مُتَعلَّـلُ[4]

وإنِّـــي لأَهْـــوَى أن تلـــفَ عَجَـــاجَتِي * علـى ذِي كِسَـاءٍ من سَلاَمَانِ أَوْ بُـرْدِ[1]

---

(1) الديوان، ص 43، العجابة: الجمال الكثيرة العطية، ينظر القاموس المحيط، فصل العين، ص 179.

(2) الديوان، ص 40.

(3) الديوان، ص 62 أجتاب: أقطع ولعله هنا بمعنى ألبس، البر: الثوب.

(4) الديوان، ص 56، الجازي بالحسنى: الذي يعمل بالخير، التعلل: التلهي.

دَعِينِـي وقُـوْلِي بَعد مَـا شِـئْتِ إِنَّنِـي * سَـيُغْدَي بِرَحْلِـي مَـرَّةً فَأُغَيَّـبُ[2]

أَقِيمُـوا بَنِـي أُمِّـي صُـدُورَ مَطِـيِّكُم * فَـإِنِّي إِلـى قَـوْمٍ سِـوَاكُم لأَمْيَـلُ[3]

حيث ورد خبر إن جملـة فعليـة فـي الأبيات الثلاثـة علـى الترتيب مقترنـاً باللام في البيت الثاني، وورد الخبر جملـة اسمية في البيت الرابع في قولـه "إلـى قوم... لأميل".

(إنّك):

وإِنَّـكِ لَـوْ تَـدْرِينَ أَنْ رُبَّ مَشْـرَبٍ * مَخُوفٍ كَدَاءِ البَطْنِ أَوْ هُوَ أَخْوَفُ[4]

وَرَدْتُ بِمَـأْثُورٍ يَمَـانٍ وضَـالَّةٍ * تَخَيَّرْتُهَـا مِمَّـا أرِيـشُ وَأرْصِـفُ

حيث ورد اسمها ضمير للمخاطبة (الكاف) وخبرها جملة شرطية جواب شرطها في البيت الثاني.

(إنّها):

إِذَا وَرَدَتْ أَصْـدَرْتُهَا ثُـمَّ إِنَّهَـا * تَثُوبُ فَتَـأْتِي مِـنْ تُحَيتٍ ومِـنْ عَـلُ[5]

حيث ورد اسمها ضميراً متصلاً وخبرها جملة فعلية "إنّها تَثوب...".

د- إنّ اسمها نكرة وخبرها جملة:

وإِنَّ امْـرأً قَـدْ جَـارَ سَـعْدَ بـنْ مَالِكٍ * عَلَـيَّ وَأثْـوَابُ الأَقَيْصِـرِ يَعْنَـفُ[6]

هـ- (إنّما):

وَأُعْـدِمُ أحْيَانَـاً وأَغْنَـى وإِنَّمَـا * يَنَـالُ الغِنَـى ذُوْ البُعْـدَةِ المُتَبَـذِّلُ[7]

ونجد أنّ (إنّ) هنـا مكفوفـة عن العمل لـدخول (مـا) الكافّـة عليهـا، لـذلك بطل عملها.

---

(1) الديوان، ص44.

(2) الديوان، ص33.

(3) الديوان، ص55.

(4) الديوان، ص 52، سبق شرحه.

(5) الديوان، ص 62.

(6) الديوان، ص 53، سبق شرحه.

(7) الديوان، ص 62، سبق شرحه.

2- أنّ:

أ- أنّ اسمها ضمير وخبرها جملة:

وكـلٌّ أَبِـيٌّ بَاسِـلٌ غيـرَ (أَنَّنِـي) * إِذَا عَرَضَتْ أُولَـى الطَّرائـدِ (أَبْسَـلُ)[1]

(بِأَنَّا صَبَحْنَا) القَوْمَ فِي حُرِّ دَارِهِم * حِمَـامَ المَنَايَـا بَالسُّـيُوفِ البَواتِـكِ[2]

حيث وردت أنّ اسمها ضمير المتكلم (الياء) وخبرها جملة شرطية في البيت الأول، وورد اسمها ضمير جماعة المتكلمين (نا) وخبرها جملة فعلية في البيت الثاني.

ب- أنْ المخففة من الثقيلة:

وَإِنَّـكِ لَـوْ تَـدْرِينَ أَنْ رُبَّ مَشْـرَبٍ * مَخُوفٍ كَدَاءِ البَطْنِ أَوْ هُوَ أَخْوَفُ[3]

أَخْـــــــــــــــوَفُ[3]

نلاحظ أنّها دخلت على الجملة الاسمية فجاز إعمالها خلافاً للكوفيين فيهملونها.

3- كأنّ:

أ- كأنّي – كأنني (خبرها جملة): ورد في هذا الفرع الآتي:

(كَأَنِّي إِذَا لَمْ أُمْسِ فِي دَارِ خَالِدٍ) * بِتَيْمَاءَ لا أُهْدِي سَبِيلاً ولا أُهْدِي[4]

وَيرْكُـدْنَ بِالآصَـالِ حَـوْلِي (كَـأَنَّنِي) * أُهْـــــــــــــــدِي[4]

مِنْ العصم أَدْفَى يَنْتَحِي الكَيْحَ (أَعْقَلُ)[5]

(أَعْقَـــــــــــــــلُ)[5]

---

(1) الديوان، ص 56.

(2) الديوان، ص 54.

(3) الديوان، ص52.

(4) الديوان، ص 23، تيماء: موضع بالشام.

(5) الديوان، ص 65، العصم: جمع أعصم وهو الذي في ذراعه بياض. وقيل الذي في إحدى يديه بياض، الأدفى: الذي طال قرنه جداً. ينتحي: يعتمد ويقصد، الكيح: عرض الجبل الأعقل: الممتنع. ينظر المنجد في اللغة

ب- كأنّها: خبرها نكرة: وردت فيها أبيات كثيرة منها:

إِذَا ذَلَّ عَنْهَا الصُّبْحُ حَنَّتْ (كَأَنَّهَا * مُـرَزَّأَةٌ) عَجْلَـى تَـرِنُّ وتُعْـوِلُ[1]

تَـرُودُ الأَرَاوِي الصُّـحْمِ حَـوْلِي كَأَنَّهَـا * عَذَارَى عَلَيْهِنَّ المُلاَءُ المُذَيَّلُ[2]

فضَـجَّ وضَـجَّتْ بِـالبَرَاحِ كَأَنَّهَـا * وإِيَّـاهُ نُـوْحٌ فَـوْقَ عَلْيَـاءَ ثُكَّـلُ[3]

نلاحظ في البيت الأخير تعدد اسم كأن (كأنها وإياه).

ج- كأن اسمها معرفة وخبرها نكرة:

ورد فيها الآتي:

وأَعْـدِلُ مَنْحُوصَـاً كَـأَنَّ فُصُوصَـهُ * كِعَـابٌ دَحَاهَـا لاَعِـبٌ فَهِـي مُثَّـلُ[4]

(كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ) مِنْ فَوْقِ عَجْزِهَا * (غَوَارِبُ) نَحْلٍ أَخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ[5]

د- كأنّ اسمها معرفة وخبرها معرفة:

ورد فيها بيتان:

مُهَرَّتَـةٌ فُـوهٌ (كَـأَنَّ شُـدُوقَهَا * شُقُوقُ العَصِيِّ) كَالِحَاتٌ وبُسَّلُ[6]

كَـأَنَّ وَغَاهَـا حَجْرَتَيْـهِ وحَوْلَـهُ * أَضَامِيمُ مِنْ سِفْرِ القَبَائِلِ نُزَّلُ[7]

(1) الديوان، ص 56، المرزأة: الكثيرة الرزايا جمع رزية وهي المصيبة الشديدة، ينظر المعجم في اللغة، فصل الميم.

(2) الديوان، ص 65، الأراوي: جمع الأروية وهي أنثى التيس البري، الصحم: الوعول التي يضرب لونها إلى صفرة، والصحم: الحمر والصحبة التي تضرب إلى السواد. ينظر المعجم في اللغة.

(3) الديوان، ص 59.

(4) الديوان، ص 61، أعدل: أتوسّد. منحوصاً: قليل اللحم. ينظر القاموس المحيط.

(5) الديوان، ص 51، غوارب: من غرب ابتعد وتنحّى. الطنف ما برز من الجبل، والمطنف: الذي يعلوه. ينظر المعجم في اللغة.

(6) الديوان، ص 59، مهرته: مشقوقة الفم شقاً واسعاً، بسل: كريهة المرأى: أي المنظر. ينظر القاموس الميحط، فصل الهاء، وفصل الباء.

(7) الديوان، ص 61، وغاها: أصواتها، حجرتيه: ناحيتيه، والضمير يعود على عقره في البيت السابق، الأضاميم جمع إضمامة وهي القوم ينضم بعضهم إلى بعض.

هـ- كَأنّ اسمها معرفة وخبرها جملة:

ورد فيها الآتي:

ولا خَــرِقٍ هَيْــقٍ كَــأَنَّ فُــؤَادَهُ * يَظَلُّ بِـهِ المُكَّاءُ يَعْلُو وَيسْفُلُ[1]

فَبِتْنَـا كَـأَنَّ البَيْـتَ حُجِّـرَ فَوْقَنَـا * بِرَيْحَانَـةٍ رَيْحَتْ عِشَاءً وطَلَّتِ[2]

وطَلَّـــــــــــــــتِ[2]

ومما يلاحظ في البيت الثاني أن جملة كأنّ الناسخة في محل نصب خبر بات.

تقديم خبر كأن على اسمها:

ورد فيها بيت واحد:

كَأَنَّ لَهَا فِي الأَرْضِ نسياً تَقُصَّهُ * عَلَى أُمِّهَا وإِنْ تُكَلِّمْكَ تَبْلَتِ[3]

حيث قدم خبر كأن (لها) على اسمها (نسياً)؛ لأنها نكرة.

كأنّ المخففة من الثقيلة:

ورد فيها الآتي:

كَـأَنْ قَدْ فَـلاَ يَغْرُرْكَ مِنِّـي تَمَكُّثِـي * سـلَكَتْ ُطَرِيقَـاً بَـيْنَ يربـغ فَالسَّـــــــــــــرْدِ[4]

4- لكنّ:

ورد فيها بيتان فقط وهما:

وما إنْ بِهَا ضِنٌّ بِمَا فِي وِعَائِهَا * وَلكِنَّهَا مِنْ خِيفَةِ الجُوعِ أَبْقَتِ[5]

وَلكِـنَّ نَفْسَـاً حُـرَّة لا تُقِـيمُ بِـي * عَلَى الـذَّأْمِ إلاَّ رَيْثَمَا أَتَحَـوَّلُ[6]

---

(1) الديوان، ص 57، سبق شرحه.

(2) الديوان، ص 36.

(3) الديوان، ص 36، تبلت: تنقطع في كلامها لا تطيله.

(4) الديوان، ص 43، يربغ والسرد: موضعان بعينهما.

(5) الديوان، ص38، ضن: بخل.

(6) الديوان، ص 58.

حيث ورد اسمها ضميراً وخبرها جملة فعلية في البيت الأول، وورد اسمها نكرة وخبرها جملة فعلية في البيت الثاني. ويجوز أن يكون اسمها محذوفاً تقدير: "ولكنّ لي نفساً" وحُذف لأنه معلوم والجملة صفة.

(لكنْ) المخففة من الثقيلة:

فَــلاَ تَقْبُرُونِـــي إنَّ قَبْــرِي مُحَــرَّمُ * عَلَيكُم ولكِنْ أَبْشِرِي أُمَّ عَامرٍ[1]

عَـــــــــــــــــــــامرٍ[1]

حيث وردت لكنْ مخففة من الثقيلة وحينئذٍ بطل عملها.

5- ليـت:

ورد فيها بيت واحد قوله:

أَلاَ لَيْـتَ شِــعْرِي والتَّلَهّـفُ ضَـلَّةٌ * بِمَا ضَرَبَتْ كَفُّ الفَتَاةِ هَجِينَهَا[2]

هَجِينَهَــــــــــــــــــــا[2]

ومما يلاحظ أنه لم يرد (لعل) في شعر الشنفرى قط؛ مما يدل على أنه لا يترجّى كثيراً في شعره، لِقُوَّته. وكانت (إنّ) هي الأكثر وروداً من بين أخواتها، وذلك لأنها تؤدي معاني أخرى غير التوكيد.

ثانياً: لا النافية للجنس:

ورد فيها بيت واحد:

نَصَبْتُ لَهَا وَجْهِي (ولا كِنَّ دُونَـهُ) * ولا سِـتْرَ إلاَّ الأَتْحَمِـي المُرَعْبَـلُ[3]

حيث ورد اسم لا نكرة مبنية على الفتح، ودونه في محل رفع خبر لا. والجملة في محل نصب حال من وجهي، وجملة (لا ستر) معطوفة على (كِنَّ) والخبر محذوف دلَّ عليه خبر لا الأوَّل.

---

(1) أم عامر كنية الضبع، أبشري أم عامر: يعني أتركوني يأكلني الضبع.

(2) الهجين: اللئيم أو العربي الذي أمُّه أمَة.

(3) الديوان، ص 64، الكن: الستر، الأتحمي: ضرب من البرود، المرعبل: المقطع الرقيق. ينظر القاموس المحيط، فصل الكاف، ص 1128.

ثالثاً: الأحرف المشبهات بليس:

أ- لا المشبهة بليس:

ورد فيها الأبيات التالية للبيت الأول:

ولسـتُ بمهيـافٍ يعشِّـي سَـوَامَهُ * مُجَدَّعـةٌ سُـقْبانَهَا وهِـيَ بُهَّـلُ[1]

(ولا جُبَّـاءَ أَكْهَـى مُـربٍّ بِعِرْسِـهِ) * يُطَالِعُها في شأنِهِ كَيْفَ يَفْعَلُ[2]

(ولا خَـرِقٍ هيـقٍ كـأنَّ فُـؤَادَهُ) * يظلُّ بِـهِ المُكَاءُ يَعْلُـو ويَسْـفِلُ[3]

(وَلا خَـالِفٍ داريَّـةٍ مُتَعَـزِّلٍ) * يَـرُوحُ ويَغْـدُو دَاهِنَـاً يَتَكَحَّـلُ[4]

حيث جاءت معطوفة على خبر ليس في البيت الأوَّل واسمها محذوف على الترتيب في قوله:

(ولا جبَّاء...، ولا خِرق...، ولا خالفٍ...) وهو على مذهب الحجازيين.

لا مهملة غير عاملة:

ورد فيها الآتي:

فَـلاَ جَـزِعٌ مِـنْ خُلَّـةٍ متكشِّـفٌ * ولا مَـرِحٌ تَحْـتَ الغِنَـى أتخيَّـلُ[5]

هُمُ الرَّهْطُ لا مُسْتَوْدَعُ السِّرِّ ذائِعٌ * لديهم ولا الجَانِي بِمَا جَرَّ يُخْذَلُ[6]

يُخْـــــذَلُ[6]

حيث وردت لا مهملة في البيتين وذلك على لغة تميم.

ب- ما:

وردت (ما) مهملة غير عاملة في قوله:

وَما إنْ بِهَا ضِنٌّ بِمَا فِي وِعائِهَا * ولكنَّها مِنْ خِيفَةِ الجُوعِ أَبْقَتِ[7]

حيث أُهملت لزيادة (إنْ) بعدها.

ومما يلاحظ عدم ورود (إنْ) النافية للجنس ولات في شعر الشنفرى.

---

(1) الديوان، ص 57 سبق ذكره.

(2) الديوان، ص 57، الجبأ: الجبان، الأكهى: الكدر الأخلاق، المرب: المقيم على امرأته لا يفارقها.

(3) سبق شرحه.

(4) الديوان، ص57، الدارية: الذي لا يفارق داره، والداري: العطّار.

(5) الديوان، ص 63.

(6) سبق شرحه.

(7) الديوان، ص 38.

الخاتمــة

بحمد الله بدأتُ رحلتي وبه أستكملها، وباطّلاعي على المصادر المختلفة التي حوت مادة البحث، والدراسات المتعلقة بها، وكتب النحو والإعراب، قمتُ بتطبيق هذه الأحكام على شعر الشنفري باحثة ومنقبة، ومن خلال الدراسة توصلت إلى النتائج الآتية:

1- جاءت الجملة الاسمية المنسوخة بشقيها الحرفي والفعلي موافقة لقواعد اللغة في شعر الشنفرى.
2- لم يرد في شعر الشنفرى الآتية من أخوات كان وهي: "صار، فتئ، انفك، دام) لاكتفائه بأفعال الاستمرار الأخرى.
3- وأنّ "ليس" هي الأكثر وروداً من بين أخواتها رغم عدم تصرفها؛ وذلك لأنّها تفيد النفي، وهو معنى عام، بينما تؤدي الأخريات معاني مخصوصة.
4- عدم ورود أفعال المقاربة والرجاء والشروع في شعر الشنفرى.
5- أكثر الأحرف الناسخة وروداً في شعر الشنفرى هي: "إنّ" المكسورة المشددة؛ وذلك لأنها تؤدِّي معاني أخرى غير التوكيد، وأقلّها وروداً هي: "ليت".
6- دخلت (ما) على (إنّ) في بيت واحد فقط فكفتها عن العمل، فأفادت الحصر.

وأخيراً أوصي بالاهتمام باللغة الفصحى، وجعلها لغة التخاطب؛ وذلك بتطبيق هذه الأحكام عند التخاطب، وإهمال التعامل بالدارجي ما أمكن حتى نحفظ اللسان من الخطأ واللحن في اللغة، كما أوصي أيضاً بالاهتمام بالتعليم الأساسي من خلال التركيز على القواعد الأساسية وعرضها في أبسط صورة حتى يسهل فهمها واستيعابها.

ربط هذه الدراسة بمصدرها الأصلي ألا وهو القرآن أولاً ومن بعده دواوين العرب.

ولا أدّعي أنّي أحطت الموضوع جميعه، فهذا ممّا لا سبيل إليه في موجز كهذا، فإن وُفِّقْتُ فالفضل لله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وحسبي أنِّي مهّدتُ الطريق لمن يشاء أن يواصل المسير بعدي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الآيات القرآنية

(وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ)	281	33
(إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً)	282	103
(سورة آل عمران)		
(رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ)	9	33
(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَّأُوْلِي الأَبْصَارِ)	13	153
(إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ اللّهُ)	62	153
(وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ)	73	28
(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ)	91	60
(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)	106	58
(وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ)	139	35، 66
(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ)	144	71، 172
(سورة النساء)		
(وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا)	40	111
(لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى)	43	30
(وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً)	125	126
(وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكَفَرُ بِهَا)	140	158
(لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ)	162	160
(إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ)	171	146، 154
(سورة المائدة)		
(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا)	38	60
(وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا)	113	158
(سورة الأنعام)		
(مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)	54	149
(وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم)	81	148

(سورة الأعراف)		
(وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ)	22	113
(وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ)	26	57
(إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)	56	64
(أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ)	100	158
(وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)	185	33، 158
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ)	194	177
(سورة الأنفال)		
(كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)	5	148
(كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ)	6	146، 154
(وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتِيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)	7	149
(فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ)	17	160
(وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ)	41	60، 154
(وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ)	42	54
(إِذْ يُرِيكَهُمُ اللّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ)	43	130
(سورة التوبة)		
(وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ)	103	150
(سورة يونس)		
(أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)	10	157
(وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا)	16	123
(كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ)	24	159
(إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)	62	147
(سورة هود)		
(إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ)	12	71
(وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)	111	155

(سورة يوسف)		
(فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)	18	75
(وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادِقِينَ)	27	99
(مَا هَذَا بَشَرًا)	31	171
(تَالله تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ)	85	96
(سورة الرعد)		
(وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ)	23	28
(سَلاَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ)	24	28، 47
(سورة إبراهيم)		
(إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا)	10	177
(يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ)	17	119
(إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء)	39	150
(وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ)	44	31
(سورة النحل)		
(لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)	23	151
(وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ)	58	59، 96
(وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا)	78	125
(وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)	120	111
(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)	124	150
(سورة الإسراء)		
(عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ)	8	114
(قُل كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا)	50	99
(وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً)	52	127
(سورة الكهف)		
(فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ)	6	127، 142
(فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا فَقَالَ)	34	65

الآية	رقمها	الصفحة
(أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ)	79	58
(وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا)	80	58، 95
(وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ)	82	58
(وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)	99	126
(قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي)	109	99
(سورة مريم)		
(وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)	20	99، 111
(فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)	29	105
(قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)	30	147
(وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)	31	97
(وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ)	33	31
(قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ)	46	40
(سورة طه)		
(كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى)	52	د
(فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى)	62	24
(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى)	67	69
(إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى)	69	146، 154
(إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى)	118، 119	150
(سورة الأنبياء)		
(هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ)	3	28، 34
(فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ)	15	101
(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم)	57	29
(لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاء يَنطِقُونَ)	65	127
(أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ)	108	146، 154
(وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)	111	128
(سورة الحج)		
(ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)	6	149

(إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)	17	148
(ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ)	62	149
(سورة المؤمنون)		
(فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا)	27	29
(سورة النور)		
(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ)	2	60
(وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)	9	157
(يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)	35	112
(إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)	40	119
(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)	44	153
(سورة الفرقان)		
(فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا)	23	125
(لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً)	32	16
(سورة الشعراء)		
(وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)	132، 134	34
(وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ)	227	127
(سورة النمل)		
(أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ)	8	157
(وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ)	40	ج
(وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ)	81	171
(وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)	88	75
(سورة القصص)		
(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)	74	129
(الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ)	76	147
(سورة العنكبوت)		
(أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ)	2	118

(أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ)	51	148
(سورة الروم)		
(وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)	36	33
(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)	47	102
(سورة لقمان)		
(ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ)	30	149
(سورة سبأ)		
(وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ)	35	65
(سورة فاطر)		
(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)	3	39، 63
(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء)	28	146، 154
(سورة يس)		
(يس *وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ *إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)	1–3	29
(وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ)	41	70
(إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)	82	103
(سورة الصافات)		
(إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ)	69	123
(سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ)	109	47
(سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ)	130	47
(سورة ص)		
(وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)	3	179
(بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ)	60	53
(سورة الزمر)		
(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)	36	107
(سورة غافر)		
(لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)	36، 37	142

(سورة فصلت)		
(وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)	17	58
(إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ)	30	66
(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً)	39	148
(مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ)	43	33
(سورة الشورى)		
(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)	17	64
(وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)	43	57
(سورة الزخرف)		
(وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً)	19	123
(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)	76	160
(سورة الدخان)		
({1 }وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ {2 {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ)	1– 3	148
(سورة الجاثية)		
(هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ)	29	35
(وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا)	32	33
(سورة محمد)		
(فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)	19	124
(أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)	24	69
(وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ)	35	35
(سورة الفتح)		
(مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ)	29	35
(سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ)	29	54
(سورة الحجرات)		
(إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاء الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ)	4	60

(لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ)	11	117
(وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا)	14	178
(سورة الذاريات)		
(إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)	23	149
(سورة الطور)		
(إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)	28	150
(سورة النجم)		
(وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)	39	158
(سورة الحديد)		
(وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)	10	51
(سورة المجادلة)		
(مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)	2	171
(سورة الحشر)		
(لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ)	13	44
(لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ)	20	65
(سورة الممتحنة)		
(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)	10	124
(سورة الجمعة)		
(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)	8	59
(سورة المنافقون)		
(وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)	1	147
(سورة التغابن)		
(زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا)	7	124

(سورة الطلاق)		
(وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ... وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)	4	72
(سورة القلم)		
(وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)	4	152
(وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)	51	156
(سورة الحاقة)		
(الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ)	1، 2	52، 53، 57
(سورة المعارج)		
(إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا)	6، 7	124
(سورة الجن)		
(قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ)	1	148
(سورة المزمل)		
(إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا)	12	143
(عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى)	20	123، 158
(وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ)	20	123
(سورة المدثر)		
(وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ)	6	30
(سورة المرسلات)		
(هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ)	35	31
(سورة النبأ)		
(وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَابًا * وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا)	19، 20	95
(سورة النازعات)		
(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى)	26	143، 153
(فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)	41	58

(سورة عبس)		
(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)	3	142
(سورة المطففين)		
(وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ)	1	47
(ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ)	17	31
(سورة البروج)		
(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ* فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ)	14– 16	61
(سورة الطارق)		
(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	4	155
(سورة الفجر)		
(رَبِّي أَكْرَمَنِ)	15	38
(سورة البلد)		
(أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ)	7	158
(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ {12{ فَكُّ رَقَبَةٍ)	12، 13	72
(سورة الضحى)		
(وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى)	4	71
(سورة العلق)		
(كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى {6 {أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى)	6، 7	128
(سورة القدر)		
(إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)	1	147
(سورة العاديات)		
(إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ)	11	153
(القارعة)		
(الْقَارِعَةُ *مَا الْقَارِعَةُ)	1، 2	53
(سورة العصر)		

(وَالْعَصْرِ *إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)	1، 2	148
(سورة الكافرون)		
(لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)	7	35

فهرس الأحاديث

فهرس الأشعار

الصدر		العجز	الشاعر	الصفحة
قافية الحاء				
مـــــن صــــد عــــن نيرانهــــا	*	فأنـــا ابـــن قـــيس لا بـــراح	سعد بن مالك بن طرفة	176
وعسى طيء من طيء بعد هذه	*	ستطفئ غلات الكلى والجوانح	قسامة بن رواحة	114
لزمنـــا لـــدن ســـألتمونا وفـــاقكم	*	فـلا يـك مـنكم الخـلاف جنـوح	–	32
قافية الدال				
أمـوت أسـلاً يـوم الرجـام وإننـي	*	يقينـاً لـرهن بالـذي أنـا كائـد	كثير عزة	113
أفـــد الترحـــل غيـــر أن ركابنـــا	*	لمـا تـزل برحالنـا وكـأن قـد	النابغة الذبياني	159
ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا	*	إلـى حمامتنـا أو نصـفه فقـد	"	146، 154
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبها	*	فـإن اغتباطـاً بالوفـاء حميـد	–	123
خطيئـــة ليلـــة تمضـــي ولمّـــا	*	يـــؤرقني خيـــال مـــن ســـعاد	البحتري	98
وما كل من يبدي البشاشة كائناً	*	أخـاك إذا لـم تلقـه لـك منجـدا	–	99
ظننتك إن هبّت لظى الحرب صالياً	*	فعـردت فـيمن كـان عنهـا معـردا	–	125
إذا اسـود جـنح الليـل فلتـأت ولـتكن	*	خطـاك خفافـاً إن حراسـنا أسـدا	عمرو بن أبي ربيعة	139
خليلـــي رفقـــاً ريـــث أقضـــي لبانـــة	*	من العرصات المذكرات عهوداً	–	32
وأبـــــرح مـــــا أدام الله قـــــومي	*	بحمـــد الله منتطقـــاً مجيـــدا	خراش بن زهير	
وأجبت قائل كيف أنت بـ (صالح)	*	حتـى مللـت وملّنـي عـوّادي	–	32
أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوًى	*	يسومك ما لا يستطاع من الوجد	–	125
بنونـــا بنـــو أبنائنـــا وبناتنـــا	*	بنـوهن أبنـاء الرجـال الأباعـد	الفرزدق	68، 70
شـلت يمينـك إن قتلـت لمسـلماً	*	حلـت عليـك عقوبـة المتعمـد	عاتكة بن زيد	157
إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة	*	وإن هو لم يعدم خلاف معاند	–	57
وظلـم ذوي القربـى أشـد مضاضـة	*	على النفس من وقع الحسام المهند	–	13
كـادت الـنفس أن تفـيض عليـه	*	إذ غـدا حشـو ريطـة وبـرود	محمد بن مناذر	115
ومـاذا عسـى الحجـاج يبلـغ جهـده	*	إذا نحن جاوزنا حفير بني زياد	الفرزدق	116
لـــولا أبـــوك ولـــولا قبلـــه عمـــر	*	ألقـــت إليـــك معـــدّ بالمقاليـــد	أبو العطاء السندي	73
قافية الراء				

تـرك النـاس لنـا كتـافهم	*	وتولـوا لات لـم يغـن الفـرار	–	180
أعـاذل توشـكن أن تريني	*	صـريعاً لا أزور ولا أزار	–	114
فأقبلـت زحفـاً علـى الـركبتين	*	فثـوب لبسـت وثـوب أجـر	امرؤ القيس	47
وكـانوا أناسـاً ينفعـون فأصـبحوا	*	وأكثر ما يعطونـه النظر الشزر	–	106
وقـد علـم الأقـوام لـو أن حاتمـاً	*	أراد ثـراء المـال كـان لـه وفـر	حاتم الطائي	128
فإنـك لا تبـالي بعـد حـول	*	أظبـي كـان أمـك أم حمـار	–	109
عسـى فـرج يـأتي بـه الله إنـه	*	لـه كـل يـوم فـي خليقتـه أمـر	محمد بن إسماعيل	117
أبـا الأراجيـز يـابن اللـؤم توعـدني	*	وفـي الأراجيز خلت اللؤم والخـور	–	126
في غرف الجنـة العليا التـي وجبت	*	لهم هنـاك بسـعي كـان مشكور	–	105
إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن	*	سـراج لنـا إلا ووجهـك أنـور	–	106
لهفـي عليـك للهفـة مـن خـائف	*	يبقى جوارك حين ليس مجير	–	107
ببـذل وحلـم سـاد فـي قومـه الفتـى	*	وكونـك إيـاه عليـك يسـير	–	99
وقـد زعمـت أنـي تغيـرت بعـدها	*	ومن ذا الذي يا عز لا يتغير	كثير عزة	124
إلـى ملـك مـا أمـه مـن محـارب	*	أبـو ولا كانـت كليـب تصـاهره	"	103
واعلـم فـإن علـم المـرء بنفعـه	*	أن سـوق يـأتي كـل مـا قـدرا	–	158
لـو لـم تكـن غطفـان لا ذنـوب لهـا	*	لـلام ذووا أحسـابها عمـروا	الفرزدق	162
وكنـا حسـبنا كـل بيضـاء شـحمة	*	عشـية لاقينـا جـذام وحميـرا	زفر بن الحارث الكلابي	125
فلـو كنـت ضـبياً عرفـت قرابتـي	*	ولكـن زنجيـاً عظـيم المشـافر	الفرزدق	144
تعلـم شـفاء الـنفس قهـر عـدوها	*	فبالغ بلطف في التحيل والمكر	زياد بن سيار بن عمر بن جابر	123
قافية العين				
تعـز فـلا إلفـين بـالعيش متعـا	*	ولكـن لـوراد المنـون تتـابع	–	164
بكـل داهيـة ألقـى العـداء وقـد	*	يظـن أنـي فـي مكـري بهـم فـزع	–	60
خليلـي مـا واف بعهـدي أنتمـا	*	إذا لـم تكونـا لـي مـن أقـاطع	–	41، 65
كـلا ولكـن مـا أبديـه مـن فـرق	*	فكـي يغـروا فيغـريهم بـي الطمـع	–	60
فقلـت والله يـدري مسـافر	*	إذا أضـمرته الأرض مـا الله صـانع	–	175
قفـي قبـل التفـرق يـا ضـباعا	*	ولا يـك موقـف منـك الوداعـا	عمير بن شيمير	

			القطامي	
سقاها ذووا الأحلام سجلاً على الظما	*	وقد كربت أعناقها أن تقطعا	أبو يزيد الأسلمي	115
وكـــوني بالمكـــارم ذكريني	*	ودلي دل ما جدة صناع	عدي بن زيد	98
		قافية الفاء		
نحن بما عندنا وأنت بما	*	عندك راض، والرأي مختلف	ابن هشام اللخمي	72
بني غدانة ما إن أنتم ذهب	*	ولا صريف ولكن أنتم الخزف	–	172
		قافية القاف		
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا	*	محياك ألقى ضوءه كل شارق	–	46
		قافية اللام		
دعاني الغواني عمهن وخلتني	*	لي اسم فلا أدعي به وهو أول	النمري بن تولب	122
فقلت تعلم أن للصيد غرة	*	وإلا تضيعها فإنك قاتله	زهير بن أبي سلمى	122
ولبست سربال الشباب أزورها	*	ولنعم كان شبيبه المختال	–	105
يذيب الرعب مني كل عضب	*	فلولا الغمد يمسكه لسالا	أبو العلاء المعري	73
حسبت التقى والجود خير تجارة	*	رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا	لبيد بن ربيعة	125
قد قيل ما قيل إن صدق وإن كذباً	*	فما اعتذارك في قول إذا قيلا	–	110
أزمان قومي والجماعة كالذي	*	لزم الرحالة أن تميل مميلا	–	110
لن تزالوا كذلكم لا زلت	*	لكم خالداً خلود الجبال	الأعشى	96
ثم أضحوا لعب الدهر بهم	*	وكذاك الدهر حالاً بعد حال	عدي بن زيد	99
تبسمتم وخلتم أنه ليس ناصر	*	بؤتم من نصرنا خير معقل	–	107
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني	*	ثوبي فانهض نهض الثمل	–	113
فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	*	فإني شريت الحلم بعدك بالجهل	أبو ذؤيب الهذلي	122
		قافية الميم		
فأصبح بطن مكة مقشعراً	*	كأن الأرض ليس بها هشام	الحارث بن خالد	141
ألا ارعواء لمن ولت شبيبته	*	وآذنت بمشيب بعده هرم	–	168
تعلل وعالج ذات نفسك وانظرن	*	أبا جهل لعلما أنت حالم	–	154
بآية يقدمون الخيل شعثاً	*	كأن على سنابلها مداما	–	31
أكثرت في العل ملحاً دائماً	*	لا تكترث إني عسيت صائماً	–	119

ألا مــــن مبلـــغ عنـــي تميمـــا	*	بآيـــة مـــا يحبـــون الطعامـــا	–	32
لا ينســـك الأســـى تأســـياً فمـــا	*	مـا مـن حمـام أحـد معتصـما	–	172
فلا تعدد المولى شريكك في الغنى	*	ولكنما المولى شريكك في العدم	النعمان بن بشير	124
ولقــد نزلــت فــلا تظنــي غيــره	*	منــي بمنزلــة المحــب المكــرم	عنترة بن شداد العبسي	129
وكنـت أرى زيـداً كمـا قيـل سـيداً	*	إذ أنـــه عبـــد القفـــا واللهـــازم	–	149
فـي لجـة غمـرت أبـاك بحورهـا	*	فـي الجاهليـة كـان والإسـلام	الفرزدق	105
العـاطفون تحـين مـا مـن عـاطف	*	والمصـبغون يـداً إذا مـا أنعمـوا	أبو وخرة	178، 179
قافية النون				
خير اقترابي من المولى حليف رضى	*	وشر بعدي عنه وهو غضبان	–	74
وصــــدر مشـــــرق النحـــــر	*	كـــــأن ثدييـــــه حقـــــان	–	159
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر	*	بمنهمـر جـون الربـاب سـكون	–	119
فــو الله مــا فــارقتكم قالبــاً لكـم	*	ولكن ما يقضى فسوف يكون	–	60
صـاح شـمر ولا تـزال ذاكـر المـو	*	ت فنســـيانه ضـــلال مبـــين	–	96
قـول "يـا للرجـال" يـنهض منـا	*	مســرعين الكهــول والشــبان	–	32
تــذكر حــب ليلـــى لات حينـــا	*	وأمسى الشيب قد قطع القرين	–	180
إن يقـل هـن مـن عبـد شـمس	*	فحـرى أن يكـون ذاك وكانـا	الأعشى	113
شـجاك –أظـن– ربـع الظاعنينـا	*	ولـــم تعبـــأ بعـــزل العازلينـــا	–	28
أنـــا ابـــن أبـــاة الضـــيم مالـــك	*	وإن مالـك كانـت كـرام المعـادن	الطرماح بن حكيم	157
لـولا اصـطبار لأودى كـل ذي مقـة	*	لمـا اسـتقلت مطايـاهن للظعـن	–	46
إن هـــو مســـتولياً علـــى أحـــد	*	إلا علـــى أضـــعف المجـــانين	–	176
إلـــى الله أشـكو بالمدينـــة حاجـــة	*	وبالشـام أخـرى كيـف يلتقيـان	الفرزدق	34
قافية الهاء				
كـم عمـة لـك يـا جريـر وخالـة	*	فدعاء من حلبت عليّ عشارها	الفرزدق	46
ولقـــد علمـــت لتـــأتين منيتـــي	*	إن المنايـــا لا تطـــيش ســـهامها	لبيد بن ربيعة	127
قافية الياء				
ولكنمـــا أســـعى لمجـــد مؤثـــل	*	وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	امرؤ القيس	154

وحلـت سـواد القلـب لا أنـا باغيـا	*	سـواها ولا عــن حبهــا متراخيــا	النابغة الجعدي	175
تعز علينا فلا شيء على الأرض باقيا	*	ولا وزر ممـــا قضـــى الله واقيــا	–	175
فإمـــا كـــرام موســـرون لقيـــتهم	*	فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	منظور بن سحيم	29
أو يحلفـــــي بربـــــك العلـــــي	*	إنـــي أبـــو ذيالـــك الصـــبي	رؤبة بن العجاج	150
وترميننـي بـالطرف أي أنـت مـذنب	*	وتقليننـــي لكـــن إيـــاك لا أقلـــي	–	29
عنـدي اصـطبار وأمـا أننـي جـزع	*	يـوم النـوى فلوجـد كـاد يبرينـي	–	70

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- إبـراهيم أنـيس: مـن أسـرار اللغـة، مكتبـة الأنجلـو المصـرية، ط/6، 1978م.

3- أحمد الشـايب: الأسـلوب، دراسـة بلاغيـة تحليليـة لأصـول الأسـاليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط/6، 1966م.

4- أحمد سليمان ياقوت: النواسخ الفعلية والحرفية، دراسة تحليلية مقارنة، دار المعارف، مصر، د. ط، 1984م.

5- ـــ: النواسخ في كلام العرب وأصولها ووظائفها وتفسير أثرها الإعرابي، دار المعرفة الجامعية، د. ط. ت.

6- أحمد محمد الحوفي: الحياة العربية في الشعر الجاهلي، ط/2، مكتبة مصر، 1952م.

7- الأزهري: خالد عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، ج/2، بيروت، دار الفكر، د. ط. ت.

8- الاسـتراباذي: رضـي الله الاسـتراباذي: شـرح الكافيـة، ج/1، دار الكتـب العلمية، بيروت- لبنان، ط/3، 1402هـ- 1982م.

9- إسـماعيل باشـا البغـدادي: هديـة العـارفين أسـماء المـؤلفين وآثـار المصنفين، طبعة استانبول، 1951م، منشورات مكتبة المثنى ببغداد.

10- الأشموني علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط/1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.

11- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت، د. ط.

12- الأهدل: محمد بن أحمد بن عبد البارئ الأهدل: الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، ج/1، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د. ط، 1307هـ.

13- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، إدارة الطباعة المنيرية، المكتبة الثقافية، بيروت، د. ط، 1348هـ.

14- ابن تغري بردي الأتابكي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1357هـ- 1938م.

15- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/2، 1410هـ- 1989م.

16- الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان- بيروت، د. ط، 1978م.

17- ـــ: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد محمود شاكر، مطبعة المدني، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/2، 1410هـ- 1989م.

18- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، ج/1، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/2، 1371هـ- 1952م.

19- ــــ: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، د. ط، 1386هـ- 1966م.

20- الجوهري: إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/2، 1399هـ- 1979م.

21- أبو حيان: ارتشاف الضرب على لسان العرب، ط/2، القاهرة، مصطفى أحمد النماس، 1984م.

22- أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي: البحر المحيط، ط/2، دار إحياء التراث العربي، 1411هـ.

23- ابن خالويه: الحسين بن أحمد، بيروت، مطبعة دار مكتبة الهلال، 1998م.
24- الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط/2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1407هـ.
25- خليل أحمد عمايره: نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق في الدلالة، مؤسسة علوم القرآن، عجمان- الإمارات العربية المتحدة، ط/2، 1410هـ- 1990م.
26- خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج/8، ط/3، د. ت. ن، و ط/10، بيروت، دار العلم للملايين، 1992م.
27- الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: بلوغ الأرب في شرح لامية العرب.
28- ـــ: المفصل في علم العربية، ج/1، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، عني بنشره محمد محمود توفيق، د. ت.
29- الزبيدي: السيد محمد بن محمد الحسيني: تاج العروس، الناشر دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، د. ط. ت.
30- الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحق: حروف المعاني، تحقيق علي توفيق، بيروت، دار الأمل، أربد- الأردن، ط/2، 1406هـ- 1986م.
31- ـ: الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط/2، 1405هـ- 1985م.
32- سعد إسماعيل شلبي: الأصول الفنية للشعر الجاهلي، مكتبة غريب، ألقاهرة، 1977م.
33- أبو السعود حسين الشاذلي: المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط. ت.

34- ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق، كتاب الألفاظ، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، د. ط، 1998م.
35- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، ج/1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، د. إميل بديع يعقوب، ط/1، 1420هـ- 1999م.
36- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1407هـ- 1987م.
37- ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد: أمالي ابن الشجري، ج/2، ط/3، 1413هـ- 1940م.
38- الشنتمري: يوسف بن سليمان بن عيسى: أشعار الشعراء الستة الجاهليين، شرح محمد عبد المنعم خفاجة، ط/1، بيروت، دار الجيل، 1412هـ- 1992م.
39- الشنفرى: الديوان، إعداد وتقديم طلاب حرب، دار صادر، بيروت، ط/1، 1996م.
40- عبد الباقي عبد المجيد اليماني: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، ط/1، 1406هـ- 1986م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
41- عبد الرحمن محمد أيوب: دراسات نقدية.
42- عبد السلام محمد هارون: الأساليب الإنشائية، مطبعة السنّة المحمدية، الناشر مؤسسة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، 1378هـ- 1959م.
43- عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، دراسة تحليلية، ط/1، 1389هـ- 1969م.

44- عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د. ط، 1387هـ- 1967م.
45- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط/3، القاهرة، مطبعة المدني، 1413هـ- 1992م.
46- عبد المتعال الصغيري: النحو الجديد، المطبعة النموذجية، الناشر دار الفكر العربي، د. ط. ت.
47- عبد المنعم سيد: النحو الشامل، ج/2، القاهرة، د. ط، 1987م.
48- عبد النبي الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، ط/1، 1406هـ- 1986م، د. ن.
49- ابن عصفور: علي بن مؤمن: شرح المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد، ط/3، 1391هـ- 1971م.
50- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن: ألفية ابن مالك، ج/1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا- بيروت، 1990م.
51- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1414هـ- 1993م.
52- ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة العيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د. ت.
53- فتحي أحمد عامر: في مرآة الشعر الجاهلي، دار الاتحاد العربي للطباعة، 1973م- 1974م.
54- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار.
55- أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، ج/22، دار الكتب العلمية، بيروت- لبان، 1412هـ- 1992م.

56- الفيروز أبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1392هـ- 1972م.
57- الفيروز أبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، ج/3، دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، د. ت.
58- القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، "المعاني والبيان، والبديع"، مختصر تلخيص المفتاح، دار الجيل، بيروت- لبنان، د. ت.ط.
59- ابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، ط/2، بيروت، مكتبة المعارف، 1411هـ- 1990م.
60- ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مكتبة الصفدي، د. ط، 1412هـ.
61- ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج/3، حققه محمد كامل بركات، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. 1378هـ- 1967م.
62- محمد بديع شريف: لامية العرب.
63- محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة الاسمية، القاهرة، مكتبة الشباب، 1988م، د. ط.
64- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الكويت، د. ط، 1983م.
65- محمد حماسة وأحمد عفيفي: بناء الجملة الاسمية، القاهرة، مكتبة الشباب المنيرية، د. ط، 1988م.
66- محمد خير رمضان يوسف: تكملة معجم المؤلفين، ط/1، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر، 1418هـ- 1997م.

67- محمد الدمياطي الشافعي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج/1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1359هـ- 1940م.
68- محمد سمير بخيت: معجم المصطلحات اللغوية والصرفية، دار الفرقان، عجمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، 1409هـ- 1988م.
69- محمد صلاح الدين مصطفى بكر: النحو الوصفي من خلال القرآن، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، د. ط. ت.
70- محمد عبد الله بن معط: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ج/1، ط/1، 1982م.
71- محمد عدنان سالم: معجم كلمات القرآن.
72- محمد عيد: النحو المصفى، الناشر عالم الكتب، ط/1، 1426هـ- 2005م.
73- محمد عيد: النحو الوضعي، مكتبة الشباب، القاهرة، د. ط، 1980م.
74- محمد محيى الدين عبد الحميد: منحة الجليل لتحقيق ابن عقيل، ط/2، د. ن. ت.
75- محمد أبو موسى: دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/1، 1399هـ- 1979م.
76- المرادي: الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، محمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط/2، 1983م، د. ن. ت.
77- مصطفى السقا: مختار الشعر الجاهلي، القاهرة، مؤسسة البابلي، 1948م.
78- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1410هـ- 1990مـ ط/3، 1413هـ- 1940م.
79- ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، د. ن.ت.

80- نجاة عبد العظيم الحوفي: بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، الناشر دار النهضة العربية، مصر، د. ط، 1978م.
81- ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق علي قورة نبيل، جامعة الرياض، السعودية، عمادة شئون المكتبات، ط/1، 1401هـ- 1981م.
82- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي- لبنان، ط/2، 1986م.
83- شرح قطر الندى وبل الصدى، ط/1، بيروت، دار المعرفة، 2001م.
84- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ج/2، تحقيق هاوي إبراهيم نصر، عمان، دار البازوري العلمية، 2007م.
85- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط/6، 1985م.
86- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط/3، 1400هـ- 1980م.
87- يوسف خليف: دراسات في الشعر الجاهلي، الناشر دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت. ط.
88- ـ: الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي، ط/2، الناشر دار المعارف بمصر، د. ت. ط.

الدوريات:

1- أحمد محمد الحوفي، مقال بعنوان كاد في الإثبات والنفي، مجلة مجمع اللغة العربية، إشراف إبراهيم أنيس، ربيع الثاني، 1394هـ- 1974م، ج/3.
2- جعفر ميرغني، من حديث الجملة، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، مجلة نصف شهرية، السنة الأولى، العدد الأول، أغسطس 1982م.

فهرس الموضوعات

المصطلحات:

د: بدون.

ن: ناشر.

ت: تاريخ.

ط: طبعة.